

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة وأثرها على المجتمع الكويتي

إعداد الطالب

محمد جاسم محمد العلي

إشراف الدكتور

مراد عبد الله المواجدة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع- تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2015

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب محمد جاسم العلي الموسومة بـ:

الجرائم المرتكبة من قبل العماله الوافده في دولة الكويت واثرها على المجتمع الكويتي

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **علم الجريمة.**

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
د. مراد عبدالله المواجدة		٢٠١٥/١٢/٢٠	مشرفاً ورئيسا
د. حسين طه المحادين		٢٠١٥/١٢/٢٠	عضواً
أ.د. فايز عبدالقادر المجالي		٢٠١٥/١٢/٢٠	عضواً
أ.د. عباطه التوايهة		٢٠١٥/١٢/٢٠	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 /٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى والديَّ العزيزين حفظهما الله وأدام عليهما نعمة الستر والعافية.

والى أسرتي وأبنائي حباً وتكريماً وإعزازاً.

إلى كل من كان له فضل في إنجاح هذه الدراسة.

أهدي هذا الجهد المتواضع،،،،

محمد جاسم العلي

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والشكر أولا وآخراً وظاهراً وباطناً للمولى عز وجل الذي وفق وأعان على إتمام هذا البحث، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسعدني ويسرني ويشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة حتى وصلت إلى حيز الوجود، وأخص بالشكر والتقدير أستاذي الفاضل الدكتور مراد عبد الله المواجدة، الذي أشرف على هذه الرسالة حتى أصبحت على ما هي عليه، فكان لتوجيهاته وسعة صدره الأثر البارز في إثراء هذه الرسالة، فله مني الشكر والعرفان والتقدير.

كما أتقدم بشكري العميق لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة هذه الرسالة، وسيكون لملاحظاتهم وتوجيهاتهم كل العناية والتقدير.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جامعة مؤتة ولكافة العاملين فيها، وأخص بالذكر أساتذتي في كلية العلوم الاجتماعية، وقسم علم الاجتماع بجامعة مؤتة.

محمد جاسم العلي

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في دولة الكويت وأثرها علي المجتمع الكويتي

محمد جاسم محمد عبد الله احمد العلي

جامعة مؤتة 2015

هدفت الدراسة إلى معرفة الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في دولة الكويت وآثرها على المجتمع الكويتي، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي لتحقيق أهدافها، وللإجابة عن أسئلة الدراسة، تم بناء استبانة خاصة لجمع بيانات الدراسة الميدانية، وتألف مجتمع الدراسة من الضباط وضباط الصف العاملين في مديريات الأمن والمباحث الجنائية في وزارة الداخلية الكويتية، والبالغ عددهم الإجمالي (5375) ضابطاً وضابط صف، وبلغت عينة الدراسة (519) ضابطاً وضابط صف، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية التناسبية من مجتمع الدراسة، وبنسبة 10% من مجتمع الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية، من حيث الآثار على الفرد والمجتمع كما يلي:

1. جاء مجال الآثار الأمنية في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (**4.101**) من حيث الأهمية النسبية تلاه في الترتيب الثاني مجال الآثار الثقافية بمتوسط حسابي (3.957)، وفي الترتيب الثالث مجال الآثار الاجتماعية بمتوسط حسابي (**3.712**) وفي الترتيب الرابع مجال الآثار الاقتصادية بمتوسط حسابي (**3.675**) وفي الترتيب الخامس وقبل الأخير مجال الآثار النفسية بمتوسط حسابي (**3.672**) وفي الترتيب السادس والأخير مجال الآثار السياسية بمتوسط حسابي (**3.523**).
2. وأن من أهم الأسباب المؤدية لارتكاب الجريمة المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي تتمثل في تعاطي المخدرات وترويجها تلاها العوامل الاقتصادية (الفقر والبطالة وغيرها) ثم شرب الخمور والإدمان تلاها البيئة المحيطة للعمالة الوافدة (التفكك الأسري–الرفقة السيئة) ثم الأمراض العقلية والنفسية التي يعاني منها أفراد العمالة الوافدة.
3. إن من أهم أنماط الجرائم المرتكبة المرتبطة بالعمالة الوافدة وأكثرها انتشارا في المجتمع الكويتي تتمثل في " الجرائم المرتكبة ضد النظام العام (جرائم المخدرات والمسكرات والتطرف والإرهاب تلاها الجرائم المرتكبة ضد الأموال (السرقة والنشل والنهب) ثم الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة (الزنا والاغتصاب والشذوذ والدعارة، هتك العرض ثم الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة (النصب والتزوير والاختلاس والرشوة).
4. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05). بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير العمل وباختلاف متغير الرتبة باختلاف متغير العمر وباختلاف متغير عدد سنوات الخبرة.
5. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05). بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير طبيعة العمل وباختلاف متغير المستوى التعليمي.

Abstract

Crimes Committed By Foreign Workers In The State of Kuwait And Its Effect on The Kuwaiti Society

Mohammed Jassim Alali

Mu'tah University, 2015

The study aimed to know the crimes committed by foreign workers in Kuwait, and their impact on the Kuwaiti society. The study used the social survey method to achieve its goals and to answer the questions of the study was a private questionnaire to collect field data of the study design, and consisted study population consisted of officers and non-commissioned officers working in the security directorates and criminal detective in the Kuwaiti Ministry of Interior, and of the total number (5375) officer the non-commissioned officer, and reached the study sample (519) officer and non-commissioned officers were chosen the way of class proportionality of the study population, and 10% of the study population .

The study found the most important the following results In terms of the effects on the individual and society as follows:

(1) The field of security implications came in first place with a mean (4.101) in terms of relative importance, followed by the second order in the field of cultural relics a mean (3.957), and in third place the field of social impacts with a mean (3.712) and in the fourth ranking economic effects of a mean(3. 675) and ranking fifth and penultimate mental effects of a mean (3.672) and in the order in the sixth and final field of political implications with a mean (3.523).

(2) One of the main reasons leading to the commission of expatriate employment -related crime in the Kuwaiti society is to promote drug abuse and the subsequent economic factors such as poverty and unemployment, and others, Then drinking alcohol and addition, followed by the surrounding environment for expatriate workers of family disintegration and bad companionship, Then the psychological and mental illnesses suffered by members of the foreign workers .

(3) The most important patterns of crimes associated with the expatriate labor and most widely represented in the Kuwaiti society is in a drug and alcohol crimes of terrorism and extremism, followed by crimes against funds such as pick pocketing and theft and looting .Then against the ethics and morals of crimes such as rape and adultery and homosexuality and prostitution and indecent assault, then committed against the public trust crimes such as fraud and forgery.and embezzlement and bribery.

(4) There is statistically difference At the significance level (0.05) between the average answer study sample differences about the implications of the individual and the Kuwaiti society as a result of crimes committed by the arrivals of altered work variable and variable for different types of altered rank and variable life and variable for different types and number of years of experience .

(5) There are no statistically significant differences at the significance level (0.05) between the average answer study sample differences about the implications of the individual and the Kuwaiti society as a result of crimes committed by the arrivals of altered variable natural of the work and of altered variable educational level.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

تعدُّ قضية العمالة الوافدة في مجتمعات الخليج العربي من الظواهر التي تشكل تهديداً للأمن الاجتماعي والوطني، ذلك أن نسبة السكان المواطنين في مجتمعات الخليج تقل عموماً عن نسبة العالة الوافدة، حيث بلغت نسبة السكان من العمالة الوافدة 56% من مجموع السكان في دول الخليج العربي مجتمعة "السعودية، الكويت، قطر، البحرين، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة" (الهيئة العامة للمعلومات المدنية، 2014)، الأمر الذي يشير إلى خطورة واضحة لهذا التواجد السكاني الغالب للعمالة الوافدة في مجتمعات الخليج عموما، وبروز هذه الخطورة بدرجة واضحة في دولة الكويت والتي تنتشر فيها العمالة الوافدة بشكل كبير وبنسبة 68.8 % من السكان، ومن الطبيعي أن يشكل ذلك وضعا سكانيا يمثل خطورة واضحة على المجتمع الكويتي.

وقد بدأت قضية العمالة الوافدة بالظهور في دولة الكويت مع ظهور النفط وارتفاع أسعاره في أعقاب حرب عام 1973 م، وهذا قد يسر وفرة مالية شجعت الحكومة الكويتية على البدء في عملية تحديث وتنمية شاملة، ونظراً لحالة الشح السكاني الذي يعيشه المجتمع الكويتي فقد كان من الضروري أن تعتمد بدرجة كبيرة على قوة عمل وافدة للمساهمة في تكوين وتطوير جهاز إداري قادر على استيعاب جزء من إيرادات النفط، لتقديم الخدمات اللازمة للسكان ولتطوير هذه الخدمات، ولتحقيق تنمية شاملة. واليوم يزداد الحديث بكثرة عن المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع الكويتي بسبب زيادة أعداد العمالة الوافدة، حيث بدت آثارها المباشرة وغير المباشرة على الدولة والمجتمع والأسرة في الكويت، ولا يزال المجتمع الكويتي يتحمل مخلفات هذه المشكلة التي جعلته أمام تحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية واسعة من أبرزها تزايد حالات التفكك الأسري، والطلاق، والجريمة وأشكال أخرى كالانحراف، والتطرف، والعنف الأسري، والفساد بأشكاله المختلفة، بالإضافة إلى عدم استقرار

المواطن الكويتي، وفقدان الشعور بالأمنيين الاقتصادي والاجتماعي معاً. كما ساهمت العمالة الوافدة في تسارع وتيرة التغير الثقافي، فظهرت تحولات في المنظومة القيمية والمعيارية، ونمو قيم وأعراف وتقاليد حديثة، وبروز مسلكيات جديدة لم تكن مألوفة بالمجتمع الكويتي، مما شكلت نوعا من الفوضى المعيارية. إن مجتمع العمالة الوافدة الذي جاء من مجتمعات ذات أبنية ثقافية واجتماعية تختلف عن البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع الكويتي قد أدى إلى وجود صراع ثقافي أو الخلط الثقافي مما كان له اثر هام في اتجاهات الجريمة وخصائصها (الدوسرى، 2009).

بالإضافة لذلك فقد أدت العمالة الوافدة إلى جعل التركيبة السكانية في دولة الكويت تتكون من مزيج من الجنسيات المتعددة والثقافات المختلفة، وتشتمل أيضا على أنماط سلوكية غير متجانسة يمكن أن تساهم في خلق بيئة حاضنة للجريمة تترعرع فيها كل أشكال السلوك الإجرامي (الزهراني، 2006).

كما تتسبب العمالة الوافدة وبلا شك في إحداث بعض الضغوط والإيقاعات غير المواتية على قضية استتباب الأمن، وذلك لأنها تؤثر على نمط الجريمة، ومعدل ارتكاب الجريمة، وذلك نظراً لأن الجريمة في حد ذاتها تشبه أي ظاهرة اجتماعية، وترتبط ارتباطاً قوياً بالبناء الاجتماعي للمجتمع، فإن التغير الذي يطرأ على البناء الاجتماعي للمجتمع يؤثر بالتالي على نوع ومعدل الجريمة (الخليفة، 2001).

2.1 مشكلة الدراسة

بالرغم من مساهمة العمالة الوافدة في قوة العمل في دولة الكويت، وإسهامها في تنفيذ مشاريع التنمية، إلا أن لها تأثيراً سلبياً وخطيراً على المجتمع الكويتي، حيث أن معدلات الجريمة في الدولة بدأت في الازدياد منذ عام 1977م، بسبب فتح باب الاستقدام للعمالة الوافدة الأسيوية الفقيرة ومن معظم الجنسيات في العالم. وقد أظهرت التقارير والإحصاءات الجنائية الصادرة عن الجهات الرسمية في الدولة أن قسم كبير هذه الجرائم يتم ارتكابها من قبل العمالة الوافدة في الدولة، والتي تعد مصدراً أساسيا من مصادر الجريمة والانحراف، خاصة الجرائم المتعلقة بتعاطي المخدرات والاتجار فيها، وجرائم السرقة والعنف المجتمعي، هذا بالإضافة إلى أنماط كثيرة من الانحرافات

الأخلاقية، وظهور جرائم مستحدثة أخرى مثل القرصنة الالكترونية، وغسل الأموال، وجرائم العنف المجتمعي، والجرائم الجنسية، بالإضافة إلى بعض الجرائم التي لم يشهدها المجتمع الكويتي من قبل والتي تمثلت في سرقة بعض التجهيزات ولوازم البنية التحتية مثل (أغطية المصارف، أسلاك الكهرباء، الشتلات بالشوارع، أدوات الري والتنقيط، ومحابس المياه)، وصناعة الخمور، ومروجي المخدرات، وشقق الدعارة، وجرائم التزوير في المعاملات المالية ورخص القيادة وغيرها، وقد أفادت الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة في الدولة بأن عدد جرائم الوافدين قد شهدت ارتفاعاً مضطرداً خلال الخمس سنوات السابقة (2009–2014) حيث بلغ عدد جرائم الوافدين في عام 2009 م نحو 11734 جريمة، ارتفعت إلى نحو 11893 جريمة في عام 2010م، وبلغت عام 2011م نحو 10617 جريمة، وارتفعت في عام 2012م الى نحو 11138 جريمة، أما في عامي 2013 و 2014م فقد ارتفعت بشكل كبير حيث بلغت نحو 13612 جريمة و 13510 جريمة على الترتيب، مع العلم بأن مجمل جرائم الوافدين خلال هذه الفترة تزيد فيها نسبتها عن 55 % من مجموع الجرائم المرتكبة في دولة الكويت(وزارة العدل، 2014).

وتعد الجريمة في دولة الكويت من المشكلات الحيوية التي يسعى المجتمع إلى احتوائها قدر المستطاع، حيث تلعب الجريمة في الكويت دوراً رئيسياً ملحوظاً في إرباك منظومة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع بجانب زعزعة العادات والقيم التي تربى ونشأ عليها المجتمع الكويتي. وقد كان لتزايد أعداد العمالة الوافدة أثره الواضح على أنماط الجريمة في المجتمع الكويتي، وأدى إلى ظهور العديد من المشكلات التي أثرت على المجتمع الكويتي مما تطلب ضرورة تناوله بالرصد والدراسة والتحليل.

وبناءً عليه، تحدد مشكلة الدراسة في بيان ابرز المشكلات التي يعاني منها المجتمع الكويتي بسبب زيادة الجرائم المرتكبة، وإزالة الغموض المعرفي للعلاقة بين العمالة الوافدة وزيادة نسبة جرائمها حسب الإحصاءات الرسمية، وكذلك في بيان آثار زيادة أعداد الجرائم المرتكبة على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والنفسية والسياسية على الفرد والمجتمع الكويتي، وذلك من وجهة نظر الضباط وضباط

الصف العاملين في مديريات الأمن والمباحث الجنائية في وزارة الداخلية في دولة الكويت.

3.1 أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الرئيسة الآتية:

1- ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية والنفسية والسياسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين؟

2- ما العوامل المؤدية لارتكاب الجريمة المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي؟

3- ما أكثر أنماط الجريمة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة بدولة الكويت؟

4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو "الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين" والتي تُعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية (متغير العمر، متغير المستوى التعليمي، متغير مكان العمل، متغير الرتبة، متغير عدد سنوات الخبرة، متغير طبيعة العمل)؟

4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة العلمية والعملية من خلال ما يلي:

أولاً: الأهمية على المستوى العلمي

تتلخص الأهمية العلمية لهذه الدراسة في الآتي:

(1) إن دراسة التحديات والمشكلات التي تواجه المجتمع الكويتي الناتجة عن العمالة الوافدة من الدراسات المهمة للوقوف على واقع تلك المشكلات ونوعيتها وأشكالها أملاً في معالجتها والحد من آثارها السلبية حتى يبقى المجتمع الكويتي لبنة قوية متماسكة وقادر على القيام بوظائفه وأدواره بأفضل وجه.

(2) إن التفسير العلمي لأثر زيادة معدلات الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، وأنماطها على المجتمع الكويتي يقلل كثيراً من الاعتماد على الدراسات التي

أجريت على مثل هذا الموضوع في مجتمعات أخرى، تختلف في ظروفها عن الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية عن دولة الكويت.

(3) قد تسهم هذه الدراسة في الكشف عن بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية والسياسية المترتبة عن زيادة أعداد الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة والعوامل التي ساهمت في بروزها؛ وذلك من أجل إيجاد طرق الوقاية منها، والمساهمة قدر الإمكان في الحد من سلبياتها على المجتمع الكويتي.

(4) إن التفسير العلمي للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية والسياسية المترتبة عن زيادة أعداد الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في دولة الكويت هو أمر يستحق البحث والتوثيق؛ وذلك لوجود نقص كبير في مثل هذه الدراسات في دول الخليج العربي بصفة عامة، وفي دولة الكويت على وجه الخصوص، حيث إن معظم الدراسات تناولت علاقة الجريمة بمتغيرات أخرى، مما يساهم في إثراء المعرفة العلمية.

ثانياً: الأهمية على المستوى العملي:

تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية في الآتي:

1- قد تساعد الدراسة – بما تقدمه من تصور علمي عن جرائم العمالة الوافدة– في معالجة الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية والسياسية في المجتمع الكويتي.

2- تنبع أهمية هذه الدراسة في جانبها العملي من كونها محاولة لتزويد الجهات الرسمية المسئولة عن استقدام العمالة الوافدة، والمؤسسات الأمنية المختلفة، والمؤسسات العلمية والجامعات، بأنماط الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في المجتمع الكويتي، وعلاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها المساهمة في معرفة المشكلات المترتبة عن زيادة جرائم العمالة الوافدة، للعمل على مواجهتها، والحد أو التخفيف منها.

3- قد تشكل هذه الدراسة قاعدة للبيانات والمعلومات التي لا غنى للدارسين والباحثين عنها في العالم العربي بشكل عام وفي دولة الكويت بشكل خاص، كمنطلق لدراسات جديدة في هذا المجال سواء داخل دولة الكويت أو المجتمع الخليجي أو العربي بشكل عام.

5.1 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

(1) التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية والنفسية والسياسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين.

(2) التعرف على العوامل المؤدية لارتكاب الجريمة المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي.

(3) الكشف عن أكثر أنماط الجريمة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة بدولة الكويت.

(4) الكشف عن الاختلاف بين آراء أفراد عينة الدراسة نحو الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية والنفسية والسياسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية (متغير العمل، متغير الرتبة، متغير العمر، متغير عدد سنوات الخبرة، متغير طبيعة العمل ، متغير المستوى التعليمي).

6.1 مصطلحات الدراسة

الجريمة:

مفهوم الجريمة اصطلاحاً

تعني الجريمة: كل سلوك متعمد مخالفا للقانون الجنائي الذي شرع من قبل سلطة سياسية هي الدولة State فالشخص المخالف لهذا القانون يوصم labeled بهذه الصفة الإجرامية ويصبح فرض العقاب عليه أيا كان نوعه كالغرامة أو الحبس في

إحدى المؤسسات العقابية التي تدار من قبل السلطة السياسية أو إنهاء حياته كليا بإعدامه (Berry, 1973).

وتُعرف الجريمة بأنها فعل أو امتناع يخالف قاعدة جنائية يحدد لها القانون جزاءً جنائياً (رمسيس، 2002). والمشرعون للقوانين هم الذين يضعون قواعد السلوك آمرين بالامتناع عن فعل بعض الأشياء وإتيان بعضها الآخر، والأحكام المشرعة من قبل المشرعين ترتبط عادة بأنظمة الدولة المختلفة وسياستها (زريقات، 2007).
وهي كل سلوك مؤذٍ وضار اجتماعياً، ويتعرض صاحبه للعقاب من الدولة (المشهداني، 2005)

ويقصد بالجريمة إجرائيا في هذه الدراسة: أي فعل أو سلوك صادر عن العمالة الوافدة في دولة الكويت ويعد مخالفة شرعية أو نظامية، يترتب على ارتكابها دخول السجن وفقا لنظام وزارة الداخلية الكويتية.

العمالة الوافدة

العمالة هي جمع عمال، ومفردها عامل، والعامل هو "كل من ارتبط بعقد عمل معين بصرف النظر عن نوعية المهنة التي يزاولها " (الكيالي، 2010).

أو هو: كل من يزاول عملاً معيناً سواء كان ذلك العمل مهنيا أو حرفياً (الزومان، 1999).

وتتفق بعض التعريفات الاجتماعية مع التعريفات القانونية للعاملين حيث يرى البعض أن العمال أو الطبقة العاملة أو اليد العاملة أو قوة العمل وغيرها من المصطلحات الخاصة بالقوى العاملة : هم أولئك الأفراد الذين يعملون مقابل أجر تحت رقابة وإشراف صاحب العمل أو الإدارة (بدوي، 1980).

العمالة الوافدة في دولة الكويت

تنتمي العمالة الوافدة بدولة الكويت إلى جنسيات متعددة من مختلف الدول العربية وغير العربية، وهذه الجنسيات تتعدد أيضاً معتقداتها، وثقافاتها من حيث العادات والتقاليد والقيم، والتي قد تختلف عن عادات وتقاليد وقيم المجتمع الكويتي، ويعرَّف العامل في قانون العمل في القطاع الأهلي الكويتي رقم 38 لسنة 1964 المعدل بقانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي.

ويقصد بكلمة "عامل" كل ذكر أو أنثى من العمال والمستخدمين يقوم بعمل يدوي أو ذهني مقابل أجر تحت إشراف أوامر صاحب العمل. ويقصد بكلمة "صاحب عمل" كل شخص طبيعي أو معنوي يتخذ من العمل الذي يزاوله حرفة أو مهنة له ويستخدم عمالا مقابل أجر. وتشير الإحصائيات إلى أن عدد العمالة الوافدة بدولة الكويت عام 2002 قد بلغ 1.514 مليون نسمة، ولكنه تزايد بدرجة كبيرة حتى وصل عام 2014 إلى 2.789 مليون نسمة بنسبة حوالي 68.8% من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم 4.052 مليون نسمة لنفس العام (الهيئة العامة للمعلومات المدنية، 2014).

ويقصد بالعمالة الوافدة في دولة الكويت "الأشخاص غير الكويتيين الذين يعملون لمصلحة صاحب العمل، وتحت إدارته وإشرافه ولو كانوا بعيدين عن نظره مقابل أجر" (الدعيج، 2001).

ويقصد بالعمالة الوافدة في هذه الدراسة " الأفراد من غير الكويتيين الذين دخلوا إلى أرض الكويت بطريقة نظامية أو بتأشيرة دخول من إحدى قنصليات أو سفارات الكويت في الخارج ، أو بطريقة غير نظامية ، بقصد العمل وذلك عبر موانئ الكويت الجوية أو البحرية أو البرية.

المجتمع الكويتي

تعريف المجتمع لغة: جاء تعريف المجتمع في لسان العرب "موضع الاجتماع أو الجماعة من الناس" (ابن منظور، 1997).

أما تعريف المجتمع اصطلاحاً: جميع العلاقات بين الأفراد، في حالة تفاعل مع منظمات وجمعيات، لها أحكام وأسس معينة(بهاء الدين، 2014)

ويعرف المجتمع الكويتي في هذه الدراسة: هو مجموع عدد الأفراد من الجنسية الكويتية داخل دولة الكويت والبالغ عددهم نحو 1.263 مليون نسمة، من أصل عدد السكان الكلي في دولة الكويت والبالغ نحو 4.052 مليون نسمة في عام 2014م، المستقرين في محافظات الكويت (العاصمة، الجهراء، حولي، الفروانية، مبارك الكبير، الأحمدي) والبالغ مساحتها 17820 كم2، والذين تربطهم روابط اجتماعية ومصالح مشتركة في نظام اجتماعي يضبط السلوك في ظل سلطة ترعاها.

7.1 حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على موضوع الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في دولة الكويت وأثرها على المجتمع الكويتي

الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة ميدانياً خلال الفصل الدراسي الأول من عام 2015م.

الحدود البشرية والمكانية: اقتصرت هذه الدراسة على ضابط وضابط الصف من العاملين في مديريات الأمن والمباحث الجنائية في الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية بالكويت، والمنوط بهم التعامل مع جرائم العمالة الوافدة بدولة الكويت.

الفصل الثاني

الإطار النظر والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

الآثار الناتجة عن جرائم العمالة الوافدة

لا يخلو المجتمع الكويتي مثله مثل باقي المجتمعات الإنسانية، من ظاهرة انتشار الجريمة، وخاصة أنه يضم أعداداً كبيرة من العمالة الوافدة، والتي بلغت نسبتها النصيب الأكبر سواء من حيث عدد السكان أو عدد الجرائم. وتمثل هذه الجرائم خطراً كبيراً على المجتمع الكويتي، لما تنتجه من آثار ضارة تهدد استقراره على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي الجريمة إلى إحداث خلل في التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وانهيار القيم والروابط بين أفراد المجتمع، وتنقسم الآثار الناتجة عن جرائم العمالة الوافدة على المجتمع الكويتي إلى ما يلي:

1- الآثار الاقتصادية.

2- الآثار الاجتماعية.

3- الآثار الأمنية.

أولاً: الآثار الاقتصادية

يمكن تبيان الآثار الاقتصادية المترتبة على جرائم العمالة الوافدة بدولة الكويت بشكل عام فيما يلي:

1- تكاليف مادية مباشرة وغير مباشرة للجريمة:

أ- التكاليف المادية المباشرة للجريمة: وتقسم إلى نوعين، الأول ما يتعلق بالضحايا وهي "خسائر ضحايا الجريمة"، ومثال عليها الفقدان المباشر للممتلكات كما هو الحال في جرائم الإتلاف والحريق، والتي تقلل من وجود السلع المفيدة في المجتمع، ومثال آخر المبالغ التي تُصرَف على الدعارة والمخدرات والمقامرة، ذلك لأن الأموال التي توظف لهذه الأغراض كان من الممكن إنفاقها في أنشطة إنتاجية مفيدة للمجتمع (الرامزي، 2014). أما النوع الثاني فهو ما يتعلق بتكاليف الدولة تجاه الضحايا والجناة وتشمل إيواء المسجونين، وخدمات المياه

والإنارة وغيره، والتي قد تزايدت بتطور الفلسفة العقابية نحو المعاملة الإنسانية والتربوية بهدف الإصلاح، وتكلفة تنفيذ القانون على الجناة، والتي تشمل التوسع في أجهزة الشرطة وفي المؤسسات العقابية، والنفقات التي تصرف على علاج المصابين من ضحايا الجرائم (الفالح، 2006).

ب- التكاليف غير المباشرة للجريمة: وهي التكاليف التي تمس الدولة وكل أفراد المجتمع وليس ضحايا الجريمة دون سواهم، ومثال عليها التكاليف التي تتعلق بالاعتمادات المصدرة لمكافحة الجريمة في أجهزة العدالة الجنائية (المشهداني، 2013).

ج- عرقلة جهود الدولة التي تبذلها في سبيل التنمية الاقتصادية، نظراً لأن صرف اهتمام الدولة إلى القضايا الأمنية، ومضاعفة الإنفاق عليها، وتوجيه كل طاقاتها لمحاربتها يؤدي إلى فشل المخططات التنموية، ولذلك يجب أن تعد سياسة منع الجريمة والوقاية منها ضمن البرامج والخطط التنموية لانعكاس الجريمة عليها (الغبرا، 2009م ؛عبد المولى، 1994).

د- الخسائر الاقتصادية المرتبطة بشخصية الجاني والمجني عليه، إذ أن المجني عليه إذا أصيب بعجز واستبعد نهائياً عن مجال القوى المنتجة، يكون خسارة مالية تتكلفها الدولة، لأنه يعجز عن الإنتاج ويحتاج لإنفاق مالي عليه، أما الجاني، فإنه يسقط من حساب القوى المنتجة نتيجة لقضاء فترة العقوبة أو إبعاده عن البلاد، فضلاً عن حرمان أسرتيهما من ناتج عملهما وما قد يؤدي له ذلك من ويلات اقتصادية على أسرهم (النجار، 2009). وتزداد حدة المشكلات الاقتصادية لأسر المجني عليهم عندما يكون المجني عليه هو رب الأسرة وهو المصدر الأساسي لدخل الأسرة، وأن أفراد الأسرة لا يزالون في سن الإعالة، الزوجة قد لا تكون مؤهلة للعمل، أو أنها تعمل في أعمال ذات دخل منخفض، وقد أكد (التويجري، 2011). إن الوضع الاقتصادي السيئ من أهم العوامل التي تدفع إلى السلوك الإجرامي، سواء من حيث الفقر، وانخفاض الدخل، أو الاضطراب الاقتصادي، وعدم الشعور بالأمن، هذا كله من شأنه أن يؤثر في تماسك الأسرة وتكاملها؛ لأن كلاً من الصغار والكبار يتعرضون إلى مختلف

الخبرات والتجارب القاسية المؤلمة، خاصة حينما تكون هذه التجارب بين أفراد الأسرة الواحدة، التي يكون لبعض أفرادها تأثير كبير في الآخرين نتيجة للعلاقة المباشرة بينهم.

هـ- معظم جرائم العمالة – تتركز في المناطق الرئيسة الكبرى مثل محافظتي حولي والفروانية في دولة الكويت، والتي تكثر فيها الأنشطة التجارية، فإذا لم تكن بيئة هذه المناطق آمنة، فإن ذلك سيؤدي إلى تجنبها، وسينتج عن ذلك حصول خسائر مالية لكل من التجار الذين سيفقدون زبائنهم وكذلك للمتسوقين الذين سيُحرمون من الحصول على البضائع التي يحتاجونها (الزبن، 2007). بالإضافة لذلك فإن معظم جرائم الأموال تُرتكَب أيضاً في المناطق الرئيسة الكبرى، حيث تتركز المشروعات التنموية، والأنشطة الاقتصادية الحيوية والجاذبة للاستثمارات الاقتصادية الكبرى، مما يحد من ارتفاع معدلات نمو التجارة، والأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي يؤثر على مستوى الدخل القومي الإجمالي للمجتمع الكويتي. وقد أظهرت الإحصائيات المتعلقة بعدد ونسبة جرائم الأموال المرتكبة في دولة الكويت وعلى مستوى المحافظات أن جرائم الأموال قد بلغت في محافظة حولي" نحو 47.7% من مجمل الجرائم المالية في دولة الكويت، يليها "محافظة الجهراء بنسبة 17.3%، ثم في "محافظة الفروانية" بنسبة 16.8% (وزارة العدل، 2014). وتؤدي جرائم الأموال عادةً إلى تهديد الاستقرار المالي للسوق الاقتصادي بالدولة، وتعمل على زعزعة ثقة المتعاملين في توافر وسائل الحماية والأمن لهم، ويدفعهم ذلك للعمل في أسواق اقتصادية أخرى أكثر أمناً، مما يُعرِّض الأمن الاقتصادي للدولة لمخاطر عدم الاستقرار وهروب رؤوس الأموال إلى أماكن أخري أكثر أمناً، وبالتالي تَوَقُّف مسيرة النمو الاقتصادي التي تنشدها الدولة (عبد الحميد، 2006). وتبدو الآثار السلبية لجرائم الأموال في الجانب الاقتصادي من خلال ما يعتري الأداء الاقتصادي للدولة بوجه عام من عدم توازن واختلال، فهي تتسبب في تراجع في الإيرادات الحكومية، الذي يعني تقليل الحكومة لنفقاتها التنموية وعرقلة في النمو الاقتصادي، وذلك عبر قنوات متعددة تتمثل في خفض معدلات الاستثمار،

ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي، ومن خلاله تخفيض معدل النمو الاقتصادي وتراجع معدلاته، مما يساعد على تدني المستويات المعيشية وبالتالي تضرر الفئات الفقيرة في المجتمع (اليوسف، 2002).

و- كما أن شيوع الأفعال الإجرامية بين مجتمع العمالة الوافدة يؤدي إلى تعطل طاقات المجتمع، فبدلاً من أن يُسخِّر هؤلاء الجناة جهودهم ومهاراتهم نحو العمل المثمر والإنتاج يلجئون إلى الاستيلاء على أموال الناس بالباطل وإشاعة السلوكيات المنحرفة بالمجتمع (النجار، 2009).

ز- خسائر البنوك نتيجة كثرة جرائم الحصول على تسهيلات ائتمانية من البنوك والتوقف عن سدادها والهروب خارج البلاد(الزين، 2007).

ح- النفقات الوقائية التي ينفقها الأشخاص المعرضون للاعتداء، كدفع مرتبات للحراسة، أو أقساط للتأمين (الغطريفي، 2006)

الآثار الاجتماعية

لم تتوقف الآثار الناتجة عن جرائم العمالة الوافدة بدولة الكويت على الناحية الاقتصادية فقط، بل تعدتها أيضاً إلى ناحية أخرى، ربما تكون أكثر خطورة، وهي الناحية الاجتماعية وما يتعلق بها من النواحي النفسية والأخلاقية والثقافية والأمنية، وليس فقط الآثار الاجتماعية هي نتائج مباشرة للجريمة، بل هي أيضاً نتائج غير مباشرة، نتجت عن الآثار الاقتصادية الضارة، ويمكن إجمال هذه الآثار فيما يلي:

1- آثار اجتماعية أخلاقية، متمثلة في:

أ) قيام البعض من العمالة الوافدة في نشر الدعارة، والصور الخليعة في صفوف من يقيمون بينهم، مما يسبب التحلل الأخلاقي والتفكك الأسري بين أفراد المجتمع.

ب) اختلال القيم نتيجة اختلاط بعض الأسر بجنسيات من العمالة الوافدة ترى أن ممارسة الجنس مباحة دون زواج، بالإضافة إلى أن بعض المربيات عرضة للانحرافات السلوكية نتيجة لطول الفترة التي تقضيها بعيداً عن بلدها وزوجها (الطويرشي ، 2010).

ج) تشكل الجرائم تهديداً للمجتمع بإصابته بالتفكك الاجتماعي، حيث تعمل بعض الجرائم مثل جرائم الأموال على تدمير الأخلاقيات الأصيلة للمجتمع وإعلاء القيم

المبنية على الكسب السريع للمال بصرف النظر عن مصدره وكيفية الحصول عليه (الفالح، 2006). ومهما تعارض ذلك مع مصالح الآخرين، وخاصةً أن هناك عدد من العمالة الوافدة امتهنوا سلوك الكسب غير المشروع، وعندما لا تواجه هذه الجرائم ببرامج توعوية وقائية تبين فداحتها وآثارها السلبية على الأفراد والمجتمعات، وكذلك عندما لا تواجه بأنظمة وتشريعات يترتب عليها عقوبات واضحة ومحددة ومعلنة، فإنه من المتوقع أن تنتشر هذه الجرائم في المجتمع.

2- **آثار نفسية:** والتي تشمل الآثار النفسية التالية:

أ) عادةً تقترن الجريمة بهاجس الخوف الذي تحدثه لدى المواطنين، مما يهدد الاستقرار النفسي لدى الأشخاص، بالإضافة إلى الأثر النفسي الذي يصيب ضحايا الجريمة. كما أن حالة الرعب التي تصاحب انتشار جرائم الوافدين في المجتمع الكويتي قد تؤدي إلى إخفاق أعضائه في القيام بوظائفهم.

ب) قد يؤدي الخوف من الجريمة إلى سيادة الاتجاهات العدائية نحو العمالة الوافدة والذين لا يريدون شراً، مما يؤدي إلى خلخلة الترابط الاجتماعي.

ج) سوء استخدام الهاتف، وما ينتجه من آثار نفسية سيئة، نتيجة المعاكسات غير الأخلاقية.

د) الوصم المجتمعي للعمالة الوافدة، وخاصة الجنسيات التي لها نسبة عالية من الجرائم، مما يؤدي إلى مراقبتهم أكثر من غيرهم، وذلك قد يعود عليهم بتكاليف وخسائر اجتماعية واقتصادية (الزبن، 2007).

3- آثار اجتماعية أمنية:

أ) صرف اهتمام الدولة إلى الجانب الأمني، مما يؤثر على جوانب أخرى، حيث أن الاعتمادات المالية التي ترصدها دولة الكويت لمكافحة الجريمة والحد من انتشارها، إنما تعتبر على حساب خدمات أخرى كالتعليم والصحة والبرامج الاجتماعية الواجب تقديمها للأفراد.

ب) تغيير البعض لمناطق سكنهم، وعدم السير في أوقات متأخرة من الليل، وفي مناطق محددة، خوفاً من التعرض لارتكاب جرائم (الرامزي، 2014).

4- آثار اجتماعية ثقافية سياسية أمنية:

أ) انتشار بعض القيم، التي تتعارض مع قيم المجتمع الكويتي المحافظ، وذلك نتيجة للاختلاط بالنماذج الإجرامية من العمالة الوافدة، ومحاولة تقليدها (الدوسري، 2009).

ب) قيام البعض من العمالة الوافدة في نشر المسكرات والمخدرات، مما يؤدي إلى أن يقع كثير من الأبناء ضحايا لهذا الوباء، فيدخلوا ميدان الإدمان عن طريق التقليد والمحاكاة لهذه العمالة (عبد المولى، 2004).

ج) في مجال الأسرة نلاحظ أنه إذا وقع رب الأسرة ضحية لجريمة من الجرائم فإن آثار هذه الجريمة تصيب أسرته مما يجعلها تتعرض للعديد من المشكلات الاجتماعية، حيث لا يجد الأبناء من يرعاهم ولا يشرف على تربيتهم، ومن ثم يكون الأبناء عرضة للاحتكاك برفقاء السوء، ويجعلهم في النهاية فريسة للانحراف وارتكاب الجريمة (بدران وعسكر، 2003).

ثالثاً: الآثار الأمنية:

وتتمثل فيما يلي:

أ) بعض الجرائم مثل جرائم الرشوة، إذا حدثت في مجال الدواء أو الغذاء أو تقديم خدمات طبية، أو في المباني الكبيرة برشوة مهندسها أو المشرف عليها من قبل الدولة، فإن ذلك حتماً سيؤدي إلى إزهاق الأرواح البريئة (الشرياني، 2002).

ب) جرائم المرور الناتجة عن الإهمال والسرعة الزائدة، وتعاطي الخمور والمخدرات والمرتكبة من قبل العمالة الوافدة، والتي قد ينتج عنها موتى ومصابين بالإضافة إلى ما تسببه من تعطيل حركة السير، وبالتالي تعطيل مصالح الشعب (الفالح، 2006).

ج) أدت زيادة أعداد العمالة الوافدة والاعتماد عليها في كثير من المجالات الخدمية في دولة الكويت إلى خلخلة التركيبة السكانية والاستقرار الأسري والتأثير على القيم والمعتقدات، وإلى نشر الأفكار المنحرفة والمتطرفة بين الشباب، والغزو الفكري والتأثير على الهوية الثقافية، واللغة، وتغيير بعض العادات والقيم لدى النشء،

وزيادة الاتكالية، والتهاون من قبل الأسر في تربية الأطفال، والقبول بالتبرج، والاختلاط، ومحاكاة الوافدين في لباسهم وأساليب حياتهم (الغيث، 2010).

د) من أوجه الخطر الأمني للعمالة الوافدة، هو استخدامها وتوظيفها في خلق مناخ من الإثارة والتشهير بالدولة من خلال استغلال التظاهرات والاحتجاجات التي تقوم بها فئات من الوافدين للمطالبة ببعض الحقوق والامتيازات، وأن المشكلة في هذه المظاهرات أنها تستخدم كورقة ضغط على الدولة، حيث أن كثافة استثمارات العمالة الوافدة في الدولة لها انعكاسات على القرار السياسي ومدى استقلاليته؛ إذ تكون الدول التي ينتمي إليها الوافدون معنية بشكل أساسي بحماية رؤوس أموال أبنائها، وربما تكون ممارسة ضغوط معينة للدفع بقرارات سيادية تخدم المصالح الاقتصادية للوافدين أحد أشكال هذه الحماية (الغيلاني، 2008).

ومن خلال ما سبق يتضح لنا الآثار الخطيرة التي تسببها الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في المجتمع الكويتي، ليس فقط على ضحايا الجرائم وذويهم، أو على الجناة من حيث تقديمهم للعدالة، أو وصمة العار التي تلحق بهم، بل تعدت ذلك إلى كل أفراد المجتمع، في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتي تتعلق بالنواحي النفسية والثقافية والأخلاقية والأمنية، وإلى كل مؤسسات الدولة، والتأثير الضار والسلبي لهذه الجرائم، على خطط الدولة التنموية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة أن حصيلة دراسة الآثار الناتجة عن العمالة الوافدة في دولة الكويت تشير إلى أن الحد من تداعيات وجودها المستمر على الوضع الداخلي للدولة يعتمد على مجموعة مركبة من العوامل والسياسات المتبعة ومن أهمها: البدء في مراجعة سياسات أسواق العمل المنظمة لاستقدام العمالة الوافدة، وبالتحديد تكامل سياسات الاستقدام والإدماج، وربطهما معاً بالتوجه التنموي للدولة (الدعيج، 2008).

العوامل المؤدية لزيادة أعداد العمالة الوافدة بدولة الكويت

قبل البدء في توضيح العوامل المؤدية لزيادة أعداد العمالة الوافدة بدولة الكويت، تجدر الإشارة إلى تطور أعداد العمالة الوافدة في دولة الكويت، والتي يوضحها الجدول (1) والشكل (1) خلال الفترة (2000–2014).

جدول (1)

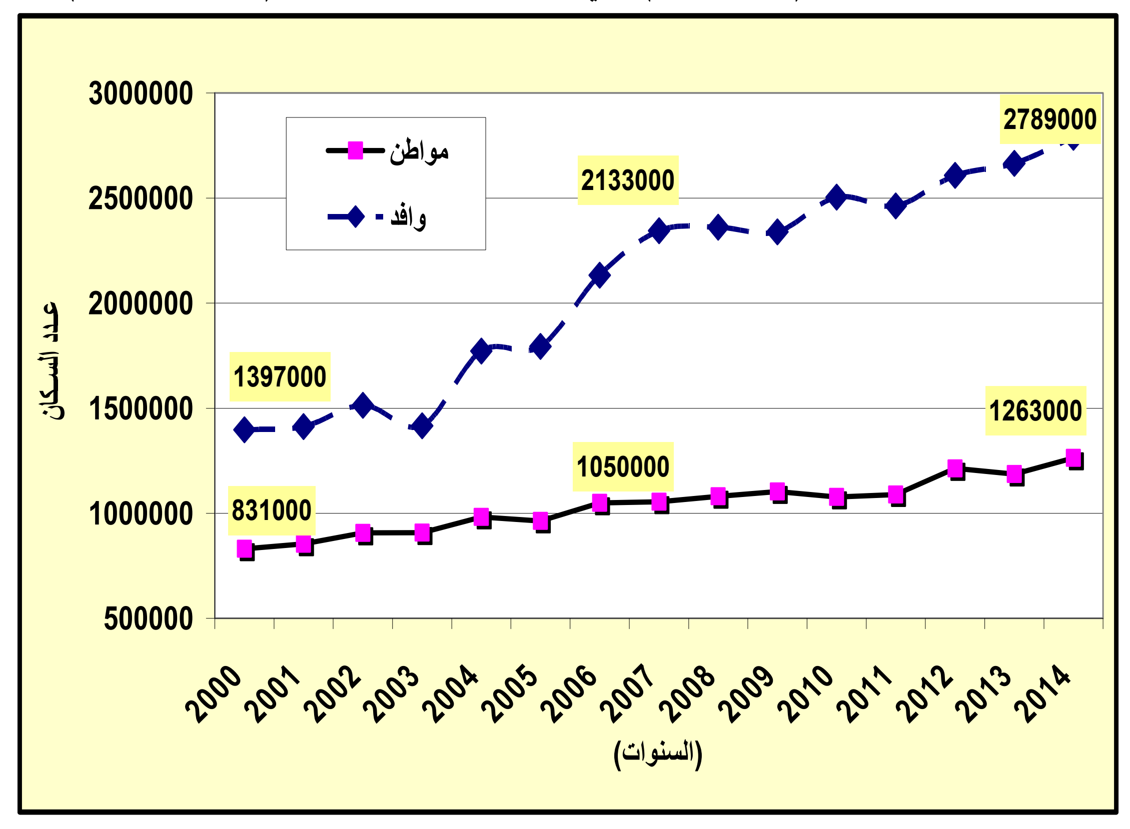
التطور السكاني ونسبة عدد الوافدين بدولة الكويت خلال الفترة (2000– 2014)

السنوات	كويتي		غير كويتي		الإجمالي
	العدد بالمليون	(%)	العدد بالمليون	(%)	بالمليون
2000	0.831	37.2	1.397	62.8	2.228
2001	0.855	38.1	1.412	61.9	2.267
2002	0.906	37.4	1.514	62.6	2.420
2003	0.908	37.5	1.417	62.5	2.325
2004	0.982	35.7	1.772	64.3	2.754
2005	0.964	39.2	1.794	60.8	2.758
2006	1.050	33.0	2.133	67.0	3.183
2007	1.055	31.3	2.345	68.7	3.400
2008	1.081	31.4	2.361	68.6	3.442
2009	1.103	32	2.340	68	3.443
2010	1.078	30.1	2.504	69.9	3.582
2011	1.089	35.5	2.463	64.5	3.552
2012	1.213	31.7	2.608	68.3	3.821
2013	1.186	31.9	2.665	68.1	3.851
2014	1.263	31.2	2.789	68.8	4.052

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية – دليل المعلومات المدنية للبيانات الإحصائية عام 2014.

شكل (1)

تطور أعداد السكان (مواطن، وافد) في دولة الكويت خلال الفترة (2000-2010)



ومن خلال الجدول (1) والشكل (1) يتضح الزيادة الكبيرة لأعداد العمالة الوافدة في دولة الكويت خلال الفترة (2000-2014) حيث بلغ عدد العمالة الوافدة عام 2000 نحو 1.397 مليون وافد، ارتفعت إلى نحو 2.789 مليون، وبالإشارة إلى هذه النتائج، فإن زيادة أعداد العمالة الوافدة في دولة الكويت ترجع إلى عدة عوامل منها:

أ) العوامل المتعلقة بالعمالة الوافدة والدول المصدرة لها

1-المجتمعات المصدرة للعمالة لم تعد قادرة على تلبية الاحتياجات المادية لسكانها.

2-البطالة المنتشرة في المجتمعات المصدرة للعمالة، حيث تشكل مصدر قلق لتلك المجتمعات.

3-تحسين المستوى المعيشي والدخل، وذلك لزيادة فرص العمل وارتفاع الأجور، وارتفاع مستوى الرعاية الصحية بدولة الكويت.

4-الاضطرابات الأمنية والحروب الأهلية في بعض الدول المصدرة للعمالة.

5- الأمن والاستقرار الذي تنعم به دولة الكويت (الدعيج، 2001 ؛ الطويرشي، 2010).

ب) عوامل داخلية تتعلق بدولة الكويت

1-الخطط التنموية الكبيرة في شتى المجالات والمشروعات، حيث أدت زيادة عائدات النفط وتوظيفها في مشاريع التنمية والبنية الأساسية والتوسع العمراني في الدولة إلى زيادة الحاجة لاستقدام العمالة الوافدة من الدول الأسيوية ، وذلك من أجل توفير سبل الحياة العصرية للمواطنين في دولة الكويت وتهيئة الظروف المناسبة للتوسع في مشروعات الإسكان والطرق وغيرها.

2-نقص الأيدي العاملة الوطنية، وقلة عدد السكان في الكويت.

3-تدني أجور العمالة الوافدة، واستعانة القطاع الخاص بهذا النوع من العمالة لرخص أجورهم، وتوفر عنصر الطاعة لديهم، وإتقان العديد منهم اللغة الانجليزية التي تستعمل في المراسلات التجارية.

4-النظرة الدونية للأعمال الحرفية والمهنية من قبل المواطنين الكويتيين، وبالتالي ضعف إقبال الشباب على التعليم الفني والمهني، واندفاعهم إلى الكليات النظرية طلباً للشهادة الجامعية للوجاهة الاجتماعية.

5-العلاقات التجارية والتاريخية بين دولة الكويت وغالبية دول العالم (الزهراني، 2006).

ومن الجدير بالذكر أن المنظور السائد لدى الأوساط الرسمية، ولدى العديد من الدراسات والتقارير الدولية حول العمالة الوافدة في دولة الكويت وفي كل دول مجلس التعاون الخليجي ترتكز على اعتبار أن هذه العمالة هي "عمالة مؤقتة"، وأن أنظمة الاستقدام المعمول بها في دول المجلس مبنية على فرضية "المؤقت" في استخدام العمالة، بينما واقع قطاع الأعمال مرتكز على "استدامة" الاعتماد على العمالة (ديتو، 2006).

وتؤيد الدراسة مع ما أشارت إليه دراسة (ديتو، 2006) من أن وضع العمالة الوافدة بدولة الكويت يعتبر شبه دائم، وإن كان مؤقتا من ناحية الفترة الزمنية التي يقضيها كل عامل وافد داخل الكويت، إلا أن الاعتماد على العمالة الوافدة في قطاع الأعمال يعتبر مستديما، حيث أنه لم ينقطع منذ أن بدأ في منتصف الأربعينيات وحتى الآن.

الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في دولة الكويت

تتعدد أشكال الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، سواء كان ذلك في نوع الجريمة أو في نوع الوسيلة المستخدمة لارتكابها، حيث ترتب على زيادة أعداد العمالة الوافدة بدولة الكويت زيادة معدلات ارتكاب الجريمة بكافة أشكالها وبكافة الوسائل، وذلك نظراً لوجود علاقة طردية بين زيادة أعداد العمالة الوافدة وارتكاب الجرائم (الدعيج، 2001).

وقد كان للآثار الناجمة عن الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة والخسائر البشرية والمادية الفادحة من إصابات ووفيات والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، أن تحولت هذه الظاهرة إلى ظاهرة تثير اهتمام المسئولين وأفراد المجتمع في دولة الكويت، وذلك للزيادة في أعدادها. ويوضح الجدول (2) والشكل (2) والشكل (3) تطور أعداد الجرائم الجناية والجنحوية المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في دولة الكويت في الفترة (2000-2007 م).

جدول(2)

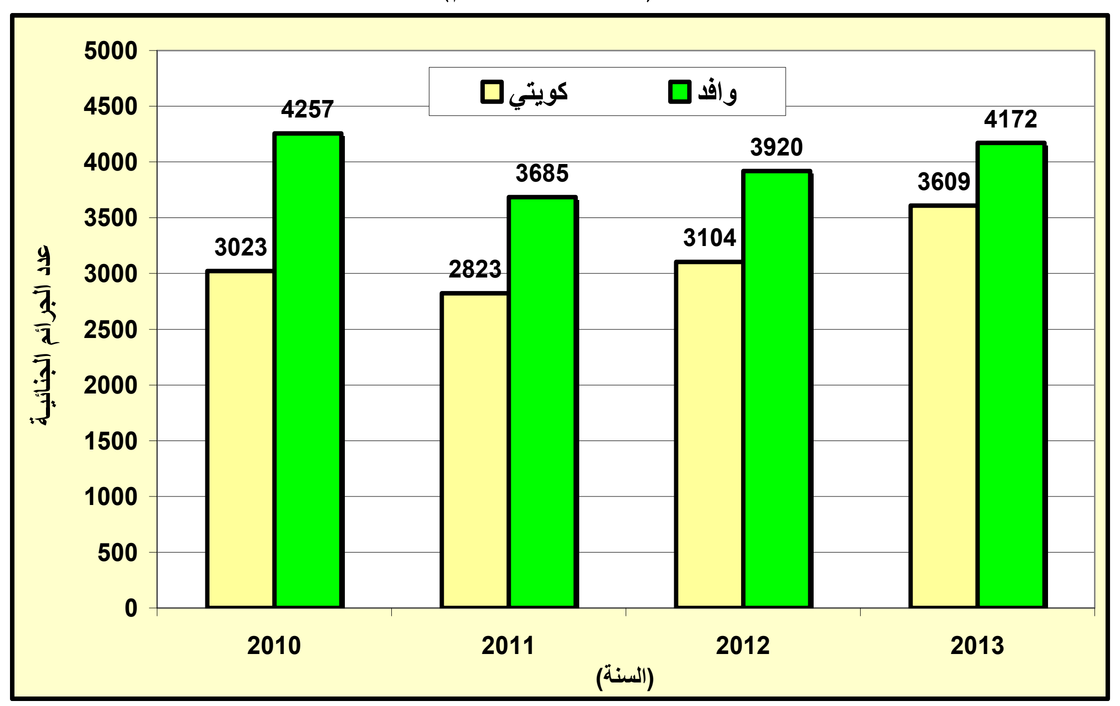
أعداد مرتكبي جرائم الجنايات والجنح من الكويتيين وغير الكويتيين خلال الأعوام (2010- 2013م)

السنة	جنايات					جنح				
	كويتي	%	غير كويتي	%	المجموع	كويتي	%	غير كويتي	%	المجموع
2010	3023	41.5	4257	58.5	7280	6587	46.3	7636	53.7	14233
2011	2823	43.4	3685	56.6	6508	6090	46.7	6962	53.3	13052
2012	3104	44.2	3920	55.8	7024	6487	47.7	7114	52.3	13601
2013	3609	46.4	4172	53.6	7781	6529	50.3	6453	49.7	12982
المجموع	12559	43.9	16034	56.1	28593	25693	47.7	28165	52.3	53858

المصدر: وزارة العدل، إدارة الإحصاء والبحوث، قسم النيابة العامة، عام 2014

شكل (2)

أعداد الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العمالة الوافدة والمواطنين في دولة الكويت في الفترة (2010-2013 م)



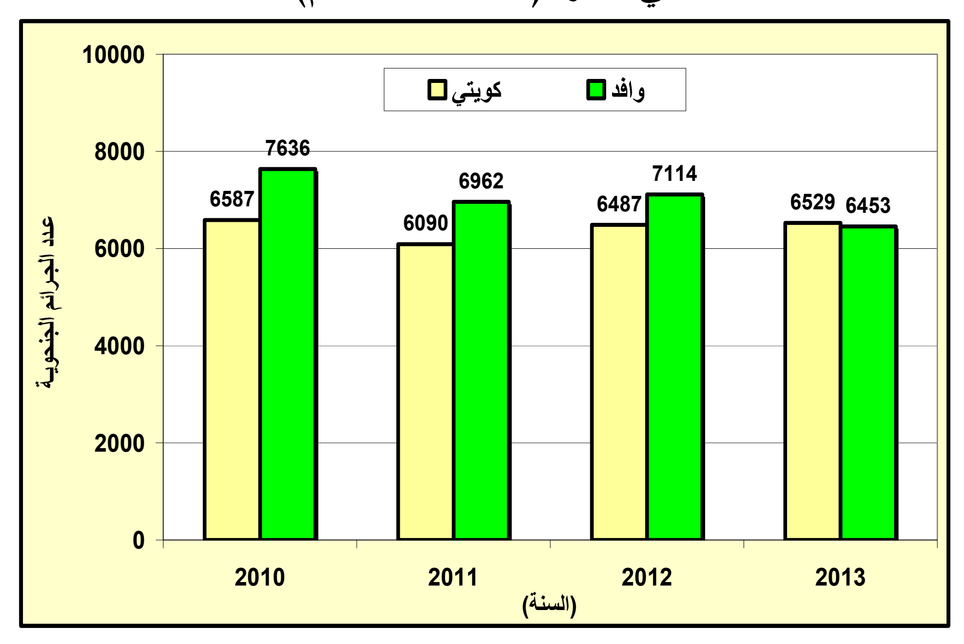
تشير بيانات الجدول (2) والشكل (2) إلى أن نسبة الوافدين من مرتكبي جرائم الجنايات بدولة الكويت خلال الفترة (2010- 2013م) قد بلغت 56.1% من العدد الإجمالي لجرائم الجنايات في دولة الكويت، ويلاحظ من تحليل بيانات أعداد الجرائم الجنائية في دولة الكويت أن أعداد الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة تزيد عن عدد الجرائم المرتكبة من قبل الموطنين، وأنها في زيادة مطردة، وقد بلغ مجموع عدد الجرائم الجنائية خلال فترة الدراسة (2010- 2013) نحو 28593 جريمة، منها 12559 جريمة مرتكبة من قبل المواطنين، بينما بلغت جرائم الوافدين 16034 جريمة بفارق قدره 3475 جريمة.

أما بالنسبة لجرائم الجنح فتشير بيانات الجدول (2) والشكل (3) إلى أن نسبة الوافدين من مرتكبي جرائم الجنح بدولة الكويت خلال الفترة (2010- 2013م) قد بلغت 52.3% من العدد الإجمالي لجرائم الجنح في دولة الكويت، ويلاحظ من تحليل بيانات أعداد جرائم الجنح في دولة الكويت أن أعداد الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة تزيد عن عدد الجرائم المرتكبة من قبل الموطنين، وأنها في زيادة مطردة، وقد

بلغ مجموع عدد جرائم الجنح 53858 جريمة خلال فترة الدراسة (2010– 2013)، منها 25693 جريمة مرتكبة من قبل المواطنين، بينما بلغت جرائم الوافدين 28165 جريمة بفارق قدره 2472 جريمة (وزارة العدل، 2014).

شكل (3)

أعداد الجرائم الجنحوية المرتكبة من قبل العمالة الوافدة والمواطنين في دولة الكويت في الفترة (2010–2013 م)



ويوضح الجدول (3) توزيع الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في دولة الكويت حسب نوع الجريمة، في عام 2003م.

جدول (3)

أعداد مرتكبي الجرائم من الكويتيين وغير الكويتيين حسب نوع الجريمة لعام 2013م

نوع الجريمة	كويتي		وافد		المجموع
	العدد	%	غير كويتي	%	
جرائم ضد المصلحة عامة	1020	77.5	296	22.5	1316
جرائم الاعتداء على النفس	3160	53.1	2792	46.9	5952
جرائم العرض وسمعة	3517	54.3	2955	45.7	6472
الجرائم المالية	2441	34.8	4582	65.2	7023
المجموع	**10138**	**48.82**	**10625**	**51.17**	**20763**

المصدر: وزارة العدل، إدارة الإحصاء والبحوث، قسم النيابة العامة، عام 2014.

يتضح من خلال بيانات الجدول (3) الذي يوضح بعض أشكال الجرائم المرتكبة في دولة الكويت ما يلي:

1- الجرائم ضد المصلحة العامة

والتي تتضمن جرائم انتهاك حرمة الأديان، والرشوة، وسوء استعمال الوظيفة، والاعتداء على الموظف أثناء تأدية عمله. وقد وصل عدد مرتكبي هذه الجرائم من الوافدين للعام 2013م إلى 296 فرداً بنسبة 22.5% من العدد الإجمالي لمرتكبي هذه الجرائم

2- الجرائم الواقعة على الأفراد: وتشمل الجرائم الواقعة على النفس، ومنها جرائم القتل والضرب والإيذاء، والتعرض للخطر، والخطف والحجز. وقد زادت نسبة مرتكبي هذه الجرائم من قبل الوافدين لعام 2013م عن نسبة مرتكبي الجرائم الضارة بالمصلحة العامة، إذ بلغت 46.9% من العدد الإجمالي لمرتكبي هذه الجرائم

3- الجرائم الواقعة على العرض والسمعة: ومنها جرائم هتك العرض، والزنا، والتحريض على الفجور والدعارة والقمار، والخمر والمخدرات، والقذف والسب، وسوء استعمال الهاتف. وقد أخذت نسبة مرتكبي هذه الجرائم من قبل الوافدين لعام 2013م نسبة أكبر من جرائم المصلحة العامة، ولكنها أقل من نسبة الجرائم الواقعة على النفس، حيث وصلت إلى 45.7% من العدد الإجمالي لمرتكبي هذه الجرائم، على الرغم من أن عدد مرتكبيها أكبر من عدد مرتكبي جرائم النفس إذ وصل عددهم إلى 2955 فرداً مقابل 2792 فرداً.

4- الجرائم الواقعة على المال

ومنها جرائم سرقة السيارات والسرقة بكل أشكالها، والنصب وخيانة الأمانة، والحريق، والإتلاف، وانتهاك حرمة الملك، والتزوير وتزييف أوراق النقد، واستخدام شيكات بدون رصيد، والاحتيال، وانتحال الشخصية للاستيلاء على ممتلكات الغير، وغسيل الأموال والقرصنة الإلكترونية. وتعد جرائم الأموال هي الأكثر انتشاراً في دولة الكويت من قِبَل الوافدين، حيث وصلت نسبة مرتكبيها من غير الكويتيين للعام 2013م إلى 65.2% من العدد الإجمالي لمرتكبيها.

أما بالنسبة لجرائم تعاطي المخدرات والاتجار بها فقد أخذت قضايا المخدرات أيضاً نسبة كبيرة من حجم الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة، حيث وصل عدد غير الكويتيين من مرتكبي هذه القضايا خلال العام 2013م إلى نحو 1672 فرداً بنسبة 51.9% من العدد الإجمالي لمرتكبيها والبالغ عددهم 3219 فرداً.

توزيع جرام العمالة الوافدة حسب المحافظات في دولة الكويت

أما بالنسبة لتوزيع جرام العمالة الوافدة حسب المحافظات في دولة الكويت فتشير الإحصائيات الصادرة عن إدارة الإحصاء والبحوث في وزارة العدل، إلى إن أكبر نسبة لمرتكبي الجرائم من العمالة الوافدة توجد في محافظة حولي، حيث بلغت 30.3% لعام 2012م، و 33.2% لعام 2013م، يليها محافظة الفروانية بنسبة 21.9% لعام 2012، 20.9% لعام 2013م. جدول (4) والشكل (4).

جدول (4)

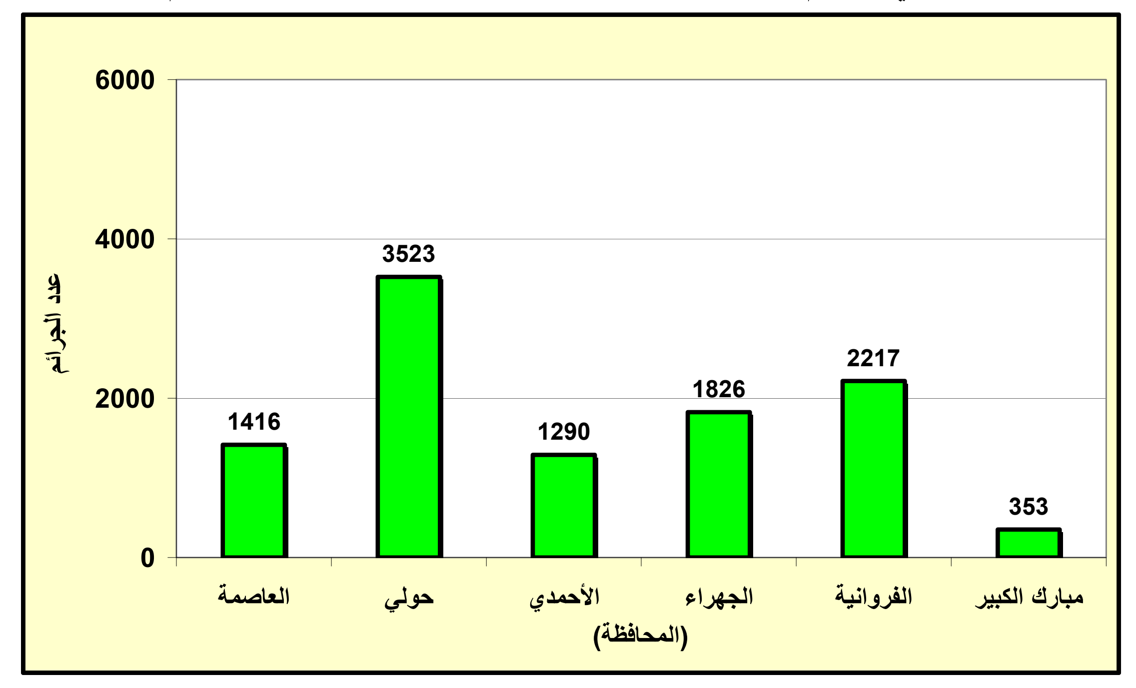
أعداد مرتكبي الجرائم من الوافدين بدولة الكويت حسب المحافظة لعامي 2012، 2013م

المحافظة السنة	العاصمة	حولي	الأحمدي	الجهراء	الفروانية	مبارك الكبير	المجموع
2012	1724	3345	1345	1821	2411	388	11034
%	15.6	30.3	12.2	16.5	21.9	3.5	100
2013	1416	3523	1290	1826	2217	353	10625
%	13.3	33.2	12.1	17.2	20.9	3.3	100

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي، وزارة العدل، إدارة الإحصاء والبحوث، قسم النيابة العامة، عام 2014، ص89.

شكل (4)

أعداد مرتكبي الجرائم من العمالة الوافدة بدولة الكويت حسب المحافظة عام 2013



ومن خلال البيانات في الجدول (4) والشكل (4) يتضح أن محافظة حولي تتركز بها جرائم الوافدين، يمكن تفسير تباين أعداد الجرائم في المحافظات في دولة الكويت على أساس أن المدن الكبرى مثل حولي والفروانية، تزيد فيها الأنشطة التجارية والتي تتطلب أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، بالإضافة إلى زيادة الكثافة السكانية فيها، وبالتالي يزداد ازدحام الطرق، ويزداد احتكاك الأفراد ببعضهم، ويترتب على زيادة للجرائم المرتكبة فيها.

النظريات المفسرة لموضوع الدراسة

قبل البدء في الحديث عن النظريات المفسرة لموضوع الدراسة، فيبدو من المفيد الإشارة بأن التفسيرات النظرية لجرائم العمالة الوافدة لم تتجاوز الأطر التالية:

1. تفسيرات نظرية بنائية: فالجريمة هنا تتولد عن البنى في المجتمع، التي يواجهها الفرد والتي يمكن أن تكون : اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، ويختلف معدل الجريمة بين الجماعات والطبقات الاجتماعية، والمجتمعات المحلية، باختلاف تكوين أبنيتها الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، فالروابط البنائية هي المسئولة

عن الجريمة والتباين فيها، ففشل ونقص البناء الاجتماعي، كالفقر، وتدني المستوي التعليمي، مصدر مهم في ارتكاب الجريمة.

2. تفسيرات نظرية عملياته: فالجريمة في هذا الإطار تنشأ عن سمات الفرد وخصائصه، والأحداث والخبرات التي يتعرض لها، فمصدر الجريمة الرئيس في هذا الاتجاه يكون في التعلم والروابط الاجتماعية بين الأفراد، والجماعات، وما بين الفرد والبيئة المحيطة به (الوريكات، 2012).

وفيما يلي عرض لبعض الأطر النظرية المفسرة لارتكاب جرائم العمالة الوافدة وآثارها على المجتمع، وبيان لأهم النظريات التي تنتمي إليها:

نظرية الأنومي اللامعيارية

تعرف الانوميا بأنها: عبارة عن عدم الاتساق بين الظروف الاجتماعية والفرص المتاحة للفرد من اجل النمو والانجاز داخل المجتمع (فرانك وليم، 2013). إن مفهوم الأنوميا الذي قدمه دوركايم (Durkhiem) في نظرياته لتقسيم العمل في المجتمع، بين من خلالها أن الفرد في المجتمعات الصناعية وجد نفسه في (حالة الأنوميا) (Kobayashi, 2007). والمجتمع الأنومي هو المجتمع الذي تكون فيه قواعد السلوك (المعايير) ضعيفة وغير فاعلة ومعطلة في فترات التغير السريع أو الأزمات التي يمر بها المجتمع مثل الحرب والمجاعات، فالمجتمع الأنومي يتميز بأنه ليس لدية القدرة على ضبط سلوكيات الأفراد ومطالبهم، وغالبا تحدث الأنومي أو اللامعيارية في المجتمعات التي تنتقل من التضامن الميكانيكي أو الآلي القائم على روابط الدم أو العلاقات القرابية التي تتصف بأنها مجتمعات ما قبل الصناعية المتضامنة والمتماسكة في التقاليد والقيم والمعتقدات المشتركة الى التضامن العضوي الذي يسود الدول المتطورة صناعياً حيث يغلب عليها ويسودها تقسيم العمل (Siegel, 2003).

فقد بيَّن دوركايم (Durkhiem) بأن التغيرات الاجتماعية المفاجئة سواء كانت ناشئة عن الأزمات أو الازدهار تودي إلى اضطراب التنظيم الاجتماعي وبالتالي يخلق حالة من اللامعيارية بحيث تصبح المعايير القديمة غير فاعلة في ضبط المجتمع وخاصة مع عدم تشكل المعايير الجديدة وبالتالي ننتقل إلى حالة من الفوضى

(Lin, 2011) فتصدع وفقدان المعايير نتيجة انتقال المجتمعات من مرحلة التضامن الآلي الى مجتمعات صناعية أفقدت النظام الاجتماعي معاييره الاجتماعية وأخلت في وظائفه وبالتالي نتج عن ذلك ما يسمى حالة الاغتراب والتي تضعف الضوابط الاجتماعية التي تساهم في ضبط الجريمة ومنها جرائم العمالة الوافدة (Robertson.1987) ؛ فالتفكك الاجتماعي الناجم عن ضعف العلاقات بين الأفراد والجماعات يؤدي الى فقدان تأثير القواعد والقوانين المجتمعية، والذي يزيد من مظاهر الجريمة والانحراف (البداينة، 1999).

فالضغوط الاجتماعية أو الاقتصادية وحتى النفسية الناتجة عن التحول إلى مجتمعات يكون فيها العمل مقسم أو مجزأ ولا تسوده روابط الدم أو القرابة إنما العلاقات فيها فردية تعاقدية ومادية تؤدي إلى الانحراف والجريمة بغض النظر عن نمطها (Agnew, 2003) . ففي المجتمعات التعاقدية يشكل التغير السريع المصاحب لعملية التحديث ضغطا على أفراد المجتمع، يدفعهم إلى الجريمة (Vold & Bernard, 2003) .

نظرية البناء الاجتماعي والانوميا (ميرتون)

استعار ميرتون مفهوم الأنوميا، من دوركايم ليوضح لماذا يشارك الفرد في عدم الالتزام في القوانين والتورط في الجريمة والانحراف (Kobayashi, 2007) فقد راجع وعدل نظريةأ دوركايم (Durkheim's Anomie) وطبقها ليوضح مختلف السلوكيات وكان هدفه الأساسي كيف أن البناء الاجتماعي يشكل ضغطا على بعض الأفراد في المجتمع للمشاركة في الانحراف عوضا عن السلوك الملتزم(lin,2011) ويرى بأن البناء الاجتماعي يشكل ضغطا على الأفراد في المجتمع، ويدفعهم نحو السلوك المنحرف أكثر من السلوك السوي، فالفرضية الرئيسية التي فسر ميرتون الجريمة والانحراف بناء عليها تقوم على عدم التناسب بين الأهداف، والوسائل المقدمة من قبل البناء الاجتماعي لتحقيق تلك الأهداف (Bowling, 2002). أما شيبل (Cipil, 2013) فقد أضاف أن الجريمة والانحراف هو نتاج الضغط الذي يسببه انهيار البناء الاجتماعي وخاصة في المجتمعات التي يكون فيها التركيز على تحقيق أهداف القيم الثقافية أكثر من الوسائل التي يتم بها انجاز هذه الأهداف.

لقد ميَّز ميرتون بين البناء الثقافي، الذي يضع الأهداف، ويحث أفراده على تحقيقها، مثل الثروة أو التحصيل العلمي، والبناء الاجتماعي، الذي يقدم المعايير، والوسائل المشروعة، لتحقيق هذه الأهداف، فالانحراف يكون نتيجة عدم قدرة البناء الاجتماعي على توفير الوسائل المشروعة، فيلجأ الفرد عن البحث عن وسائل أخرى لتحقيق أهدافه، وقد تكون هذه الوسائل غير مشروعة، وعندها تظهر الأنوميا كنتيجة للطريقة، التي ينتظم بها بناء المجتمع، (السمري، 2009). فالوسائل التي يستجيب بها الفرد لضغوط البناء الاجتماعي نتيجة لعدم التناسب بين الأهداف والتي اطلق عليها ميرتون وسائل التكيف تتمثل في ما يلي:

1. الالتزام : في هذا النمط هناك قبول للأهداف، والوسائل بغض النظر عن هذه الأهداف أو الوسائل والالتزام يكون نمطي معيق نتيجة التطرف في هذا الالتزام.
2. الاختراع: في هذا النمط هناك قبول بالأهداف، ولكن مع السعي لاكتشاف وسائل جديدة، نتيجة لعدم قبوله بالوسائل التي يقدمها المجتمع.
3. الطقوسية: في هذا النمط التكيفي، هناك رفض للأهداف، التي يحددها البناء الثقافي ، ولكن مع قبول الوسائل، التي يحددها ذلك البناء.
4. الانسحاب: في هذا النوع من الانحراف، هناك رفض للأهداف والوسائل المشروعة أو غير المشروعة، وهناك انسحاب من عضوية المجتمع مع الالتفاف حول الذات مثل تعاطي المخدرات، أو التشرد، والتسول.
5. الثأر: في هذا النمط، هناك رفض للأهداف والوسائل، ولكن هناك أجندة خاصة، بالإضافة إلى وسائل خاصة لتحقيق تلك الأجندة، التي تحوي قيما تخالف قيم المجتمع الأكبر(القريشي، 2011).

فنظرية البناء الاجتماعي لميرتون لا تستطيع لوحدها تفسير جميع اشكال الجريمة وخاصة انحراف الأحداث كونها نظرية كلية وليست نظرية جزئية (Micro) ولا تفسر عدم استجابة بعض الأفراد لضغوط البناء الاجتماعي (Strugatz, 2001). وخلاصة القول فإن الأنوميا هي الإطار العام لتفريغ الجريمة التي تؤدي بدورها إلى التفكك الاجتماعي، وكلما زادت الجرائم في المجتمع ساد عدم الاستقرار والانهيار

الخلقي وزاد بالتالي التفكك الاجتماعي في المجتمعات وهذا بإيجاز ما يمكن أن تسهم به هذه النظرية في تفسير الظاهرة محور الدراسة.

نظرية الفرصة والانحراف (كلوارد واهولن)

تتضمن هذه النظرية تفسيرات لدور العمليات الاجتماعية في الجريمة والانحراف إلا أن تركيزها ينصب على ما يمارسه البناء الاجتماعي من ضغط على الأفراد من اجل إتباع ما يفرضه ويضعه من قيم، وتوضيحها لعملية انتقال مضمون ومحتوى الجريمة، من خلال التعلم الاجتماعي، الذي هو تفسير يحمل السمات البنائية والعملياتية، حيث تعزوا هذه النظرية الجريمة إلى الفجوة بين طموحات أبناء الطبقة الدنيا، وما هو متوفر من فرص مشروعة لتحقيق الأهداف الاجتماعية ذات الصفة الاتفاقية، فالبناء الاجتماعي يوفر الفرص المشروعة وغير المشروعة، إلا أن الفرص غير المشروعة لتحقيق الأهداف متاحة لأبناء الطبقة الدنيا في حين إن الفرص المشروعة متاحة لأبناء الطبقة الوسطي لذا، فإن الحلول المتاحة أمام بعض العمالة الوافدة والتي تمثل الفئة الدنيا في المجتمع للتكيف مع المشكلات التي تواجهها يكون من خلال إتباع ما يلي:

1. الحل الجمعي: ويتمثل في البحث عن جماعة خاصة –عصابة– تساعد أفراد العمالة الوافدة على تحقيق أهدافها.
2. الحل الفردي: ويتمثل في البحث عن حل فردي لمشكلته، ويلجأ إليه، عندما يتسم تحقيق الأهداف بالطابع الفردي (البداينة والخريشا، 2013).

نظرية الصراع الثقافي

تسهم نظرية الصراع الثقافي في فهم زيادة انتشار الجرائم في المجتمع الكويتي في العقود الأخيرة، نتيجة للهجرة الخارجية للعمالة الوافدة لدولة الكويت، ومن مختلف الدول ومن مختلف الثقافات، والأعراق، والقيم، والأنماط الثقافية، ويعد سيلين (Sellin, 2005) من أول المنادين بنظرية الصراع الثقافي، حيث يؤكد على أن الاختلاف في معدلات الجريمة بين الجماعات، والتجمعات البشرية ما هو إلا "انعكاس للتباين بين الجماعات الأولية التي تنتمي إليها تلك التجمعات البشرية، وقد أسس سيلين فكرته هذه في ضوء ما يعتقده من أن السلوك الاجتماعي تنشأ قواعده عن الحياة الاجتماعية

لأفراد الجماعة البشرية؛ فكل جماعة تنظم أنشطة أعضائهما بما يحقق المحافظة على نشاط الجماعة. وبذلك فإن كل جماعة يمكن اعتبارها ذات مرجعية معيارية، بسبب ما تفرضه من قواعد سلوكية ملائمة للأوضاع، والأنشطة الحياتية لهذه الجماعة. ولذا فإن الفرد يكون عضواً في جماعة يتوقع منه اتفاق سلوكياته ليس فقط مع قواعد السلوك الخاصة بجماعته المباشرة؛ بل أيضاً مع قواعد السلوك الخاصة بالجماعات الأخرى في محيطه الاجتماعي (الحسن، 2008).

فالفرد باعتباره عضواً في جماعة عائلية تمثل المؤسسة التي تنقل القواعد السلوكية التي تحكم توجه الجماعات التي تنتمي إليها العائلة، ويكتسب جميع تلك القواعد السلوكية منها، وفي الوقت نفسه هو عضو أيضاً في جماعات أخرى متعددة، ولكل جماعة من تلك الجماعات قواعد سلوكية تنظم الأوضاع الخاصة بتلك الجماعات، قد تتفق أحياناً مع مبادئ السلوك التي اكتسبها الفرد من عائلته، وأصبحت جزءاً هاماً من شخصيته وتساعد على استمراره، وقد تتعارض أحياناً أخرى مع تلك القواعد السلوكية وتضعف من استمرار إتباع الفرد لها، ووفقاً لذلك فإن "سيلين" يرى أنه كلما أصبح البناء الثقافي أكثر تعقيداً ازداد عدد الجماعات المعيارية التي تمارس ضغوطاً على الفرد وتكون القواعد الخاصة لكل جماعة في خلاف وتعارض مع قواعد الجماعات الأخرى (القريشي، 2011).

إن صراع القواعد يظهر بوضوح عندما تتحكم مجموعة من القواعد المختلفة في الوضع الحياتي الذي يجد الفرد نفسه فيه، أي: أن القواعد السلوكية لجماعة واحدة من الجماعات التي ينتمي لها الفرد ربما تسمح له بالاستجابة إيجابياً من هذا الوضع، في حين أن قواعد السلوك لجماعة أخرى من تلك الجماعات التي ينتمي إليها تسمح له ربما باستجابة معارضة لذلك الوضع. وعلى ذلك فإن لكل فرد من وجهة نظر كل جماعة من الجماعات التي ينتمي إليها استجابات صحيحة وسوية، واستجابات شاذة وخاطئة لردود الفعل للأوضاع الحياتية التي يجد المرء نفسه فيها باستمرار، وذلك وفقاً للقيم الاجتماعية التي قامت بوضع تلك الطرق والقواعد، فقواعد السلوك إذا تكون موجودة طالما وجدت الجماعات الاجتماعية، كما أن تلك القواعد ليست من صنع

جماعة معيارية معينة، وليست حصراً على حلول سياسية بذاتها، وليس من الضروري أن تكون تلك القواعد السلوكية منسجمة مع القانون أو نابعة منه (Sellin, 2005).

ومن هنا ينشأ الصراع الثقافي الذي يكون نتيجة لعملية النمو الثقافي أو ما يسمى بالنمو الحضاري، أو نتيجة لهجرة القواعد السلوكية من منطقة ذات بناء ثقافي إلى منطقة ذات بناء ثقافي آخر، ويمكن أن تساهم نظرية الصراع الثقافي في ما هو واقع في المجتمع الكويتي، المتمثل في الثقافات المختلفة للمهاجرين الذين قدموا للعمل عندما تهاجر جماعة من منطقة ثقافية معينة إلى منطقة ذات ثقافة خاصة بها فمن الغالب أن يحمل المهاجرين معهم أنماط معينة من الثقافة تصطدم مع قواعد السلوك في المنطقة الثقافية المهاجر إليها (Broidy, 1997). وما من شك أن الفرد تتأثر شخصيته وأنماط سلوكه بمحورين رئيسين من المؤثرات هما: الوراثة والبيئة، وما الثقافة إلا عنصر فعال من عناصر البيئة المحيطة، ولها تأثير بالغ في تحديد وتوجيه سلوك الأفراد والجماعات، وما التراث والعادات والتقاليد إلاَّ أوجه للثقافة السائدة في المجتمع (القهوجي، 2012).

نظرية التفكك الاجتماعي

تعد نظرية التفكك الاجتماعي من النظريات الأساسية المفسرة لموضوع الدراسة، إذ أن السلوك الإجرامي باعتباره ظاهرة ناشئة عن التغير الاجتماعي، حيث يحدث خلال مراحل التغير الاجتماعي انفصال حاد في طريقة الحياة المادية والاجتماعية، ويحدث هذا الانفصال بصورة غير متساوية في المكان والزمان، ولذا فإنه يؤثر تأثيراً غير متساوي وغير متكافئ في الناس؛ في الأماكن المختلفة التي يعيشون فيها، وفي الأزمنة المختلفة، "فهي تتناول العلاقة بين الناس، والبيئة المكانية، وردود الفعل الناشئة من المؤثرات، والضغوط البيئية وهذه العلاقة ليست ثابتة بل هي في تغير مستمر، وتنشأ عنها ظواهر تتغير كنتيجة لعملية التفاعل الاجتماعي والايكولوجي . ولا تنظر هذه النظرية إلى متغيرات كانخفاض مستوى المعيشة والأمية والازدحام السكاني، والسكن غير الصالح للإقامة باعتبارها عوامل مفسرة للجريمة، وإنما تنظر إليها باعتبارها أعراضاً لنظام انحلالي؛ أي أن المناطق الإجرامية يرجع ظهورها إلى تدهور خصائص ومقومات الضبط، وبالتالي فإن السلوك الإجرامي يعزي هنا إلى عامل

التغير الاجتماعي والحضاري السريع المصحوب بالتصنيع، وكذلك الناشئ عن هذا التغير وما ينطوي عليه من تناقض قيمي وتباين في ضوابط السلوك" (الوريكات، 2012).

وتبعاً للمفاهيم التي تطرحها هذه النظرية فإنه يمكن الاستفادة منها في تفسير بعض الظواهر المرتبطة بالجرائم في المجتمع الكويتي نتيجة للتفكك الاجتماعي، فيلاحظ أن هناك ارتفاعاً في معدلات النمو الحضري وزيادة في معدلات الكثافة السكانية، نتيجة لارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية، وبخاصة في المدن الكبرى، وتبعاً لمقولات النظرية فإنه يمكن التوقع بوجود علاقة طردية بين متغيرات كالارتفاع في معدلات حجم وكثافة السكان والارتفاع في معدلات بعض أنماط الجرائم داخل هذه المناطق.

وهذه النظرية يمكن الاسترشاد بها في تفسير ظاهرة زيادة أعداد العمالة الوافدة في المجتمع الكويتي وعلاقته بالجريمة، لأن الأفراد كلما كانوا غير معروفين غرباء أو أجانب لدى الجماعة كانوا أكثر ميلاً لمخالفة القواعد والأنظمة المعمول بها في الجماعة. لأنه كما يقول شو ومكي " نظراً لفقدان المعرفة الشخصية للفرد في المجتمع الحضري فإن الفرد يجد نفسه حراً من الضوابط التي تسود الحياة في الأوضاع الاجتماعية الأولية في المدن الصغرى والمجتمعات الريفية" (Shaw & Mckay 1942).

ويركِّز أصحاب هذه النظرية بشكل خاص على العلاقات الأولية المتمثِّلة في العلاقات الشخصية (علاقة الوجه للوجه) التي تنمو بصورة طبيعية مع الترابط بين الأفراد، وتتبلور في هيئة التجمعات القرابية والصداقات، وتعتبر هذه العلاقات أكثر أهمية من العلاقات الثانوية في إفراز مجتمع منتظم ومترابط تخلو أو تقل فيه مظاهر الانحراف. وعلى ذلك إن أصحاب نظرية التفكك الاجتماعي يرون بأن هناك متصلاً يربط ما بين العلاقات الأولية والثانوية بدأ من الترابط والتعاضد الكلي، كما في العلاقات القرابية البحتة في المجتمعات المستقرة ، ومنتهياً بالعلاقات المجردة وغير المباشرة كالعلاقات الرسمية البحتة التي تربط الأفراد الذين ينتمون إلى مؤسسات بيروقراطية في مجتمع صناعي، ومن هذا يعتقد منظرو التفكك الاجتماعي، بأنه كلما

كانت العلاقات أولية بين الأفراد في المجتمع كان ذلك المجتمع أكثر ترابطاً وتنظيماً، وأكثر خلواً من انتشار السلوكيات المنحرفة. والعكس صحيح؛ أي أنه كلما كانت تلك العلاقات ثانوية كان ذلك المجتمع أكثر تفككاً وأقل تماسكاً وأكثر معاناة من ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف (البداينة والخريشا، 2013).

ويمكن الاستفادة من هذه النظرية في هذه الدراسة من مضامينها، وأبعادها، وأبعاد المحور الأساسي لهذه النظرية والمتمثل في تركيزها القوي على دور المؤسسات الاجتماعية في ممارسة الضبط الاجتماعي للأفراد وانصياعهم لمعايير المجتمع وقيمه. إذ تنطلق هذه النظرية في رؤيتها للسلوك الاجتماعي السليم للأفراد من خلال كونه تعبيراً عن تمثلهم للقيم الاجتماعية سواء كان مصدرها المؤسسات الاجتماعية الطوعية كالأسرة، والدين، وجماعة الرفاق، والمجتمع المحلي كافة أو المؤسسات الاجتماعية الرسمية مثل السلطة، والقانون، وغير ذلك. فوجود الفرد في محيط اجتماعي تتشكل التفاعلات الاجتماعية للأفراد فيه في ضوء تلك القيم يقلل من فرص ظهور السلوكيات المنحرفة بينهم ويكرس من سيادة السلوك الاجتماعي الطبيعي (النصار، 2011).

ومن هنا يمكن القول أنه بالمقابل فإن إقامة الأفراد في محيط اجتماعي غير المحيط الذي نشأ وترعرع فيه يعني انحسار دور تلك المؤسسات الاجتماعية التي ترعرع في ظلها في استمرار طبيعة سلوكه على ما كان عليه قبل انتقاله إلى المحيط الجديد بما يجعل توقع ظهور السلوك المنحرف أمراً ممكناً. ليس هذا فحسب، بل أن تميز البنية الاجتماعية للوافدين بخصائص اجتماعية معينة كغلبة فئة العزاب الذكور، ومنهم دون الثلاثين عاماً، وابتعاد عائل الأسرة عن أسرته نتيجة لإقامته في بلد المهجر، كلها مؤشرات تعبر عن بنية اجتماعية متفككة، تهيئ أو تجعل ارتكاب السلوك الإجرامي أمراً ممكن الوقوع. ولهذا الأمر؛ فإن تطبيقات هذه النظرية وجدت مصداقية كبيرة عندما حاول مستخدمو النظرية فهم معدلات الجريمة واتجاهاتها في البني الاجتماعية التي شهدت نمواً حضارياً سريعاً، نتيجة للهجرة الداخلية والخارجية، ويمكن أن تساهم نظرية التفكك الاجتماعي في تفسير الظاهرة محور البحث حيث أن المجتمع الكويتي قد مر من مرحلة المجتمع التقليدي الذي تسود فيه العائلة الممتدة، وسلطة القبيلة إلى مجتمع منفتح نتيجة للكثافة السكانية بسبب الهجرة الداخلية،

والخارجية، وتحول خط الأسرة من الممتدة إلى النووية، وظهور أنماط مختلفة للمعيشة، وثورة الاتصالات والتقنية كل ذلك أدى إلى ظهور أنماط مختلفة من الجرائم، وظهور أنماط مختلفة من التفكك الاجتماعي.

نظرية الضبط الاجتماعي

من منظور هذه النظرية يمكن إرجاع أسباب ارتكاب جرائم العمالة الوافدة في المجتمع الكويتي إلى ضعف روابط المجتمع وانهيارها، وأن الرابطة الاجتماعية حسب هذا المنظور، تتألف من أربعة عناصر هي: (Hirschi, 1969).

1- الارتباط: ويقصد به أن ارتباط الشخص بمن حوله من الأسرة والأصدقاء وزملاء العمل ونحوهم يكون سببا في تعلمه القيم التي تكبح من رغبته في ارتكاب الجريمة.

2- الانغماس: يرى هرشي أن انخراط الشخص في أعمال نافعة لا يترك له الوقت اللازم لارتكاب الجرائم ، ويجعله غير مستعد ليغامر بسمعته في محيطه المنغمس فيه.

3- الالتزام: ويقصد به أن الشخص يستثمر جهوده وطاقته ووقته نحو تحقيق هدف محدد، وارتكاب الجريمة يعني فقدان الشخص لهذا الالتزام.

4- الاعتقاد: يعتبر الاعتقاد بقيم المجتمع هو الجزء الأخير من الرابط الاجتماعي وهذا يعتبر حاجزاً بين الشخص والوقوع في الجريمة.

ويشير (البداينة والخريشا، 2013) بأن هذه العناصر الأربعة تظهر بدرجات متفاوتة لدى أفراد المجتمع، وأنه بالوقت التي تكون فيه ضعيفة أو مغيبة، فإن الأفراد لديهم حرية أكثر في تحقيق المصلحة الذاتية أو السلوك المنحرف. وينطبق هذا بالطبع على جرائم العمالة الوافدة في المجتمع الكويتي.

وحسب نظرية الضبط الاجتماعي فإن ارتكاب الجرائم بأنماطها المختلفة يمكن إرجاعها لفشل المجتمع في وضع قيود محكمة على أعضائه؛ فأعضاء المجتمع الذي لا يتم ضبط سلوكهم عن طريق المؤسسات المجتمعية وغيرها من الجماعات الأولية يتم ضبط سلوكهم عن طريق الجهات الرقابية والخوف من القانون، أي عن طريق

وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية، وعندما تفشل الضوابط الرسمية تظهر الانحرافات والجرائم في المجتمع (Hirschi, 1969).

وتبعاً لهذه النظرية فهنالك ثلاث أنماط من الضبط يمكن من خلالها ضبط جرائم العمالة الوافدة في المجتمع الكويتي، وهي:

1. الضبط المباشر: وهو أسلوب ظاهري يشير إلى الضوابط الخارجية التي توضع أمام الفرد مثل القوانين الرسمية التي تحرم أنواعا معينة من السلوك المخالف للأنظمة والتعليمات في صور العقاب.
2. الضبط غير المباشر: وهو يركز أساسا على الارتباط العاطفي والولاء والانتماء للوطن، وتعتبر القيم الوطنية والأخلاقية والالتزام بها من أهم مصادر الضبط غير المباشر، ويعمل الارتباط العاطفي بها على توجيه السلوك.
3. الضبط الذاتي: وهو يشير إلى الشعور الذي يكون لدى الفرد والذي يعمل على توجيه سلوكه، فعندما تندمج القواعد والقوانين والقيم في نفس الفرد تصبح جزءاً منه وفي هذه الحالة نجده يطيع القانون ويبتعد عن الفساد، ليس لأن انتهاكه شيء غير شرعي ولكن لأن القانون هو الشيء الصحيح الذي يجب أن نتمسك به، ففي حالة الضبط الذاتي نجد أن إحساس الفرد وشعوره هو الذي يوجه سلوكه، وبذلك يصبح القانون الذي ينظم السلوك ثانوياً، وبذلك كلما زاد الضبط الذاتي لدى الفرد قل تأثير الضبط الخارجي على السلوك المنحرف المتوقع حدوثه، ومن جانب آخر فإن لمفهوم الفرصة دوراً مهما في ضبط الذات، فبعض الجرائم جاذبة لأولئك الذين لديهم نزعة تجاهها، وهكذا فإن النزعة إلى الجريمة تغري الأفراد وتمنحهم المتعة، وأن مقدار العائد من الجريمة يجب أن يحقق إشباع لمرتكبها، ويجب أن لا تزيد التبعات المتحصلة من ارتكاب الجريمة عن مقدار العائد من ارتكاب الجريمة (الوريكات، 2012).

نظرية الاختلاط التفاضلي Differentional Association Theory

بُنيت هذه النظرية على أساس نظرية سابقة وهي " نظرية التقليد" لعالم الاجتماع الفرنسي جابريل تارد Tard، الذي رأى أن السلوك والتفكير والشعور ينتقل من جيل

إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى، والجريمة كسلوك متعلم لا تختلف عن ذلك ورأى أن تلك العملية يحكمها قوانين التقليد الثلاثة وهي:
قوانين الاتصال القريب – قوانين تقليد المغلوب للغالب– قوانين الإقحام أو الإدخال.

ويستخدم تارد عملية التقليد لتعليل انتقال الصور الاجتماعية ولتعليل ثباتها، ويخضع التقليد للقوانين المنطقية وغير المنطقية على السواء، ويتكون المجتمع من جماعة من الناس قادرين على تقليد أحدهم الآخر (الجوهري، 2007).

إن تارد ركز اهتمامه ودراساته على أثر العوامل الاجتماعية على عناصر السلوك بشكل عام، وعلى السلوك الإنحرافي بشكل خاص، فقد ناقض تارد في أفكاره ومبادئه وأطروحاته النظرية البيولوجية حيث أكد أن الإنسان لا يولد مجرما ولا يمكن اعتباره مجرما بالفطرة أو بالميلاد ولكن البيئة الاجتماعية وما يتفرع منها نقل التنشئة الاجتماعية هي التي تبرز السلوك الإجرامي(العكايلة ، 2006).

فالتقليد عند تارد يعني أن الوسط الاجتماعي يؤثر في الفرد لأن كل فرد منا يميل إلى تقليد الآخرين ومحاكاتهم في تصرفاتهم، فالجريمة كأية حقيقة اجتماعية أخرى نشاط اجتماعي ينتقل كالبدعة من فئة قليلة عليا إلى فئات كثيرة دونها فمن المجرمين من الطبقة الأرستقراطية يسري الإجرام إلى الطبقة الدنيا بين أفراد أكثر عددا(الرحمانى، 2006)

وقد طور هذه النظرية العالم سذرلاند Sutherland بفرضية جديدة أطلق عليها اسم "الاختلاط التفاضلي" وهي تقوم على أن السلوك يكتسب من خلال التعلم ومخالطة الجماعة، وحيثما وجدت الفرصة، وجدت الرغبة عند الفرد أو الجماعة لانتقال هذا السلوك، سواء كان سيئاً أو غير سيء. وبدأ سذرلاند بناء نظريته عندما رفض التفسير العضوي (البيولوجي) للسلوك الإجرامي، فالجريمة ليست سلوكاً موروثاً ولكنها سلوك مكتسب، ويتحقق هذا الاكتساب عن طريق مجموعة الاتصالات والاحتكاكات الشخصية داخل جماعة محدودة من الأفراد وثيقة الأواصر وافترض وجود حالة عدم التنظيم الاجتماعي، ذلك أنه يعتقد أن عدم التنظيم الاجتماعي هو الذي يهيئ تلك الظروف والمواقف الملائمة لانتقال بعض الأنماط السلوكية الإجرامية، من أشخاص مجرمين إلى أشخاص غير مجرمين (Bonnie, 2004). ومن أبرز الجوانب

الايجابية في هذه النظرية كونها افترضت أن السلوك الإجرامي متعلم وبيانها لتأثير الاختلاط في تعلم سلوكيات منحرفة ومنها العنف والتدرب عليه، كما تعد هذه النظرية أول نظرية اجتماعية تتناول مفهوم الجريمة من منطلق اجتماعي بحت بناء على وصف العلاقات الاجتماعية الذاتية والمتبادلة من حيث تكرارها واستمراريتها وشدتها أو من حيث كمها ونوعها، ويرى سذرلاند أن الأفراد والجماعات على السواء، قد تنتظم حول مجموعة معينة من المواقف أو الاتجاهات التي تتصل بالجريمة، أو الأعمال المخالفة للقانون، وقد يكون بعض هذه المواقف أو الاتجاهات ذات صفة سلبية بالنسبة للجريمة، أو قد يكون ذات صفة إيجابية، أي تتجه نحو تحبيذ ارتكابها، وبالتالي فإن الجماعة تعتبر مصدر ضغط للفرد، من حيث الفكر الذي تحمله والثقافة التي تؤمن بها، فمخالفة هذا الفرد لهذه الجماعة، واكتسابه كل ما تحمله من عادات وقيم معارضة للقانون والعرف الاجتماعي يعرضه نحو الانحراف والسلوك الإجرامي، وتعجز نظرية الاختلاط التفاضلي عن تفسير بعض أنواع السلوك الإجرامي أو بمعنى آخر هي تصلح لتفسير الجرائم العادية أو المعروفة والتي يلعب فيها التفكير والاعتقاد دورا أساسيا ولكنها لا تصلح لتفسير الجرائم التي تلعب فيها الانفعال والصدفة والظروف الآنية دوراً أساسياً ((Sutherland, 1974).

والسلوك الإجرامي كأي سلوك آخر يعد سلوكاً مكتسباً بالتعلم عن طريق المخالطة والاتصال بأنماط السلوك الإجرامية مع الابتعاد عن أنماط السلوك السوية، إذ يعتمد اكتساب الفرد وتعلمه للسلوك الإجرامي على مدى تزايد درجة تعرضه واتصاله بالأنماط السلوكية الإجرامية، وخاصة داخل نطاق العمالة الوافدة التي يتميز أفرادها بدرجة عالية من الاتصال والاحتكاك، نظراً لتمركزهم وازدحامهم في أماكن محددة، ولذلك فإن التعلم هو العامل الأساسي في تفسير السلوك الإجرامي (السمري، 2009).

النظرية العامة في الجريمة A general Theory of Crime

وتذهب هذه النظرية إلى أن العامل الرئيس المؤدي للجريمة هو ضعف الضبط الذاتي، فكلما انخفض الضبط الذاتي كلما زادت الفرصة لارتكاب الجريمة ، وكلما ارتفع الضبط الذاتي كلما انخفضت الفرصة لارتكاب الجريمة. ويُشكِّل الضبط الذاتي عند الفرد من خلال عدة جوانب أهمها:

1-القيم والعادات التي يتعلمها هذا الفرد منذ طفولته، وأن مخالفة هذه القيم والعادات جريمة يعاقب عليها المجتمع، وبالتالي تتكون مناعة ذاتية من قبل الشخص في عدم ارتكاب الانحراف، والذي يخالف قيم المجتمع.

2-التوبيخ الذي يقع على الطفل منذ طفولته عند عمل مخالف لأفكار الوالدين وأفكار المجتمع، يحدث نتيجة هذا التوبيخ وبشكل تلقائي ضبط ذاتي لهذا الطفل، وعدم تكرار ذلك الفعل، ويستمر ذلك حتى عند حصوله على أولاد بعد الزواج، وبالتالي يصبح متوارث بين الأجيال.

3-القوانين الرسمية، فمعرفة أن مخالفة هذه القوانين أو عدم الالتزام بها، يؤدي إلى العقوبة، يعمل على ضبط ذاتي للفرد بعدم مخالفتها وعدم ارتكاب سلوك منحرف يعاقب عليه القانون الرسمي (الدوسري، 2009).

ويمكن تطبيق هذه النظرية على أفراد العمالة الوافدة في تفسير ارتكابهم للجرائم، حيث تتعدد القيم والعادات التي اكتسبتها الجنسيات المختلفة من الوافدين في مجتمعاتهم الأصلية، وهذه العادات والقيم، لها أثر كبير في عملية ضبطهم لذواتهم، وكلما ضعف الضبط الذاتي، زاد معدل ارتكاب الجرائم.

التفسيرات النظرية لارتكاب الجرائم من قبل العمالة الوافدة في دولة الكويت

سيتناول هذا الجزء من الدراسة التفسيرات النظرية للعوامل المؤدية لارتكاب الجريمة بصفة عامة، والتي أشار إليها العلماء سابقاً، وسنشير خلالها تفصيلاً إلى أهم العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم من قبل العمالة الوافدة بدولة الكويت، وإلى مدى توافق هذه العوامل مع أحدث الإحصائيات التي ظهرت في هذا المجال، كما سنعرض التفسير العلمي لها، ومدى اتفاق الباحث مع هذه التفسيرات.

وهذه العوامل يمكن إجمالها فيما يلي:

1- عوامل إجرامية فردية (داخلية)

2-عوامل إجرامية اجتماعية (خارجية أو بيئية)

أولاً: العوامل الإجرامية الفردية (الداخلية)

وهي العوامل المتعلقة بالمجرم ذاته وتشمل خصائص المجرم العضوية والنفسية، وتقسم إلى قسمين هما: عوامل أصلية وعوامل مكتسبة (عارضة):

أ) عوامل أصلية:

وهي مجموعة الصفات والخصائص الثابتة في الإنسان أصلاً والقائمة في شخصيته منذ ولادته، وتشمل الصفات العضوية، والصفات النفسية، والوراثة، والنوع (الذكورة والأنوثة)، والجنس (الجنسية أو السلالة البشرية)، والخلل العقلي (منصور، 1991)

وسنتناول منها تفصيلاً: النوع والجنسية، وهي كالتالي:

1- النوع (الذكورة والأنوثة):

تشير الإحصائيات في كافة الدول أن نسبة إجرام المرأة أقل بكثير من إجرام الرجل، وهذا ما أكدته إحصائيات (وزارة العدل، 2014)، حيث بلغ عدد الذكور غير الكويتيين المرتكبين للجرائم 17798 فرداً بنسبة 85.7% مقابل 14.3% فقط من النساء.

يوجد اتجاهين لتفسير هذه الظاهرة، وهذان الاتجاهان هما (التويجري، 2011):

1- التفسير التكويني: ويعتمد على الجانب العضوي والنفسي للمرأة؛ فمن الناحية العضوية يفوق الرجل المرأة من حيث حجم وقوة الأعضاء والأجهزة الداخلية، ومن الناحية النفسية نجد المرأة تمر بتغيرات عضوية تؤثر على حالتها النفسية وتغير من معدلات ارتكابها للجريمة (سلامة، 2013).

2- التفسير الاجتماعي: ويرجع لقلة مشاركة المرأة في الحياة العامة من حيث الاحتكاك بالغير، فضلاً عن كونها دائماً في كنف رجل يحميها ويحول بينها وبين التعرض للمشاكل الاجتماعية، مما يقلل فرص ارتكابها للجرائم.

ويضاف إلى ذلك سبباً آخر وهو أن عدد الذكور من العمالة الوافدة أكثر من عدد الإناث في المجتمع الكويتي، حيث أنه يوجد علاقة طردية بين الكثافة العددية، وارتكاب الجرائم (الجميلي، 2002).

3- الجنسية أو السلالة البشرية:

إن معدلات الجريمة بين الوافدين بدولة الكويت لعام 2013م تختلف باختلاف الجنسية (وزارة العدل، 2014).

إن التفاوت في نسبة الإجرام بين الجنسيات المختلفة لا يمكن تفسيره بالفوارق البيولوجية بين تلك الجنسيات، بل أنه يُفسَّر على ضوء مدى ارتباط كل جنس منها بالنماذج الإجرامية، وأن لكل جنس تقاليده الخاصة وعاداته التي يصعب عليه أن يتخلى عنها، وهذه العادات والتقاليد كثيراً ما تتعارض مع القوانين السائدة في مجتمع من جنس آخر، وعندئذ يُعتَبر سلوك أفراد الجنس الأول مجرماً، وأحياناً تكون تلك التقاليد غير إجرامية أي لا تتعارض مع القوانين، ولكنها مع ذلك تتعارض مع تقاليد الجنس الآخر، ولذلك يفضل أفراد الجنس الواحد التجمع في بيئة معينة فيرتبط أفراده بنماذج إجرامية (خشاشنة، 2001).

وبناءً عليه يمكن القول أن لكل جنسية تقاليدها وعاداتها وخبراتها في التعامل مع مختلف شؤونها، والتي قد تتعارض قليلاً أو كثيراً مع قوانين وعادات وتقليد المجتمع الكويتي، وتبعاً لاختلاف درجات التعارض تختلف نسبة إجرام أفراد تلك الجنسية في المجتمع الكويتي نتيجة لتجمعهم معاً في أماكن محددة وارتباطهم بالنماذج الإجرامية فيه. وهذا ما يفسر اختلاف معدل الجرائم بين الجنسيات المختلفة من العمالة الوافدة.

ب) عوامل فردية مكتسبة (عارضة):

وهي العوامل الإجرامية التي تتصل بشخص المجرم بعد ولادته عن طريق اكتسابه خصائص أو صفات أو علامات معينة، سواء كان ذلك بإرادته واختياره أو رغماً عنه، وأمثلة علها السن، والإدمان على السكر والمخدرات، والحالة المدنية للمجرم، والأمراض العقلية والعضوية الطارئة (زريقات، 2007)، وسوف نتناول منها عاملي السن، والحالة المدنية:

1- التركيب العمري

يقصد به التغير الذي يطرأ على شخصية الإنسان كلما تقدم به السن، وهذا لا دخل لإرادة الإنسان في اكتسابه، كما أن الفرد يمر خلال مراحل حياته بنوعين من التغييرات، الأول تغيير داخلي وخاصة في مرحلتي الطفولة والشباب، حيث تزاد الطاقة البدنية وتنمو الغرائز المختلفة، لاسيما الغرائز الجنسية، والثاني تغيير خارجي يطرأ

علـى البيئـة المحيطـة بـالفرد خـلال مراحـل عمـرة المختلفـة، والتـي تـتلاءم مـع التغييـر الداخلي بالنسبة لمراحل العمر المختلفة (عبد الله، 2011).

تفسير العلاقة بين التركيب العمري وارتكاب الجريمة

يوجد نوعان من النظريات المفسرة لهذه العلاقة، الأولى نظريات بيولوجية حيث تُرجِع العلاقة لعوامل بيولوجية، مثل القوة البدنية والحيوية، أو خضوع الغرائز والعقل والنفس لتطورات مرحلية، أو فكرة الوراثة على أساس أن من يتوافر لديهم الاستعداد الإجرامي للوراثة يرتكبون الجرائم عادة في سن مبكرة، والثانية اجتماعية تقول أن الجريمة خلاصة تفاعل اجتماعي ونتيجة للخبرات الاجتماعية، لا إلى عوامل بيولوجية (الصالح، 2004).

وتشير الدراسة إلى أن التأثير البيولوجي ضعيف حيث أن زيادة القوة والحيوية وتطور الغرائز خلال مراحل عمر الإنسان يصحبها أيضاً تطور المعرفة والعقل الذي يحكمها أيضاً، والتأثير الأقوى هو للآثار الاجتماعية وخبرة المجرم نفسه، ولكن عندما يجتمع التأثير البيولوجي مع التأثير الاجتماعي، يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الجريمة.

2- الحالة الاجتماعية (الزوجية) للمجرم

إن لحالة الفرد الزوجية دلالة مهمة في علاقتها بالجريمة، وهذا يعني أن العزاب قد يكونوا أكثر اندفاعاً واستعداداً للانحراف وارتكاب الجرائم بينما نجد العكس عند المتزوجين الذين قد يحد الزواج في كثير من الأحيان من طيشهم أو تهورهم في مواجهة مشاكل الحياة وانشغالهم في تدبير وسائل العيش لهم ولأسرهم (الصيفي، 1998).

ثانياً: العوامل الإجرامية الاجتماعية (الخارجية):

1- **عوامل طبيعية:** وتشمل عوامل مناخية وعوامل طوبوغرافية خاصة بالموقع:

وسوف نتحدث هنا عن العوامل بعض العوامل الجغرافية والمقصود بها "مدى تأثير الموقع الجغرافي للمكان الذي يقيم فيه المجتمع على انتشار الظاهرة الإجرامية بين أفراده، حيث أن معظم الوافدين في الكويت يتركزون في محافظات معينة مثل، محافظة حولي ومحافظة الفروانية.

2-عوامل اقتصادية

ويقصد بها ما يسود المجتمع من ثبات أو اضطراب نتيجة توزيع الثروات والدخول من ناحية، ووسائل حل مشاكل التوزيع وتحديد الأسعار من ناحية أخرى أخرى، وتنقسم إلى قسمين: الأول عوامل عامة مثل التحولات الاقتصادية وتقلبات الأسعار والدخول، والثاني عوامل خاصة مثل الفقر والبطالة (النجار، 2009).

وسوف نتناول هنا تقلبات الأسعار والدخول، والبطالة.

أ) تقلبات الأسعار والدخول: ويقصد بتقلبات الأسعار ما يطرأ على السلع والخدمات والمواد الغذائية من تغيير بالارتفاع أو الانخفاض، وتقلبات الدخول ما يطرأ على الدخل الفردي من تغيرات بالزيادة أو النقص (عجوة، 2001).

وإن انعدام الاستقرار الاقتصادي كارتفاع مستوى المعيشة بالمجتمع في مقابل انخفاض مستوى الدخل الشهري للأفراد، يساهم في زيادة نسبة الجريمة وخاصة جرائم الشئون التجارية (الرامزي، 2014). وهذا ما يتفق معه الباحث، حيث يرى أن زيادة الأسعار دون زيادة الدخول، أو الزيادة في الدخول ويقابلها زيادة في جميع الأسعار مما لا يفي بسد احتياجات الفرد، يؤدي ذلك إلى زيادة معدل الجرائم بين مجتمع الوافدين وخاصة منخفضي الأجور منهم، حيث يلجأ بعضهم لسد احتياجاتهم بطرق غير مشروعة، وارتكابهم للجرائم وخاصة جرائم الأموال.

ب) البطالة: ويقصد بها توقف الإنسان عن العمل (الشوربجي، 2011).

وللبطالة صلة وثيقة بارتفاع معدل الجرائم بين الوافدين بدولة الكويت، حيث أن بعض المؤسسات التي تنتمي لنظام الكفيل تطلب عمالة وافدة أكثر من حاجياتها، ثم تقوم بتسريحها دون عمل وذلك يزيد من العمالة السائبة وانتشار مشكلة البطالة، مما يقودهم إلى سلوك طرق غير مشروعة لسد احتياجاتهم، وهذا يؤدي لارتفاع معدل الجريمة (الزهراني، 2006).

3-عوامل ثقافية:

وهي عناصر المستوى الحضاري بكل مقوماته، وتشمل مستوى التعليم، ونظرة المجتمع للجريمة، والقيم الدينية، وأساليب التقدم العلمي (النجار، 2009).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كلاً من التعليم والقيم الدينية له أثره في تهذيب النفس وتوجيه الشخص للالتزام بقواعد القانون، وإن كان للقيم الدينية الأثر الأكبر، مما يقلل من الانحراف لارتكاب سلوك إجرامي.

4-عوامل اجتماعية:

وتشمل الأسرة والوسط الاجتماعي المحيط بالفرد، ونشير هنا إلى أهمية الدور الذي تقوم به الأسرة في تربية الطفل وتنشئته التنشئة الصحيحة، وتأثير الوسط الاجتماعي عليه، فإن صلاح نظام الأسرة والوسط الاجتماعي يقلل من احتمالية انحراف الشخص لارتكاب سلوك إجرامي والعكس صحيح (الجميلي، 2002).

ويكمن القول أن للوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه العمالة الوافدة من حيث الازدحام، وكثرة الاحتكاك بالنماذج الإجرامية فيه يعتبر سبباً من الأسباب المؤدية لزيادة نسبة الجرائم في المحافظات التي يوجد فيها كثافة عددية من الوافدين مثل محافظتي حولي والفروانية كما أشرنا سابقاً.

2.2 الدراسات السابقة

أولاً الدراسات العربية

دراسة (الدوحاني، 2015) بعنوان "تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العُماني "وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العُماني، والتعرف على حجم العمالة الوافدة وحجم الجرائم المرتكبة في سلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات العُمانية، والتعرف أيضا على أكثر قطاعات العمل التي تحتاج إلى عمالة وافدة في المجتمع العُماني، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، تم تطوير استبانة توزعت على (5) مجالات رئيسة، وتم التحقق من مؤشرات صدقها وثباتها. وتكونت عينة الدراسة من (153) عضواً من أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات العُمانية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للعمالة الوافدة على زيادة ارتكاب الجرائم في المجتمع العماني، وأن من أكثر الجرائم

المرتكبة من قبل العمالة الوافدة هي جرائم السرقة، والاحتيال، والسطو المسلح، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) تبعاً لمتغير الجنس لجميع مجالات أداة الدراسة، ووجود فروق في مجال "مدى الحاجة إلى عمالة الوافدة في القطاعات المختلفة" تبعاً لمتغير العمر، وكانت الفروق لصالح الفئة العمرية (أقل من 25 سنة). وأوصت الدراسة بضرورة تأهيل وتدريب وتعليم كادر وطني قادر على العمل في الوظائف الهامة، الإدارية والفنية الهامة، ذات العائد المادي والقيادي، وتأهيل العُمانيين للعمل فيها، والتقليل من استقدام العمالة غير المسلمة، والتعويض عنهم باستقدام العمالة المسلمة مع الانتقاء والاختيار للعناصر الجيدة، وتوظيف وسائل الإعلام والاتصال لتقديم برامج تثقيفية لتثقيف الوافدين بثقافة المجتمع العماني الذي يعيشون فيه مع تحديد المسموح به والممنوع من الممارسات.

أجرى العبدولى، (2014) دراسة بعنوان **المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة من وجهة نظر العاملين في القيادة العامة لشرطة إمارة أبو ظبي**، هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة، وأهم الإجراءات والأساليب المساعدة للوقاية من الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي، وكذلك التعرف على أبرز المعوقات التي تواجه جهاز الشرطة في إمارة أبو ظبي للحد من جرائم العمالة الوافدة من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة في إمارة أبو ظبي، والكشف عن أهم الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحوها باختلاف خصائصهم الشخصية والوظيفية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج المسح الاجتماعي، وتم اختيار عينة عشوائية حصصية ممثلة من مجتمع الدراسة عددها 1252، تم اختيارها من جميع الإدارات الرئيسة في القيادة العامة لشرطة إمارة أبو ظبي وحسب الهيكل التنظيمي لها، واستخدمت الدراسة طريقتين لجمع البيانات من عينة الدراسة، الأولى بالطريقة العادية، والثانية من خلال تخصيص رابط خاص لأداة الدراسة على الموقع الالكتروني للقيادة العامة لشرطة إمارة أبو ظبي، على شبكة الانترنت،واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات التي تم تحليلها باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، وتحليل التباين الأحادي، واختبار "ت" للعينات المستقلة. أوضحت نتائج الدراسة أن مستوى المشكلات الأمنية

المترتبة من زيادة أعداد العمالة الوافدة في إمارة أبو ظبي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمستوى المشكلات الأمنية (4.09)، وتبين من نتائج هذه الدراسة أن المشكلات الأمنية المترتبة من زيادة العمالة الوافدة قد أثرت بشكل كبير على تغيير العادات والقيم الايجابية بين أفراد المجتمع، وعملت على تعرض بعض الأسر للانحرافات الأخلاقية. وأوضحت نتائج الدراسة أن مستوى المعوقات التي تواجه الدوائر الأمنية في الدولة للحد من جرائم العمالة الوافدة جاء بدرجة مرتفعة، وأن من أهم هذه المعوقات يتمثل في: التساهل في تطبيق العقوبات على مخالفي أنظمة استقدام وتوظيف العمالة الوافدة. وأوصت هذه الدراسة بزيادة وعي أفراد المجتمع وأصحاب الشركات والمؤسسات التي تتعامل مع العمالة الوافدة بخطورة استخدام العمالة الوافدة حيث يترتب على زيادة أعدادها ارتفاع في المشكلات الأمنية في المجتمع، والاعتماد قدر الإمكان على العمالة الوطنية.

دراسة (الرامزي، 2014) بعنوان: "**معدلات الجريمة في الكويت**" هدفت الدراسة عرض إشكالية الجريمة في المجتمع الكويتي ومدى تطورها للفترة من 2005 – 2009 من خلال الإحصاءات الرسمية لوزارة العدل و طبقت على عينة من الأحداث الذين لم تتجاوز أعمارهم عن 18 عام من خلال الإحصاءات الرسمية للنيابة العامة في وزارة العدل الكويتية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تخص الجرائم بالكويت وأنواعها ومن المسئول عن ارتكابها ، وذلك على النحو التالي:

1- تبين بأن 50 % من عدد القضايا الواردة إلى النيابة العامة خلال الفترة (2005 – 2009) تمثل قضايا الجنايات بنسبة (50,7%)، تليها قضايا الشؤون التجارية بنسبة (31,1%) ومن ثم قضايا جنح الأحداث بنسبة (13,2%).

2- يشكل الوافدون النسبة الأكبر في قضايا الجنايات بنسبة (70,2%) في مقابل (29,8%) للمواطنين .

3- يشكل الوافدون النسبة الأكبر في قضايا الشؤون التجارية بنسبة (89,7%) في مقابل (10,3%) للمواطنين .

4- يشكل المواطنون النسبة الأكبر في قضايا جنح الأحداث بنسبة (61%) في مقابل (39%) للوافدين.

دراسة (الطويرشي، 2010) بعنوان "**العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي دراسة ميدانية في السجن العام بمدينة جدة**"، هدفت الدراسة التعرف على علاقة العمالة الوافدة المسجونين في السجن العام بمدينة جدة بالسعودية بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانه وزعت على عينة عشوائية بلغ حجمها 272 مشاركا وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن الحاجة إلى المال كانت السبب الأهم لدى العمالة الوافدة لارتكاب الجريمة، تلاه أصدقاء السوء ، ثم الجهل بالأنظمة والقوانين وتلاه الانتقام ثم الإغراء وإتباع الشهوات ثم المشاكل الأسرية وأخيرا البطالة.
2- أن أكثر الجرائم ارتكابا بين العمالة الوافدة هي جريمة السرقة تلاها المخدرات ثم القتل ثم صنع المسكرات ثم السكر والدعارة تلاها التزوير وجاء في المرتبة الأخيرة جريمتي غسيل الأموال وحيازة أسلحة بقصد الاستعمال.
3- أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرات: العمر والمستوى التعليمي ومكان الإقامة والحالة الاجتماعية ووجود علاقة بين متغيري الديانة والجنسية ونوع الجريمة.

وأجرى (الطريف، 2010) دراسة بعنوان **جرائم الخادمات بالمجتمع السعودي دراسة ميدانية على عينة من الأسر بمدينة الرياض** وهدفت الدراسة إلى التعرف على نوعية الجرائم غير المبلغ عنها التي ترتكبها الخادمة في المجتمع السعودي.ومعرفة الأسباب التي تمنع إبلاغ الشرطة عن الجرائم التي ترتكبها الخادمة في المجتمع السعودي ، استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة ويتكون مجتمع الدراسة من أسر طالبات المرحلة الجامعية (البكالوريوس) في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن استخدمت هذه الدراسة العينة العشوائية من أسر الطالبات الملتحقات بالمرحلة الجامعية في مختلف التخصصات النظرية والعملية. استخدمت هذه الدراسة العينة العشوائية من أسر الطالبات الملتحقات بالمرحلة الجامعية في مختلف التخصصات النظرية والعملية تم سحب عينة عشوائية من المجتمع الأصلي للدراسة، حيث بلغ عدد طالبات المرحلة الجامعية المسجلين بالبكالوريوس 18250

طالبة، وبذلك يبلغ عدد العينة 365 (تم تحليل) 300 استمارة والباقي تم استبعادها لعدم اكتمالها، وقد أظهرت النتائج أن هناك أنواعاً من الجرائم تقوم بها الخادمات بدرجة كبيرة، وتشمل : الهروب من المنزل والاعتداء على الأطفال، وإقامة علاقات غير مشروعة مع غرباء، وتسهيل دخول آخرين للمنزل، وإقامة علاقات غير مشروعة مع الخدم داخل المنزل. وأما أسباب عدم الإبلاغ عن هذه الجرائم فقد جاءت بسبب العفو والتغاضي، أو لعدم جدوى الشكوى للشرطة،أو للاحتياج الشديد للخادمة، أو الاكتفاء بالطرد وتسفيرها، أو بسبب عدم معرفة الأنظمة والقوانين في التعامل مع الخدم. أو لعدم جسامة الجريمة، أو خشية من الفضيحة.

دراسة (الزواهرة، 2009) بعنوان "**أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في الأمن العام**"، هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر بعض العوامل الاقتصادية والتي تتضمن متغيرات (الفقر، الخصخصة، الشركات الوهمية، الكساد، البطالة) على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني. اعتمدت منهجية هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، واستخدام الاستبانة لجمع بيانات الدراسة، والتي تم تطبيقها على عينة عشوائية عددها 462 عاملا في جهات الأمن العام تم اختيارها بالاعتماد على أسلوب العينة العشوائية العنقودية من جميع العاملين في جهات الأمن العام في الأردن. ومن ضمن نتائج هذه الدراسة أن العمالة الوافدة لها تأثير على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني، حيث أدت العمالة الوافدة إلى ارتفاع معدلات البطالة وظهور العديد من الثقافات الفرعية المستوردة على المجتمع الأردني، والتي تتعارض مع القيم والعادات في المجتمع الأردني، وبينت نتائج الدراسة أيضا أن بعض المتغيرات الاقتصادية كالكساد والبطالة في الأردن كان لها أثر دال إحصائيا على ارتفاع معدلات الجريمة وقد فسرت 77.6% من متغير ارتفاع الجرائم في الأردن. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة بالتركيز على زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال إيجاد سياسات تشغيلية مبنية على أسس اقتصادية واجتماعية تعمل على تخفيض أعداد العمالة الوافدة، وخفض معدلات البطالة والفقر والكساد الأمر الذي يسهم في انخفاض نسبة الجريمة في الأردن.

وأجرى (العتيبي، 2005) دراسة بعنوان "**دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات**"، هدفت الدراسة التعرف على أكثر الجنسيات ترويجا للمخدرات والطرق والأساليب المتبعة في ترويج المخدرات وقد استخدم منهج المسح الاجتماعي واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من عينة عشوائية بلغ حجمها 250 موظفا، وقد توصلت الدراسة إلى أن الباكستانيين هم أكثر الوافدين ترويجا للمخدرات ثم الأفغانيين ثم السوريين تلاهم اليمنيين ومن الطرق والأساليب المتبعة في ترويج المخدرات إخفائها في أماكن آمنه والاستعانة ببعض الأفراد من ضعاف النفوس في ترويجها وبيعها واستئجار الشقق واستعمالها كأوكار للترويج والبيع لهذه الآفة.

دراسة (الجفناوي، 2008) بعنوان "**الجريمة في دولة الكويت، الأسباب وطرق العلاج**" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل اتجاهات ضباط المؤسسات الإصلاحية نحو المهددات الأمنية في المجتمع الكويتي، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي. وتكون مجتمع وعينة الدراسة من كافة ضباط المؤسسات الإصلاحية في دولة الكويت، وتم مراعاة توزيعهم حسب العمر، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي، والرتبة. وبلغ العدد الكلي لمجتمع الدراسة 80 ضابطا. وقد تم جمع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية بواسطة استبيان أعد لهذه الغاية، وقد اشتمل الاستبيان على جزئين، الأول اشتمل على البيانات الأولية لأفراد العينة"خصائص أفراد العينة"، والثاني اشتمل على مقياس اتجاهات أفراد العينة. وتتلخص نتائج هذه الدراسة في: إن العمالة الوافدة في دولة الكويت أكثر ارتكابا لجرائم السرقة والاعتداء على الأشخاص والممتلكات من المواطنين الكويتيين، كما أن البطالة بين العمالة الوافدة تعتبر من العوامل الرئيسة لارتكاب جرائم العنف والقتل والاعتداء على الآخرين، وتتركز الفئة الإجرامية بالمرحلة العمرية فوق 25 سنة، وأن أكثر مرتكبي جرائم العنف هم من الرجال من العمالة الوافدة.

وأجرى (الزهراني، 2006) دراسة بعنوان: "**أثر العمالة الوافدة على الأمن الجنائي**"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأثر الذي تحدثه العمالة الوافدة من الناحية الأمنية الجنائية وأسبابه وقد اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على المنهج الوصفي

التحليلي، واستخدام الاستبانة لجمع البيانات الميدانية من ضباط الشرطة ومن نزلاء إصلاحية الحائر في مدينة الرياض من المحكوم عليهم من العمالة الوافدة، وتكونت عينة الدراسة من 82 ضابط شرطة تم اختيارهم بطريقة المسح الشامل لمجتمع الدراسة، أما عينة نزلاء إصلاحية الحائر فتكونت من 350 نزيل من المحكوم عليهم من العمالة الوافدة. أوضحت نتائج الدراسة فيما يتعلق بمساهمة مجتمع العمالة الوافدة في زيادة الجرائم أن ما نسبته (93.9%) من أفراد عينة الدراسة قد أيدوا هذا الاتجاه من حيث أن العمالة الوافدة تعمل على زيادة معدل الجرائم في المجتمع السعودي، وأن من أهم أسباب ارتكاب العمالة الوافدة للجرائم الجنائية يتمثل في الحاجة للمال، والإغراء وإتباع الشهوات، وأصدقاء السوء، والجهل بالأنظمة والتعليمات والقوانين السعودية.

وأجرى (الديحانى، 2000) دراسة بعنوان "**العمالة الوافدة، دراسة تحليلية**". هدفت الدراسة على التركيز على أبعاد وأثار العمالة الوافدة من حيث انعكاساتها الأمنية والنظامية والاجتماعية والسياسية، وعلى الأسباب التي أدت إلى الاعتماد على هذه العمالة والآثار السلبية للعمالة الأجنبية الوافدة، ودور المؤسسات الاجتماعية (الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام) في مواجهة الآثار السلبية للعمالة الوافدة، اعتمدت الدراسة على الإحصاءات الرسمية والتقارير والدراسات الصادرة عن المؤسسات العامة والخاصة في دولة الكويت. وقد انتهت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: ظهور ممارسات خطيرة تهدد المجتمع الكويتي المحافظ نتيجة استقدام العمالة الوافدة منها تجارة المخدرات وترويجها، وانتشار جرائم بيع وترويج المشروبات الروحية والدعارة وأغلب مرتكبيها من الجنسية الإيرانية والباكستانية وجنسيات وافدة أخرى.

وأجرى (المراشدة، 2002) دراسة بعنوان: "**العمالة الوافدة والجريمة في الأردن، دراسة ميدانية**" هدفت إلى دراسة العمالة الوافدة في الأردن من حيث حجم واتجاهات الجريمة لديهم، وأنماط وأشكال الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة وأهم خصائصهم الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية. طبقت الدراسة على عينة قصدية لـ(338) من محكومين وموقوفين من العمالة الوافدة والمودعين في مراكز الإصلاح والتأهيل في قفقفا، بيرين، السلط، سواقة، الجويدة، النساء، الكرك ومعان. وطبقت الباحثة الأسلوب

الإحصائي الوصفي وكانت أهم النتائج: أن أكثر الجرائم المنتشرة في مجتمع العمالة الوافدة مرتبة تنازلياً هي: جرائم السرقات المخدرات، الشيك دون رصيد، هتك العرض، القتل العمد، الشروع بالقتل، إيذاء أجسام الآخرين، التزوير، الزنا، النصب والاحتيال. وأنه كلما ازدادت مدة الإقامة في الأردن للعامل الوافد كلما زاد الميل نحو ارتكاب الجريمة، وقد تبين بأن الجرائم على اختلاف أنماطها وأشكالها تنتشر في المدن أكثر من انتشارها في التجمعات البشرية الأخرى والأحياء الشعبية.

وفي دراسة أجراها (الزومان، 2000) بعنوان : "**أنماط الجريمة لدى العمالة الوافدة وعلاقتها بخصائصهم الديموغرافية وأوضاعهم الاجتماعية**"، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أنماط الجريمة لدى العمالة الوافدة وأكثر تلك الأنماط شيوعا، بالإضافة إلى التعرف على خصائصهم الديموغرافية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية لدى العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة. استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة من المساجين المحكومين بسجن الملز، وإصلاحية الحائز بمدينة الرياض، وقد خلصت الدراسة إلى أن جرائم المخدرات احتلت الصدارة بين الجرائم التي ارتكبها الوافدين بمدينة الرياض تلاها جريمة السرقة والمسكرات واغلب مرتكبي الجرائم المخدرات من الجنسية الباكستانية ومرتكبي جرائم المسكرات من الجنسية الهندية أما جرائم الاعتداء على الأموال فكانوا من الجنسية الفلبينية وأما الجنسية اليمنية فقد احتلت الصدارة في جرائم الأخلاقية وأخيرا جرائم الرشوة والتزوير اشترك فيها أربع جنسيات هي: الباكستانية والهندية والبنغالية واليمنية وبلغ الأنماط الإجرامية التي ارتكبها العمالة الوافدة 41 نمطا وتشمل الجرائم الأخلاقية وجرائم الأموال وجرائم الاعتداء على النفس وجرائم المخدرات وجرائم المسكرات وجرائم التزوير وجرائم أخرى متنوعة.

ودراسة (الموسري، 1997) دراسة بعنوان: "**اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو الآثار المترتبة على العمالة الوافدة**". هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة الاتجاهات النفسية للمواطن الكويتي نحو الآثار الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن والنواحي الاجتماعية، وقد تم مسح عينة عشوائية بلغ عددها (642) من الطلبة الجامعيين والعاملين في الحكومة والقطاع الخاص لقياس اتجاهاتهم

نحو العمالة الوافدة، أوضحت النتائج اتفاق الطلبة والعاملين على الآثار الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة من حيث درجة قبولها تبعا لموقف دولها من قضية الكويت العادلة واتساق وعي المواطن الكويتي مع رؤية القيادة السياسية للكويت.

ثانياً- الدراسات الأجنبية

أجرى (AlFares,2015) دراسة بعنوان:" **نظرة تاريخية على العلاقة بين العمالة الوافدة ومعدلات الجريمة: دراسة ميدانية على العمالة الايرلندية في المملكة المتحدة**"، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين العمالة الوافدة وأثرها على معدلات الجريمة وبشكل محدد العمالة الايرلندية الموجودة في المملكة المتحدة، استخدمت الدراسة الإحصاءات المتوفرة الصادرة عن الجهات الرسمية لفترات زمنية مختلفة عن أعداد العمالة وكذلك إحصاءات خاصة بالجرائم وكذلك تتبع التعديلات القانونية الخاصة بالمهاجرين، واستخدام أسلوب المقابلة لجمع البيانات من المهاجرين. أظهرت نتائج الدراسة أنه خلال فترات الدراسة كانت بريطانيا بلد مرحب بالعمالة الوافدة، حتى أن العامل كان مع الوقت يستدرج عائلته للعيش معه. ومع ذلك، عندما زاد عدد سكانها، بدأت المخاوف السياسية والعامة في الظهور فيما يتعلق بالتركيب السكاني والصحة والاقتصاد ومعدلات الجريمة، وقدمت هذه الدراسة استكشاف للجوانب الزمنية العلاقة التي تربط معدلات الجريمة بالرعايا من الدول الأجنبية من الجزئية العاملة، ومن خلال تتبع الدور التاريخي لسياسات الهجرة والمناقشات السياسية في أداء المهاجرين الإجرامي سلطت الدراسة الضوء على القيود الاقتصادية والاجتماعية المفروضة على أنشطة الرعايا الأجانب، ودور اتجاه الرأي العام والتغطية الإعلامية في ربط الرعايا الأجانب إلى جرائم جنائية غير الهجرة، مع التركيز بشكل خاص على إجرام الايرلنديين في المملكة المتحدة.

دراسة (Miles & Adam,2014) بعنوان: "**هل تطبيق قوانين الهجرة يحد من الجريمة؟ الأدلة من "المجتمعات الآمنة"**"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قوانين الهجرة على الحد من الجريمة، استفاد الباحثان من التجربة السياسية لمعالجة الموضوع ، وبالأخص مبادرة "البلدان الآمنة"، وهو برنامج مصمم لتمكين الحكومة الاتحادية للتحقق من حالة هجرة كل شخص يقبض عليه عن جريمة من قبل

الشرطة المحلية. منذ إطلاق هذه المبادرة ، وقد أدت لاعتقال إلى أكثر من ربع مليون. واستغلال للمرحلة التمهيدية من المبادرة تم تطبيقها على أكثر من 3000 مقاطعة من الولايات المتحدة للحصول على الاختلافات في والخلافات لتخفيض معدلات الجريمة المحلية بتطبيق قوانين هذه المبادرة، ولتحقيق أهداف الدراسة استعان الباحثان ببيانات عن مجموعة من المهاجرين بالرجوع إلى الحكومة الفيدرالية ، لتقدير مرونة قوانين الهجرة. أظهرت النتائج: أن المجتمعات الآمنة أدت إلى أي تخفيضات ملموسة في معدل الجريمة حسب مؤشر FBI، كما أنها خفضت معدلات الجريمة العنيفة والقتل، والاغتصاب، والسرقة، أو تتفاقم الاعتداءات. ويبين هذا الدليل أن البرنامج لم يقدم الهدف الرئيسي المتمثل في جعل المجتمعات أكثر أماناً.

دراسة (Jaitman & Michan ,2013) بعنوان : "**الهجرة والجريمة: أدلة جديدة من انكلترا وويلز**"، حيث هدفت لدراسة علاقة مسائل السياسات العامة المتعلقة بالهجرة وعلاقتها بمعدلات الجريمة، وتقديم أدلة جديدة من إنجلترا وويلز من العقد الأول من القرن الحالي. كانت فترة الألفيات (2000) من أكثر الفترات التي شهدت فيها انكلترا تدفقا في عدد المهاجرين إليها وخصوصا من دول أوروبا الشرقية ومن الاتحاد الأوروبي أيضا، وخصوصا في عام 2004. وتبحث الدراسة الآثار التي تسببها حركة العمالة المهاجرة وكيف يتم بتحديد خطورتها على واقع معدلات الجريمة. ويذكر الباحثون قدرة السلطات على وضع نماذج لسياسات صارمة تتناسب مصداقيتها مع البيانات الإحصائية المقدمة ، ويقر الباحثان عدم وجود أي دليل على متوسط الأثر التي تسببها للهجرة على الجريمة، وبأنهما لم يدرسا حالتي انكلترا وويلز بشكل منفصل بل كحالة واحدة وتم إضافة وضع لندن إليها من ناحية دراسة الآثار المترتبة عليها اثر الهجرة في فترة زمنية طويلة

أجرى (Brian & Stephan ,2010) دراسة بعنوان: "**الجريمة والعمالة المهاجرة: أدلة من موجات الهجرة في المملكة المتحدة**"، بحثت الدراسة العلاقة بين الهجرة والجريمة. وقد أعتبر الباحثان أن الآثار السلبية المرتبطة بالجريمة محتملة من اثنتين من الموجات الكبيرة من الهجرة إلى المملكة المتحدة التي وقعت على مدى العقد الماضي، وكان أول هذه في أواخر في نهاية التسعينات من القرن الماضي وبداية

العقد الأول من القرن الحالي، بوجود عدد كبير من طالبي اللجوء، في حين أن الثانية تظهر تدفق كبير من العمال من الدول من أجل الانضمام إلى للاتحاد الأوروبي. نموذج اقتصادي بسيط متعلق بالجريمة، تسبب وجوده وضع سوق العمل النسبي وتعمله مع المجموعات من المهاجرين، وتعطي احتمالا بأن معدلات الجريمة المرتبطة بالعمالة الوافدة قد تختلف جداً عن تلك المرات السابقة. في الواقع، وتبين لنا أن الموجة الأولى أدت إلى ارتفاع في جرائم الملكية، في حين كانت الموجة الثانية لا يوجد مثل هذا التأثير. لم يكن هناك أي تأثير ملحوظ على جرائم العنف. الأدلة التي تم جمعها البيانات تشير إلى أن التغيرات في معدلات الجريمة خلال موجات المهاجرين لا يمكن أن يعزى إلى جرائم ضد المهاجرين، في حين تشير بعض البيانات بأن موجات تدفق المهاجرين الثانية ليس لها علاقة على الإطلاق بآثار الجريمة التي تركتها الموجة الأولى.

أجرى (Buonanno, et al, 2010) دراسة بعنوان: "**هل تسبب العمالة الوافدة ارتفاع في معدلات الجريمة**"، هدفت الدراسة لإيجاد إجابة حول هل أن العمالة الوافدة تسبب ارتفاع بمعدلات الجريمة، ودرس الباحثون العلاقة التجريبية بين الهجرة والجريمة عبر المحافظات الإيطالية خلال الفترة 1990–2003؛ لتحيق أهداف الدراسة تم استخدام نتائج سابقة من أبحاث ومقالات ودراسات أجريت سابقا حول الموضوع نفسه، وبالاعتماد على السجلات الإدارية للشرطة، فإننا استطعنا إثبات أن لمعدلات الهجرة المتزايدة أثر في ارتفاع معدلات الجريمة في إيطاليا وخصوصاً معدلات الجريمة المتعلقة بالممتلكات. بالمقابل درس الباحثان مقارنة أجروها بين معدلات الهجرة المتزايدة على معدلات الجريمة على البلدان المجاورة مقارنة بايطاليا؛ لدراسة العامل الأكثر تأثير على التغير في الحالة الاجتماعية للسكان في ايطاليا، ووفقاً للتغييرات فقد كانت النتائج أن معدلات الجريمة كانت أكثر تزايدا فيما يخص جنحة السرقة، وأثر طفيف في ارتفاع معدلات الجريمة الأخرى، وبينت أخرى أن السرقة كانت البداية للوجود ارتفاع في معدلات الجريمة الأخرى.

ودراسة (Schnidder 2000) بعنوان: "**العلاقة بين الجريمة والتطور الاقتصادي**"، هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير التطور الاقتصادي على نسبة

ومعدل الجريمة، وتكونت عينة الدراسة من 25 مكتبا قانونيا من مكاتب محكمة الجنايات من مجتمع الدراسة الأصلي أستراليا، وقد استخدم الباحث في دراسته أداة الملاحظة والمقابلة للتأكد من صحة فرضيات دراسته، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- يؤثر التطور الاقتصادي على نسبة الجريمة بشكل كبير في أستراليا.
2- يؤثر التطور الاقتصادي ومستوى عيش الفرد في أستراليا على قابلية ارتكاب الجرائم بشكل طردي.
3- أكثر من نصف العينة (مرتكبو الجرائم) يعانون من ظروف اقتصادية سيئة تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم والخروج على القانون.
4- التطور والتنمية الاقتصادية تساهم بنسبة 80 %في مكافحة الجريمة والقضاء عليها في أستراليا بشكل خاص وفي جميع أنحاء العالم بشكل عام.

التعليق على الدراسات السابقة

يلاحظ من خلال عرض الدراسات السابقة، أن معظم هذه الدراسات تتشابه مع هذه الدراسة من حيث الآثار السلبية للعمالة الوافدة على المجتمعات في دول مجلس التعاون الخليجي، ويتضح من خلال عرض الدراسات السابقة أن هناك مظاهر سلبية للعمالة الوافدة وجميع هذه الدراسات قد ركزت على مواضيع أخرى لم تشملها الدراسة، حيث ركزت هذه الدراسة على الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة وأثرها على المجتمع الكويتي ضباط وضباط الصف العاملين في مديريات الأمن والمباحث الجنائية في وزارة الداخلية الكويتية، كما أن هذه الدراسة حاولت تحديد أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية والنفسية والسياسية للجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في دولة الكويت.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية للدراسة، من حيث المنهجية المتبعة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة البيانات وتحليلها، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، وأداة الدراسة من حيث طريقة بنائها، وإجراءات التأكد من صدقها وثباتها، وعلى النحو التالي.

1.3 منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي لتحقيق أهدافها، وضمن هذا المنهج تم استخدام أداة الاستبيان التي تم تطبيقها على عينة من العاملين في مديريات الأمن والمباحث الجنائية في دولة الكويت، واستخدام الإحصاء الوصفي المتمثل في إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، وذلك للوصول إلى استنتاجات تساعد في تحديد أهمية هذه الآثار على المجتمع، كما استخدمت الدراسة أساليب الإحصاء التحليلي – الاستدلالي– وذلك للكشف عن النتائج المتعلقة بالفروق بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية، وتضمنت منهجية الدراسة مسحاً مكتبياً للأدبيات والدراسات التطبيقية والنظرية المتعلقة بموضوعها من المصادر المتوفرة لبناء الإطار النظري للدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

مجتمع الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من الضباط وضباط الصف العاملين في مديريات الأمن والمباحث الجنائية في وزارة الداخلية الكويتية، والبالغ عددهم الإجمالي (5375) ضابط وضابط صف، موزعين على الإدارة العامة لمديريات الأمن والبالغ عددهم (3900)

ضابط وضابط صف، ومن ضباط المباحث الجنائية البالغ عددهم (1475) ضابط وضابط صف (وزارة الداخلية، 2015).

عينة الدراسة

ولاختيار أفراد عينة الدراسة، فقد اتبعت الدراسة أسلوب اختيار العينة بالطريقة الطبقية التناسبية من مجتمع الدراسة، وبنسبة 10 % من المجتمع الإحصائي المستهدف، حيث تم حصر أعداد العاملين ضمن أماكن عملهم، ومن ثم تحديد عدد الاستبانات التي سيتم توزيعها في أماكن العمل حسب أعداد العاملين فيها، وقد تم توزيع 600 استبانه لضمان الحصول على نسبة 10 % من مجتمع الدراسة بعد عملية الاسترجاع، حيث تم تخصيص (400) استبانه لتوزيعها على العاملين في مديريات الأمن العام ، وتخصيص (200) استبانة لتوزيعها على العاملين في المباحث الجنائية، وقد تم تطبيق أداة الدراسة بعد تحديد العدد المطلوب منهم لتوزيع أداة الدراسة عليهم بطريقة عشوائية منتظمة، وبعد إجراء عملية التطبيق، تم استرجاع (540) استبانه، بواقع (350) استبانه من مديريات الأمن العام، و (190) استبانه مديرية المباحث الجنائية، وبعد إجراء عملية التدقيق للإستبانات المسترجعة تم استبعاد 21 استبانه غير مكتملة البيانات، وبذلك يكون عدد أفراد عينة الدراسة نحو (519) ضابط وضابط صف، تمثل ما نسبته 86.5% من عدد الاستبانات التي تم توزيعها، وما نسبته 9.66 % من مجتمع الدراسة، والجدول (5) يبين عدد أفراد عينة الدراسة ونسبتهم من مجتمع الدراسة.

جدول (5)

يمثل التوزيع النسبي لأفراد مجتمع وعينة الدراسة

مكان العمل	مجتمع الدراسة	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات غير مكتملة البيانات	عدد أفراد العينة	(%) أفراد عينة الدراسة من المجتمع
مديريات الأمن العام	3900	350	20	330	8.46
المباحث الجنائية	1475	190	1	189	12.81
المجموع	**5373**	**540**	**21**	**519**	**9.66**

الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة:

فيما يلي عرض مفصل للخصائص النوعية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.

يمثل التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير العمر

جدول (6)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر (سنة)

فئات متغير العمر	التكرار	النسبة المئوية %
20 – 24	59	11.4
25 – 29	110	21.2
30– 34	211	40.7
أكثر من 35	139	26.7
المجموع	**519**	**100**

يتضح من الجدول (6) أن أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (30–34) سنة قد شكلوا النسبة الأكبر بنسبة 40.7% من حجم العينة، بينما شكلت الفئة العمرية (أكثر من 35) سنة ما نسبته 26.7 %، وشكلت الفئة العمرية (25–29) سنة ما نسبته 21.2%، وأخيراً شكلت الفئة العمرية (20–24) سنة ما نسبته 11.4%

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير المستوى التعليمي

جدول (7)

يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

متغير المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
ثانوي أو أقل	132	25.4
دبلوم	139	26.8
بكالوريوس	211	40.7
دراسات عليا	37	7.1
المجموع	**519**	**100**

يتضح من الجدول (7) أن أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليم الجامعي "البكالوريوس" قد شكلوا ما نسبته 40.7 %، ثم من المستوى التعليم " دبلوم متوسط"

بنسبة 26.8%، ومن المستوى التعليم " ثانوية واقل" بنسبة 25.4%، وأخيرا ومن المستوى التعليم الجامعي للدراسات العليا بنسبة 7.1 %.

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير طبيعة العمل

جدول (8)

يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل

فئات متغير طبيعة العمل	التكرار	النسبة المئوية (%)
إداري	142	27.4
ميداني	377	72.6
المجموع	519	100

يتضح من الجدول (8) أن أفراد عينة الدراسة الذين يعملون في الأعمال الميدانية قد شكلوا النسبة الأكبر وبنسبة 72.6%، أما الذين يعملون في الوظائف الإدارية فقد شكلوا ما نسبته 27.4%.

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الرتبة:

جدول (9)

يمثل توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة العمل

فئات متغير الرتبة	التكرار	النسبة المئوية (%)
ضابط	239	46.1
ضابط صف	280	53.9
المجموع	519	100

يتضح من الجدول (9) أن أفراد عينة الدراسة من ضباط الصف قد شكلوا النسبة الأكبر وبنسبة 53.9%، أما الضباط فقد شكلوا ما نسبته 46.1%.

–

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الخبرة العملية:

جدول (10)

يمثل التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العملية (سنة)

الخبرة العملية (سنة)	التكرار	النسبة المئوية %
5 فأقل	96	18.5
10−6	133	25.6
15−11	205	39.5
20−16	57	11.0
21 فأكثر	28	5.4
المجموع	**519**	**100.0**

يتضح من الجدول (10) أن أفراد عينة الدراسة من فئة الخبرة (11−15) سنة قد شكلوا النسبة الأكبر بنسبة 39.5% من حجم العينة، بينما شكلت الفئة (6−10) سنوات ما نسبته 25.6 %، وشكلت الفئة (أقل من 5) سنوات ما نسبته 18.5%، وأخيراً شكلت الفئة العمرية (20 فأكثر) سنة ما نسبته 5.4%.

3.3 أداة الدراسة:

تم بناء استبانه خاصة لجمع بيانات الدراسة الميدانية، وذلك بعد إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات السابقة وذات الصلة بموضوعها مثل دراسة (الطويرشى ،2010)، و(الرامزي، 2014)، و(الزواهرة، 2009)، و(العبدولى، 2014). وقد تضمنت أداة الدراسة الأجزاء الرئيسة التالية:

الجزء الأول: يتضمَّن البيانات النوعية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، والتي تضمنت المتغيرات التالية: العمر، والمستوى التعليمي، الرتبة، وطبيعة العمل، الخبرة العملية.

الجزء الثاني: ويشمل على (37) فقرة توزعت على 6 مجالات رئيسة، هي:

1- المجال الأول: وتضمن (5 فقرات) ويهدف إلى معرفة الآثار الاجتماعية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين.
2- المجال الثاني: وتضمن (15 فقرة) ويهدف إلى معرفة الآثار الاقتصادية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين.
3- المجال الثالث: وتضمن (4 فقرات) ويهدف إلى معرفة الآثار الأمنية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين.
4- المجال الرابع: وتضمن (4 فقرات) ويهدف إلى معرفة الآثار الثقافية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين.
5- المجال الخامس: وتضمن (5 فقرات) ويهدف إلى معرفة الآثار النفسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين.
6- المجال السادس: وتضمن (4 فقرات) ويهدف إلى معرفة الآثار السياسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين.

الجزء الثالث: ويشمل على (14 فقرة) ويهدف إلى معرفة الأسباب المؤدية للجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة بدولة الكويت.

الجزء الرابع: ويشمل على (12 فقرة) ويهدف إلى معرفة أكثر أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة.

4.3 صدق وثبات أداة الدراسة:

أ- الصدق الظاهري:

للتأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم عرض أداة الدراسة "الاستبيان" في صيغتيه الأولية على (5) من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس من كليات الآداب، والعلوم الاجتماعية، والعلوم التربوية من الجامعات (ملحق رقم ب) وذلك لأخذ آرائهم حول محتوى الأداة، ومدى استيفائها لعناصر موضوع الدراسة، ومدى كفاية الأسئلة، وحاجة الأسئلة المطروحة للتعديل أو الحذف، بالإضافة إلى مدى وضوح صياغة الأسئلة، وكذلك مدى قدرة مجالات أداة الدراسة على الإجابة عن أسئلة الدراسة، وقد قام المحكمين بإبداء أرائهم وملاحظاتهم من حيث مدى ملائمة الفقرات، وكذلك تعديل بعض العبارات وصياغتها بطريق أوضح، وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم، تم تعديل فقرات أداة الدراسة، والانتهاء إلى صياغة الاستبيان بشكله النهائي، ملحق رقم (أ).

ب- صدق البناء (الاتساق الداخلي):

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم التحقق من سلامة أداة الدراسة وصدقها البنائي، حيث تم تطبيق الاستبانة على عينة تجريبية من مجتمع الدراسة تكونت من 35 ضابط وضابط صف من العاملين في مديريات الأمن والمباحث الجنائية في وزارة الداخلية الكويتية، طلب منهم الإجابة على فقرات الاستبانة، وبعد استعادتها تم التحقق من صدق البناء وذلك بحساب معامل ارتباط التوافق بيرسون Pearson Correlation بين الفقرات في كل مجال والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه.

أولا: صدق البناء للجزء الثاني: الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين.

جدول (11)

معاملات ارتباط فقرات مجالات الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين مع الدرجة الكلية للمجال

المجالات	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
الآثار الاجتماعية	1	**0.55**	2	**0.41**	3	**0.45**
	4	**0.48**	5	**0.58**	-	-
الآثار الاقتصادية	1	**0.56**	2	**0.43**	3	**0.44**
	4	**0.53**	5	**0.50**	6	**0.30**
	7	**0.44**	8	**0.42**	9	**0.41**
	10	**0.46**	11	**0.55**	12	**0.60**
	13	**0.57**	14	**0.48**	15	**0.38**
الآثار الأمنية	1	**0.51**	2	**0.49**	3	**0.41**
	4	**0.55**	-	-	-	-
الآثار الثقافية	10	**0.41**	13	**0.37**	28	**0.38**
	12	**0.30**	27	**0.29**	41	**0.65**
الآثار النفسية	1	**0.60**	2	**0.56**	3	**0.49**
	4	**0.50**	5	**0.59**	-	-
الآثار السياسية	1	**0.48**	2	**0.40**	3	**0.52**
	4	**0.63**	-	-	-	-

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01).

يلاحظ من الجدول (11) أن جميع قيم معاملات الارتباط تشير إلى دلالتها الإحصائية عند مستوى دلالة (0.01). مما يدل على التجانس الداخلي لفقرات مجالات الدراسة للجزء الثاني من أداة الدراسة.

ثانياً: صدق البناء للجزء الثالث لأداة الدراسة: أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في دولة الكويت.

جدول (12)

معاملات ارتباط فقرات أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في دولة الكويت مع الدرجة الكلية

–	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في دولة الكويت.	1	**0.48****	2	**0.44****	3	**0.46****
	4	**0.55****	5	**0.59****	6	**0.49****
	7	**0.50****	8	**0.48****	9	**0.49****
	10	**0.53****	11	**0.59****	12	**0.63****

****ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01).**

يلاحظ من الجدول (12) أن جميع قيم معاملات الارتباط تشير إلى دلالتها الإحصائية عند مستوى دلالة (0.01). مما يدل على التجانس الداخلي لفقرات مجالات الدراسة للجزء الثالث من أداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم الاعتماد على نتائج العينة التجريبية المكونة من 35 ضابط وضابط صف من العاملين في مديريات الأمن والمباحث الجنائية في وزارة الداخلية الكويتية، وقد تم حساب معامل الاتساق الداخلي للإجابات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، والموضح قيمه في الجدول (13).

جدول (13)

معامل (كرونباخ ألفا) لقياس ثبات أداة الدراسة

الأجزاء	عدد الفقرات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
الجزء الثاني: الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين	37	0.91
الجزء الرابع: أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة	12	0.88

يتضح من الجدول (13) تمتع أداة الدراسة بدرجة مرتفعة من الثبات، حيث بلغ معامل الثبات للجزء الثاني: الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين (0.91)، وللجزء الرابع: أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة (0.88) مما يعني تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات.

5.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم تصنيف إجابات فقرات أبعاد أداة الدراسة للجزء الثاني وفقا تدريج ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا وحسب مستوى الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين على النحو التالي:

1. (كبيرة جدا)	ويمثل (5 درجات).
2. (كبيرة)	ويمثل (4 درجات).
3. (متوسطة)	ويمثل (3 درجات).
4. (قليلة)	ويمثل (درجتان).
5. (قليلة جداً)	ويمثل (درجة واحدة).

وتم حساب طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم الاعتماد على الطرق التالية:

أ- تم حساب المدى للمقياس:

(5-1=4)

ب- تقسيم عدد فئات المقياس على المدى للحصول على طول الخلية أي:

(4÷5=0.80)

ج- إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) ولغاية الحد الأعلى للمقياس، كما يلي:

1) متوسط حسابي يتراوح بين (1 إلى 1.80) ويشير إلى " قليلة جداً ".
2) متوسط حسابي يتراوح بين (1.81 إلى 2.60) ويشير إلى قليلة.
3) متوسط حسابي يتراوح بين (2.61 إلى 3.40) ويشير إلى متوسط.
4) متوسط حسابي يتراوح بين (3.41 إلى 4.20) ويشير إلى كبيرة.
5) متوسط حسابي يتراوح بين (4.21 إلى 5.00) ويشير إلى كبيرة جداً.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة للاتجاه العام للمجال إجمالاً سيتم التعامل معها لتفسير المتوسطات الحسابية على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
(5- 3.68)	(3.67-2.34)	(2.33 -1)

وبناء على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي العام أكثر من (3.68) فيكون المستوى مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.34-3.56) فان المستوى متوسطا، وإذا كان المتوسط الحسابي (1- 2.33) فيكون المستوى منخفضا.

أما المقياس المستخدم للجزء الرابع والمتعلق بتحديد أنماط الجريمة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة بدولة الكويت .

فتم قياسها من خلال فقرات عددها (12) فقرة، كما سبق ذكره، ويقابل كل فقرة قائمة تحمل الإجابات التالية (مرتفعة – متوسطة – منخفضة)

وتم إعطاء الإجابات درجات لتتم معالجتها إحصائيا على النحو التالي :

- مرتفعة (3) درجات
- متوسطة (2) درجة

- منخفضة (1) درجة

أما المقياس المستخدم للجزء الثالث والمتعلق بتحديد الأهمية النسبية للأسباب المؤدية للجريمة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة بدولة الكويت. فتم قياسها من خلال (14) فقرة ويقابل كل فقرة خانة لترتيب الأسباب المؤدية للجريمة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة بدولة الكويت باستخدام الأرقام مرتبة من 1 إلى 14.

وعالجت الدراسة البيانات بعد الانتهاء من عملية جمع الاستبانات، وذلك بإدخالها إلى الحاسب الآلي وعولجت باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية V. 16 SPSS، حيث تم إجراء ترميز لمتغيرات وفقرات مجالات أداة الدراسة بطريقة واضحة، وللإجابة عن أسئلة، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1) مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية. ولمعرفة المتوسطات الحسابية، والمتوسط الحسابي العام لأبعاد الدراسة، لمعرفة مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات مجالات الدراسة، وتم حساب الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات مجالات الدراسة بهدف التعرف على مدى تشتت الإجابات، فكلما كانت قيمة الانحراف المعياري أقرب من الصفر دل ذلك على تركز الإجابات وانخفض تشتتها عن الوسط الحسابي .
2) معامل الارتباط بيرسون لإجراء اختبار العلاقات الارتباطية بين مجالات الدراسة.
3) استخدام معامل كرنباخ ألفا Cronbach Alpha، لقياس ثبات محاور الدراسة.
4) استخدام اختبار ت (T-Test) للعينات المستقلة لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية. وتم استخدامه للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في آراء عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف المتغيرات المصنفة إلى مجموعتين.
5) استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية، وتم استخدامه للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالكشف

عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في آراء عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف المتغيرات المصنفة إلى ثلاث مجموعات أو أكثر.

6) أما في الجانب الإحصائي لاستخراج المقارنات البعدية تم الاعتماد على اختبار شافيه.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 الإجابة عن أسئلة الدراسة

سيتم في هذا الجزء من الدراسة الإجابة عن أسئلة الدراسة وفقا لما أظهرته النتائج الإحصائية الوصفية والتحليلية لإجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد الدراسة، وبالشكل الأتي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

نص هذا السؤال على: "ما الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين " والتي تضمنت مجالات (الآثار الاجتماعية، الآثار الاقتصادية، الآثار الأمنية، الآثار الثقافية، الآثار النفسية، الآثار السياسية)، والجدول (14) يوضح المستوى العام، ومستوى مجالات الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين حسب الدرجة الكلية لكل مجال.

الجدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب لمجالات الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين حسب استجابات أفراد عينة الدراسة.

رقم المجال	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	الآثار الاجتماعية	3.712	0.92	3	مرتفع
2	الآثار الاقتصادية	3.675	0.67	4	مرتفع
3	الآثار الأمنية	4.101	0.83	1	مرتفع
4	الآثار الثقافية	3.957	0.86	2	مرتفع
5	الآثار النفسية	3.672	0.69	5	مرتفع
6	الآثار السياسية	3.523	0.83	6	متوسط
-	المستوى العام	3.772	0.62	-	**مرتفع**

يتضح من الجدول (14) أن المستوى العام للآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين جاء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام 3.772 بانحراف معياري 0.62، وجاءت المجالات بمستويات مرتفعة ومتوسطة، وأظهرت النتائج أن مجال الآثار الأمنية جاء في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا المجال 4.101 وبدرجة مرتفعة، تلاه في الترتيب الثاني مجال الآثار الثقافية بوسط حسابي 3.957 وبدرجة مرتفعة، وفي الترتيب الثالث مجال الآثار الاجتماعية بوسط حسابي 3.712 وبدرجة مرتفعة، وفي الترتيب الرابع مجال الآثار الاقتصادية بوسط حسابي 3.675 وبدرجة مرتفعة، وفي الترتيب الخامس وقبل الأخير مجال الآثار النفسية بوسط حسابي 3.672 وبدرجة مرتفعة، وفي الترتيب السادس والأخير مجال الآثار السياسية بوسط حسابي 3.523 وبدرجة متوسطة.

وفيما يلي عرض لنتائج مستوى استجابات أفراد عينة الدراسة نحو الفقرات ضمن مجالات (الآثار الاجتماعية، والآثار الاقتصادية، والآثار الأمنية، والآثار الثقافية، والآثار النفسية، والآثار السياسية) على النحو التالي:

المجال الأول: الآثار الاجتماعية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين

تضمن هذا المجال 5 فقرات تتعلق بتحليل استجابات أفراد عينة لدراسة لفقرات الآثار الاجتماعية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، والجدول (15) يبين هذه النتائج.

الجدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب للآثار الاجتماعية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين

رقم الفقرة	الآثار الاجتماعية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	نشر الدعارة، والصور الخليعة من قبل العمالة الوافدة في صفوف الأسر الكويتية التي يقيمون فيها، يسبب الشر والفساد والتحلل الأخلاقي والتفكك الأسري	3.963	0.93	1	مرتفع
3	تتعرض المربيات من العمالة الوافدة للانحرافات السلوكية نتيجة لطول الفترة التي تقضيها بعيداً عن بلدها وزوجها، وبالتالي ينعكس ذلك على الفرد والمجتمع الكويتي	3.805	0.97	2	مرتفع
2	اختلال القيم عند بعض الأسر الكويتية نتيجة اختلاطها بجنسيات من العمالة الوافدة التي ترى أن ممارسة الجنس مباح بدون زواج	3.675	1.08	3	مرتفع
4	الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة تشكل تهديداً للمجتمع الكويتي بإصابته بالتفكك الاجتماعي	3.630	1.00	4	متوسط
5	العمالة الوافدة داخل البيت من خدم يؤثرون على العادات والتقاليد والقيم خاصة فيما يتعلق بالشعائر الدينية والعلاقات وأنماط السلوك والملبس والمأكل	3.522	1.13	5	متوسط
-	**المستوى العام لتأثير العوامل الاجتماعية**	**3.712**	**0.92**		**مرتفع**

من خلال النتائج المبينة في الجدول (15) يتضح أن المستوى الكلي لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار الاجتماعية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم 3.712 بانحراف معياري 0.92، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت 3 فقرات على تقديرات مرتفعة وهي ذوات الأرقام (1، 3، 2) على الترتيب حسب مستوى الآثار الاجتماعية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين ، وتراوحت أوساطها الحسابية بين (4.963-3.675) وحصلت فقرتان على تقديرات متوسطة وهي ذوات الأرقام (4، 5) على الترتيب وبلغت المتوسطات الحسابية لها (3.630) و(3.522) على الترتيب، ومن الملاحظ أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات مرتفعة ومتوسطة وأنه لا يوجد أي فقرة حصلت على تقديرات منخفضة.

المجال الثاني: الآثار الاقتصادية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين

تضمن هذا المجال 15 فقرة تتعلق بتحليل استجابات أفراد عينة لدراسة لفقرات الآثار الاقتصادية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، والجدول (16) يبين هذه النتائج.

الجدول (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب للآثار الاقتصادية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين

رقم الفقرة	الآثار الاقتصادية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
7	التكاليف المادية المترتبة على إجراءات وآليات مكافحة الجريمة في أجهزة العدالة الجنائية	4.014	0.88	1	مرتفع
6	تكلفة الإبعاد لمرتكبي الجريمة من العمالة الوافدة	3.973	0.84	2	مرتفع
5	تكاليف الدولة تجاه الجناة وتشمل غذاء المسجونين وكساءهم والأغطية والمفروشات، وخدمات المياه والإنارة وغيره	3.948	0.84	3	مرتفع
4	فقدان المبالغ التي تُصرَف على الدعارة والمخدرات والمقامرة، ذلك لأن الأموال التي توظف لهذه	3.854	0.94	4	مرتفع

رقم الفقرة	الآثار الاقتصادية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
	الأغراض كان من الممكن إنفاقها في أنشطة إنتاجية مفيدة للمجتمع				
9	الخسائر الاقتصادية المرتبطة بشخصية المجني عليه إذا أصيب بعجز يستبعد نهائياً عن مجال القوى المنتجة ويحتاج لإنفاق مالي عليه	3.823	0.82	5	مرتفع
3	التكاليف المادية لضحايا الجريمة ممن تقع عليهم أو على ممتلكاتهم الأفعال الإجرامية من قبل العمالة الوافدة	3.788	0.73	6	مرتفع
8	عرقلة جهود الدولة التي تبذلها في سبيل التنمية الاقتصادية (إنفاق أموال الدولة على الآثار المترتبة على الجرائم، علما بأن تنمية البلاد أولى بها)	3.751	1.04	7	مرتفع
2	إهدار المبالغ الضخمة من العملة الصعبة التي تحول إلى الخارج	3.690	0.98	8	مرتفع
10	الخسائر الاقتصادية المرتبطة بشخصية الجاني لأنه يسقط من حساب القوى المنتجة نتيجة لقضاء فترة العقوبة أو إبعاده عن البلاد، فضلاً عن حرمان أسرته من ناتج عمله	3.620	0.89	9	متوسط
11	تأثر الحركة التجارية في بعض المناطق التي يكثر فيها جرائم العمالة الوافدة وحصول خسائر للتجار الذين سيفقدون زبائنهم.	3.611	0.92	10	متوسط
12	حرمان المتسوقين من الحصول على البضائع التي يحتاجونها في بعض المناطق التي يكثر فيها جرائم العمالة الوافدة	3.584	1.01	11	متوسط
15	النفقات الوقائية التي ينفقها الأشخاص المعرضون للاعتداء، كدفع مرتبات للحراسة، أو أقساط للتأمين	3.486	1.00	12	متوسط
1	تفاقم مشكله البطالة بين المواطنين بسبب منافسه العمالة الوافدة للقوى العاملة الوطنية	3.466	1.30	13	متوسط
13	الحد من ارتفاع معدلات نمو التجارة، والأنشطة	3.399	1.14	14	متوسط

رقم الفقرة	الآثار الاقتصادية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
	الاقتصادية، مما يؤثر على مستوى الدخل القومي الإجمالي للمجتمع الكويتي				
14	**خسائر البنوك نتيجة كثرة جرائم الحصول على تسهيلات ائتمانية من البنوك والتوقف عن سدادها والهروب خارج البلاد**	**3.069**	**1.29**	**15**	**متوسط**
-	**المستوى العام لتأثير العوامل الاقتصادية**	**3.675**	**0.67**		**مرتفع**

من خلال النتائج المبينة في الجدول (16) يتضح أن المستوى الكلي لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار الاقتصادية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم 3.675 بانحراف معياري 0.67، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت 8 فقرات على تقديرات مرتفعة وهي ذوات الأرقام (7، 6، 5، 4، 9، 3، 8، 2) على الترتيب حسب مستوى الآثار الاقتصادية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين ، وتراوحت أوساطها الحسابية بين (4.014-3.690) وحصلت 7 فقرات على تقديرات متوسطة وهي ذوات الأرقام (10، 11، 12، 15، 1، 13، 14) على الترتيب وتراوحت أوساطها الحسابية بين (3.620-3.069)، ومن الملاحظ أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات مرتفعة ومتوسطة وأنه لا يوجد أي فقرة حصلت على تقديرات منخفضة.

المجال الثالث: الآثار الأمنية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين

تضمن هذا المجال 4 فقرات تتعلق بتحليل استجابات أفراد عينة لدراسة لفقرات الآثار الأمنية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، والجدول (17) يبين هذه النتائج.

الجدول (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب للآثار الأمنية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين

رقم الفقرة	الآثار الأمنية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
4	انتشار الجرائم المنظمة والجرائم الدولية التي تقوم بها العمالة الوافدة	4.427	0.79	1	مرتفع
3	انتشار ظاهرة الاختطاف والاغتصاب و التحرش الجنسي من قبل العمالة الوافدة	4.286	0.84	2	مرتفع
2	تغيير البعض لمناطق سكنهم، وعدم السير في أوقات متأخرة من الليل، وفي مناطق محددة، خوفاً من التعرض لارتكاب جرائم من قبل العمالة الوافدة	3.851	1.10	3	مرتفع
1	توجه اهتمام الدولة إلى الجانب الأمني، مما يؤثر على جوانب أخرى كالتعليم والصحة والبرامج الاجتماعية الواجب تقديمها للأفراد	3.841	1.08	4	مرتفع
-	المستوى العام لتأثير العوامل الأمنية	4.101	0.83		**مرتفع**

من خلال النتائج المبينة في الجدول (17) يتضح أن المستوى الكلي لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار الأمنية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم 4.101 بانحراف معياري 0.83، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت جميع الفقرات على تقديرات مرتفعة حسب مستوى الآثار الأمنية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، وتراوحت أوساطها الحسابية بين (4.427-3.841)، ومن الملاحظ أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات مرتفعة وأنه لا يوجد أي فقرة حصلت على تقديرات متوسطة أو منخفضة.

المجال الرابع: الآثار الثقافية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين

تضمن هذا المجال 4 فقرات تتعلق بتحليل استجابات أفراد عينة لدراسة لفقرات الآثار الثقافية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، والجدول (18) يبين هذه النتائج.

الجدول (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب للآثار الثقافية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين

رقم الفقرة	الآثار الثقافية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	انتشار بعض السلوكيات، التي تتعارض مع قيم المجتمع الكويتي المحافظ، وذلك نتيجة للاختلاط بالنماذج الإجرامية من العمالة الوافدة، ومحاولة تقليدها	4.235	0.96	1	مرتفع
2	التأثير على الهوية الإسلامية والعربية للأفراد مثل شيوع المفردات والسلوكيات الدخيلة في اللغة والثقافة المحلية	3.977	1.05	2	مرتفع
4	نشر ثقافة العنف في المجتمع الكويتي	3.940	1.08	3	مرتفع
3	انتشار الخلافات الطائفية والعقائدية	3.676	1.11	4	مرتفع
-	**المستوى العام لتأثير العوامل الثقافية**	3.957	0.86		**مرتفع**

من خلال النتائج المبينة في الجدول (18) يتضح أن المستوى الكلي لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار الثقافية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم 3.957 بانحراف معياري 0.86، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت جميع الفقرات على تقديرات مرتفعة حسب مستوى الآثار الثقافية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، وتراوحت أوساطها الحسابية بين (4.235-

3.676) ومن الملاحظ أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات مرتفعة وأنه لا يوجد أي فقرة حصلت على تقديرات متوسطة أو منخفضة.

المجال الخامس: الآثار النفسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين

تضمن هذا المجال 5 فقرات تتعلق بتحليل استجابات أفراد عينة لدراسة لفقرات الآثار النفسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، والجدول (19) يبين هذه النتائج.

الجدول (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب للآثار النفسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين

رقم الفقرة	الآثار النفسية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
5	الوصم المجتمعي للعمالة الوافدة، وخاصة الجنسيات التي لها نسبة عالية من الجرائم، مما يؤدي إلى مراقبتهم أكثر من غيرهم، وذلك قد يعود عليهم بتكاليف وخسائر اجتماعية واقتصادية	3.837	0.93	1	مرتفع
1	تقترن الجريمة بهاجس الخوف الذي تحدثه لدى المواطنين، مما يهدد الاستقرار النفسي لدى الأشخاص	3.835	0.92	2	مرتفع
4	سوء استخدام الهاتف والوسائل التكنولوجية، وما ينتجه من آثار نفسية سيئة، نتيجة المعاكسات غير الأخلاقية	3.719	1.11	3	مرتفع
3	يؤدي الخوف من الجريمة إلى سيادة الاتجاهات العدائية نحو العمالة الوافدة والذين لا يريدون شراً، مما يؤدي إلى خلخلة الترابط الاجتماعي	3.660	0.96	4	متوسط
2	حالة الرعب التي تصاحب انتشار جرائم الوافدين قد تؤدي إلى إخفاق أفراد المجتمع الكويتي بالقيام بوظائفهم المطلوبة	3.291	1.15	5	متوسط
-	المستوى العام لتأثير العوامل النفسية	3.672	0.69	_	**مرتفع**

من خلال النتائج المبينة في الجدول (19) يتضح أن المستوى الكلي لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار النفسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين قد جاء مرتفعاً، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم 3.672 بانحراف معياري 0.69، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت 3 فقرات على تقديرات مرتفعة حسب مستوى الآثار النفسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، وتراوحت أوساطها الحسابية بين (3.837-3.719) وهي ذوات الأرقام (5، 1، 4) وحصلت فقرتان على تقديرات متوسطة وهي ذوات الأرقام (3، 2) على الترتيب وتراوحت أوساطها الحسابية بين (3.660-3.291)، ومن الملاحظ أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات مرتفعة ومتوسطة وأنه لا يوجد أي فقرة حصلت على تقديرات منخفضة.

المجال السادس: الآثار السياسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين

تضمن هذا المجال 4 فقرات تتعلق بتحليل استجابات أفراد عينة لدراسة لفقرات الآثار السياسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، والجدول (20) يبين هذه النتائج.

الجدول (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب للآثار السياسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين

رقم الفقرة	الآثار السياسية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	التسبب في بعض الضغوطات السياسية من بعض حكومات العمالة الوافدة	3.671	0.96	1	مرتفع
2	بعض قضايا التخابر ضد دولة الكويت يقوم بها أفراد يدخلون البلاد تحت ستار العمالة الوافدة	3.598	1.09	2	متوسط
4	وجود بعض الضغوطات من بعض الدول الأجنبية بدعوى حماية مصالح رعاياها	3.469	1.03	3	متوسط
3	محاولة تدخل بعض حكومات الدول المصدرة للعمالة الوافدة في القوانين الصادرة من قبل الحكومة الكويتية بحق العمال المخالفين لقوانين العمل	3.300	1.09	4	متوسط
-	المستوى العام لتأثير العوامل السياسية	3.523	0.83	-	مرتفع

من خلال النتائج المبينة في الجدول (20) يتضح أن المستوى الكلي لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار السياسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين قد جاء متوسطاً، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم 3.523 بانحراف معياري 0.83، أما على مستوى الفقرات فقد حصلت فقرة واحدة على تقديرات مرتفعة حسب مستوى الآثار السياسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين، وبلغ وسطها الحسابي (3.671)، بينما حصلت 3 فقرات على تقديرات متوسطة وهي ذوات الأرقام (2، 4، 3) على الترتيب وتراوحت أوساطها الحسابية بين (3.589−3.30)، ومن الملاحظ أن جميع الفقرات حصلت على تقديرات مرتفعة ومتوسطة وأنه لا يوجد أي فقرة حصلت على تقديرات منخفضة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

نص هذا السؤال على: "ما الأسباب المؤدية لارتكاب الجريمة المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد الأهمية النسبية والمستوى لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المحور، والجدول (21) يوضح ترتيب الأسباب المؤدية للجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة حسب الأهمية النسبية.

الجدول (21)

الأهمية النسبية والترتيب حسب مستوى الأسباب المؤدية لارتكاب الجريمة المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي

رقم الفقرة	الأسباب	الأهمية النسبية	الترتيب	المستوى
3	تعاطي المخدرات وترويجها بين أفراد العمالة الوافدة	75.16	1	مرتفع
3	العوامل الاقتصادية للعمالة الوافدة (الفقر والبطالة وغيرها)	73.22	2	مرتفع
7	شرب الخمور والإدمان عليها لدى العمالة الوافدة	73.02	3	مرتفع
4	البيئة المحيطة للعمالة الوافدة (التفكك الأسري- الرفقة السيئة- ...)	69.54	4	مرتفع
6	الأمراض العقلية والنفسية التي يعاني منها أفراد العمالة الوافدة	68.74	5	مرتفع
9	ضعف تطبيق القانون بحق العمالة الوافدة المخالفة	67.06	6	مرتفع
1	دوافع عقائدية خاصة بالعمالة الوافدة (مذهبية أو طائفية أو ...)	63.70	7	متوسط
14	حب الانتقام كثقافة منتشرة بين أفراد العمالة الوافدة	60.31	8	متوسط
13	حب السيطرة كثقافة منتشرة بين أفراد العمالة الوافدة	46.34	9	متوسط
11	الهروب من الواقع للعمالة الوافدة	45.71	10	متوسط
8	دوافع سياسية خاصة بالعمالة الوافدة	39.00	11	متوسط
5	العوامل البيئية خاصة بالعمالة الوافدة (المناخ ودرجات الحرارة)	33.21	12	منخفض
10	مشاهدة وتفضيل العمالة الوافدة لأفلام العنف والقتل والانتقام	33.20	13	منخفض
12	حب المغامرة كثقافة منتشرة بين أفراد العمالة الوافدة	29.96	14	منخفض

من خلال النتائج المبينة في الجدول (21) يتضح أن الأسباب المؤدية لارتكاب الجريمة المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي جاءت بمستوى مرتفع ومتوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وأن من أهم الأسباب المؤدية لارتكاب الجريمة المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي تتمثل في تعاطي المخدرات وترويجها

بين أفراد العمالة الوافدة حيث جاءت في الترتيب الأول وبأهمية نسبية (75.16%) وبمستوى مرتفع، أما في الترتيب الثاني وبأهمية نسبية (73.22%) وبمستوى مرتفع فتمثلت في " العوامل الاقتصادية للعمالة الوافدة (الفقر والبطالة وغيرها)"، وفي الترتيب الثالث وبأهمية نسبية (73.02%) وبمستوى مرتفع فتمثلت في " شرب الخمور والإدمان عليها لدى العمالة الوافدة ، وفي الترتيب الرابع وبأهمية نسبية (69.54%) وبمستوى مرتفع فتمثلت في " البيئة المحيطة للعمالة الوافدة (التفكك الأسري–الرفقة السيئة)"، وفي الترتيب الخامس وبأهمية نسبية (68.74%) وبمستوى مرتفع فتمثلت في " الأمراض العقلية والنفسية التي يعاني منها أفراد العمالة الوافدة"، وفي الترتيب السادس وبأهمية نسبية (67.06%) وبمستوى مرتفع فتمثلت في " ضعف تطبيق القانون بحق العمالة الوافدة المخالفة "، وفي الترتيب السابع وبأهمية نسبية (63.70%) وبمستوى متوسط فتمثلت في " دوافع عقائدية خاصة بالعمالة الوافدة (مذهبية أو طائفية أو ...)"، وفي الترتيب الثامن وبأهمية نسبية (60.31%) وبمستوى متوسط فتمثلت في " حب الانتقام كثقافة منتشرة بين أفراد العمالة الوافدة "، وفي الترتيب التاسع وبأهمية نسبية (46.34%) وبمستوى متوسط فتمثلت في " حب السيطرة كثقافة منتشرة بين أفراد العمالة الوافدة "، وفي الترتيب العاشر وبأهمية نسبية (45.71%) وبمستوى متوسط فتمثلت في " الهروب من الواقع للعمالة الوافدة "، وفي الترتيب الحادي عشر وبأهمية نسبية (39.00%) وبمستوى متوسط فتمثلت في " دوافع سياسية خاصة بالعمالة الوافدة "، وفي الترتيب الثاني عشر وبأهمية نسبية (33.21%) وبمستوى منخفض فتمثلت في " العوامل البيئية خاصة بالعمالة الوافدة (المناخ ودرجات الحرارة)"، وفي الترتيب الثالث عشر وبأهمية نسبية (33.20%) وبمستوى منخفض فتمثلت في "مشاهدة وتفضيل العمالة الوافدة لأفلام العنف والقتل والانتقام "، وفي الترتيب الرابع عشر والأخير وبأهمية نسبية (29.96%) وبمستوى منخفض فتمثلت في "حب المغامرة كثقافة منتشرة بين أفراد العمالة الوافدة".

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

نص هذا السؤال على: "ما أكثر أنماط الجريمة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة بدولة الكويت ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية والمستوى لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المحور، والجدول (22) يوضح ترتيب نمط الجريمة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة بدولة الكويت حسب الأهمية النسبية.

جدول (22)

التكرارات والنسب المئوية والمستوى لتقديرات أفراد عينة الدراسة نحو أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في دولة الكويت

رقم الفقرة	المتغير	مرتفعة		متوسطة		منخفضة		النسبة الكلية	المستوى
		ت	%	ت	%	ت	%		
10	**الجرائم المرتكبة ضد النظام العام (جرائم المخدرات والمسكرات والتطرف والإرهاب)**	**343**	**66.1**	**139**	**26.8**	**37**	**7.1**	**80.86**	**مرتفعة**
4	**الجرائم المرتكبة ضد الأموال (السرقة والنشل والنهب)**	**316**	**60.9**	**162**	**31.2**	**41**	**7.9**	**76.49**	**مرتفعة**
2	**الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة (الزنا والاغتصاب والشذوذ والدعارة، هتك العرض)**	**228**	**43.9**	**192**	**37**	**99**	**19.1**	**73.99**	**مرتفعة**
5	**الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة (النصب والتزوير والاختلاس والرشوة)**	**181**	**34.9**	**248**	**47.8**	**90**	**17.3**	**72.25**	**مرتفعة**
3	**الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم (الخطف والتهديد والقذف والشتم والتشهير)**	**187**	**36**	**217**	**41.8**	**115**	**22.2**	**69.75**	**مرتفعة**
1	**الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق**	**145**	**27.9**	**274**	**52.8**	**100**	**19.3**	**67.63**	**مرتفعة**

رقم الفقرة	المتغير	مرتفعة		متوسطة		منخفضة		النسبة الكلية	المستوى
		ت	%	ت	%	ت	%		
	بالنفس (القتل والاعتداء وغيرها)								
9	الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة أو الإخلال بالعدالة (اهانة وتحقير وتضليل العدالة وشهادة الزور وانتحال)	121	23.3	262	50.5	136	26.2	63.78	متوسطة
11	الجرائم المرتكبة ضد الاقتصاد الوطني (تهريب الأرصدة والأموال وتبيضها)	112	21.6	247	47.6	160	30.8	62.04	متوسطة
6	جرائم التعدي على الأملاك العامة أو الخاصة	117	22.5	198	38.2	204	39.3	60.82	متوسطة
8	جرائم الإخلال بحقوق الأمومة والأبوة وإهمال العائلة	126	24.3	153	29.5	240	46.2	58.38	متوسطة
12	الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة الداخلي و الخارجي	75	14.5	216	41.6	228	43.9	49.00	متوسطة
7	جرائم التعدي على الأديان والشعائر الدينية	79	15.2	140	27	300	57.8	47.01	متوسطة

من خلال النتائج المبينة في الجدول (22) يتضح أن هناك أنماط متعددة للجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في المجتمع الكويتي والتي جاءت بمستوى انتشار مرتفع ومتوسط من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وأن من أهم أنماط الجرائم المرتكبة المرتبطة بالعمالة الوافدة وأكثرها انتشارا في المجتمع الكويتي تتمثل في " الجرائم المرتكبة ضد النظام العام (جرائم المخدرات والمسكرات والتطرف والإرهاب) حيث جاءت في الترتيب الأول وبأهمية نسبية (80.86%) وبمستوى مرتفع، أما في الترتيب الثاني وبأهمية نسبية (76.49%) وبمستوى مرتفع فتمثلت في "الجرائم المرتكبة ضد الأموال (السرقة والنشل والنهب"، وفي الترتيب الثالث وبأهمية نسبية (73.99%) وبمستوى مرتفع فتمثلت في " الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة (الزنا

والاغتصاب والشذوذ والدعارة، هتك العرض)" ، وفي الترتيب الرابع وبأهمية نسبية (72.25%) وبمستوى مرتفع فتمثلت في " الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة (النصب والتزوير والاختلاس والرشوة) "، وفي الترتيب الخامس وبأهمية نسبية (69.75%) وبمستوى مرتفع فتمثلت في " الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم (الخطف والتهديد والقذف والشتم والتشهير) "، وفي الترتيب السادس وبأهمية نسبية (67.63%) وبمستوى مرتفع فتمثلت في " الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص او ما يتعلق بالنفس (القتل والاعتداء وغيرها) "، وفي الترتيب السابع وبأهمية نسبية (63.78%) وبمستوى متوسط فتمثلت في " الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة أو الإخلال بالعدالة (اهانة وتحقير وتضليل العدالة وشهادة الزور وانتحال)"، وفي الترتيب الثامن وبأهمية نسبية (62.04%) وبمستوى متوسط فتمثلت في " الجرائم المرتكبة ضد الاقتصاد الوطني (تهريب الأرصدة والأموال وتبيضها) "، وفي الترتيب التاسع وبأهمية نسبية (60.82%) وبمستوى متوسط فتمثلت في " جرائم التعدي على الأملاك العامة أو الخاصة "، وفي الترتيب العاشر وبأهمية نسبية (58.38%) وبمستوى متوسط فتمثلت في " جرائم الإخلال بحقوق الأمومة والأبوة وإهمال العائلة "، وفي الترتيب الحادي عشر وبأهمية نسبية (49.00%) وبمستوى متوسط فتمثلت في " الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة الداخلي و الخارجي "، وفي الترتيب الثاني عشر والأخير وبأهمية نسبية (47.01%) وبمستوى متوسط فتمثلت في " جرائم التعدي على الأديان والشعائر الدينية ".

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع

ونص هذا السؤال على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

1-**الفروق حسب متغير العمل**

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط **إجابات** أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير العمل تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (23) يوضح النتائج:

الجدول (23)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير العمل

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
العمل	**أمن عام**	**330**	**3.710**	**0.68**	**517**	***3.09**	**0.00**
	مباحث جنائية	**189**	**3.882**	**0.48**			

*** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).**

من خلال النتائج في الجدول (23) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط **إجابات** أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير العمل ، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.09)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولصالح أفراد عينة الدراسة من العاملين في المباحث الجنائية الذين بلغ متوسط إجاباتهم 3.882 مقابل 3.710 للعاملين في الأمن العام.

1-**الفروق حسب متغير الرتبة**

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير الرتبة تم إجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (24) يوضح النتائج:

الجدول (24)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير الرتبة

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الرتبة	**ضابط**	**239**	**3.868**	**0.64**	**517**	**3.87***	**0.00**
	ضابط صف	**280**	**3.661**	**0.57**			

*** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).**

من خلال النتائج في الجدول (24) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير الرتبة، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.87)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولصالح أفراد عينة الدراسة من الضباط الذين بلغ متوسط إجاباتهم 3.868 مقابل 3.661 لضباط الصف.

الفروق حسب متغير طبيعة العمل

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط **إجابات** أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير طبيعة العمل تم إجراء اختبار(ت) للعينات المستقلة (Independent t-test)، والجدول (25) يوضح النتائج:

الجدول (25)

نتائج اختبار (ت) (t-test) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير طبيعة العمل

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
طبيعة العمل	إداري	142	3.702	0.72	517	1.60	0.11
	ميداني	377	3.780	0.56			

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

من خلال النتائج في الجدول (25) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير طبيعة العمل ، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.60)، وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

الفروق حسب متغير العمر

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير العمر تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (26) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير طبيعة العمل باختلاف متغير العمر.

جدول (26)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير العمر

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمر	20–24	59	3.314	0.57
	25–29	110	3.785	0.56
	30–34	211	3.880	0.60
	35 فأكثر	139	3.845	0.63

يتضح من الجدول (26) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير العمر، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (20–24) عام نحو (3.314) وللفئة العمرية (25–29) عام نحو (3.785) وللفئة العمرية (30–34) عام نحو (3.880)، وللفئة العمرية (35 فأكثر عام) نحو (3.845). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (27).

جدول (27)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير العمر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الآثار المترتبة من ارتكاب العمالة الوافدة للجرائم	بين المجموعات	14.43	3	4.810	*13.24	0.00
	خلال المجموعات	182.90	515	0.355		
	المجموع	197.33	518			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتضح من النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير العمر حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (13.24) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنة البعدية، حيث أظهرت نتائج التحليل أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الفئات العمرية (30–34) عام و (35 عام فأكثر) الذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من الفئات العمرية الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى (0.56) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية، والجدول (28)، يبين هذه النتائج:

جدول (28)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير العمر

(العمر)	المتوسط الحسابي	20–24	25–29	30–34	35 فأكثر
		الفروق بين المتوسطات الحسابية			
20–24	3.314	–	-0.47	**-0.56***	-0.53
25–29	3.785	–	–	-0.09	-0.06
30–34	3.880	–	–	–	0.035
35 فأكثر	3.845	–	–	–	–

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

الفروق حسب متغير المستوى التعليمي

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير العمر تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (29) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع

الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير طبيعة العمل باختلاف متغير المستوى التعليمي.

جدول (29)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير المستوى التعليمي

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المستوى التعليمي	ثانوي أو أقل	132	3.824	0.74
	دبلوم	139	3.801	0.67
	بكالوريوس	211	3.736	0.49
	دراسات عليا	37	3.553	0.45

يتضح من الجدول (29) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير المستوى التعليمي، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي "ثانوي أو أقل" نحو (3.824) وللمستوى التعليمي "دبلوم" نحو (3.801) وللمستوى التعليمي "بكالوريوس" نحو (3.736)، وللمستوى التعليمي دراسات عليا نحو (3.553). وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول رقم (30).

جدول (30)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير المستوى التعليمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الآثار المترتبة من ارتكاب العمالة الوافدة للجرائم	بين المجموعات	1.57	3	0.53	1.38	0.25
	خلال المجموعات	195.7	515	0.38		
	المجموع	197.33	518			

يتضح من النتائج في الجدول (30) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير المستوى التعليمي حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.38) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يشير إلى إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير المستوى التعليمي تعد متساوية.

3-الفروق حسب متغير عدد سنوات الخبرة

للتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدول (31) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير طبيعة العمل باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة.

جدول (31)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عدد سنوات الخبرة	5 فأقل	96	3.592	0.65
	10-6	133	3.781	0.54
	15-11	205	3.812	0.63
	20-16	57	3.903	0.47
	20 فأكثر	28	3.798	0.85

يتضح من الجدول (31) وجود فروق ظاهرية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة من فئة الخبرة العملية (5 سنوات فأقل) نحو (3.592) ولفئة الخبرة (6-10) سنوات" نحو (3.781) ولفئة الخبرة "11-15" " سنة نحو (3.812)، ولفة الخبرة "16-20" نحو (3.903)، ولفئة الخبرة "20 سنة فأكثر" " نحو (3.798)، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة، تم إجراء تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، الذي تظهر نتائجه في الجدول (32).

جدول (32)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الآثار المترتبة من ارتكاب العمالة الوافدة للجرائم	بين المجموعات	1.57	4	1.11	*2.95	0.02
	خلال المجموعات	195.7	514	0.37		
	المجموع	197.33	518			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من النتائج في الجدول (32) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.95) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه للمقارنة البعدية، حيث أظهرت نتائج التحليل أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئات الخبرة المرتفعة (16-20) سنة الذين كان متوسط إجاباتهم أعلى من أفراد عينة الدراسة من فئات الخبرة العملية الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى (0.31) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية، والجدول (33)، يبين هذه النتائج:

جدول (33)

نتائج اختبار شافيه (Scheffe) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين باختلاف متغير عدد سنوات الخبرة

(عدد سنوات الخبرة)	المتوسط الحسابي	5 فأقل	6−10	11−15	16−20	20 فأكثر
		الفروق بين المتوسطات الحسابية				
5 فأقل	3.592	−	-0.19	-0.22	**-0.31***	-0.21
6−10	3.781	−	−	-0.03	-0.12	-0.02
11−15	3.812	−	−	−	-0.09	0.01
16−20	3.903	−	−	−	−	-0.11
20 فأكثر	3.798	−	−	−	−	−

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

2.4 مناقشة النتائج

مناقشة نتائج السؤال الأول " ما الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين ؟"

أشارت النتائج أن الآثار الأمنية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين جاءت في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية تلاه في الترتيب الثاني مجال الآثار الثقافية، وفي الترتيب الثالث مجال الآثار الاجتماعية وفي الترتيب الرابع مجال الآثار الاقتصادية وفي الترتيب الخامس وقبل الأخير مجال الآثار النفسية وفي الترتيب السادس والأخير مجال الآثار السياسية

أولا : الآثار الاجتماعية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين:

أشارت النتائج إلى أن نشر الدعارة، والصور الخليعة من قبل العمالة الوافدة في صفوف الأسر الكويتية التي يقيمون فيها هو من أكثر الآثار الاجتماعية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين مما يسبب الشر والفساد والتحلل الأخلاقي والتفكك الأسري كما أن تعرض المربيات من العمالة الوافدة

للانحرافات السلوكية نتيجة لطول الفترة التي تقضيها بعيداً عن بلدها وزوجها له من الآثار الاجتماعية الوخيمة على المجتمع الكويتي بجانب اختلال القيم عند بعض الأسر الكويتية نتيجة اختلاطها بجنسيات من العمالة الوافدة التي ترى أن ممارسة الجنس مباح بدون زواج وظهرت تلك النتائج بشكل مرتفع.وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الصراع الثقافي لثورستن سيلين (Theorstn Sellin) والذي ذهب إلى أن من أسباب الانحراف والجريمة هو الصراع الدائر بين الثقافات في المجتمع، حيث أن كل جماعة لديها قيم وأعراف ومبادئ تختلف عن الجماعات الأخرى، مما يؤدي إلى تصارع الثقافات ونشوب التعارض بين الجماعات فمجتمع العمالة الوافدة بدولة الكويت، ذات الجنسيات المتعددة والثقافات المختلفة، التي قد تختلف مع ثقافة المجتمع الكويتي تصطدم هذه الثقافات مع بعضها، تنشأ حالة الصراع الذي قد يؤدي إلى انحرافات سلوكية، مثل حالة الصراع التي تنشأ مع الوافدين الذين تسمح ثقافة مجتمعاتهم الأصلية بشرب الخمور أو ممارسة الدعارة، ويجدون أن هذه الثقافات تختلف مع ثقافة المجتمع الكويتي، ثم تسيطر عليهم ثقافاتهم فينحرفوا لارتكاب الجرائم. وتتفق هذه النتيجة مع العديد من نتائج الدراسات السابقة ومنها دراسة (الدوحاني، 2015) التي توصلت أن من أثار العمالة الوافدة انتشار بيع وترويج المشروبات الروحية والدعارة ودراسة (الطويرشي، 2010) التي توصلت أن من أكثر الجرائم ارتكابا بين العمالة الوافدة هي جريمة السرقة تلاها المخدرات ثم القتل ثم صنع السكر ثم السكر والدعارة ودراسة (الطريف ،2010) التي توصلت أن هناك أنواعاً من الجرائم تقوم الخادمات بها وتشمل :الهروب من المنزل والاعتداء على الأطفال، وإقامة علاقات غير مشروعة مع غرباء، وتسهيل دخول آخرين للمنزل، وإقامة علاقات غير مشروعة مع الخدم داخل المنزل

كما بينت النتائج بالنسبة للآثار الاجتماعية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة الجرائم المرتكبة من قبل الوافدين تشكل تهديداً للمجتمع الكويتي بإصابته بالتفكك الاجتماعي وان العمالة الوافدة داخل البيت من خدم يؤثرون على العادات والتقاليد والقيم خاصة فيما يتعلق بالشعائر الدينية والعلاقات وأنماط السلوك والملبس والمأكل. وظهرت تلك النتائج بشكل متوسط ، وتتفق النتيجة مع نظرية التفكك الاجتماعي

Social Disorganization Theory بحدوث تفكك اجتماعي في مكونات التنظيم الاجتماعي، الذي يشمل مجموعة من القواعد والتنظيمات والمعايير والقيم والأفكار تحدد العلاقات بين الأفراد وتنظمها، ينتج عنها حالة من الاضطراب والفوضى.

ثانيا: الآثار الاقتصادية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين:

أشارت النتائج إلى أن هناك أثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة جاءت بمستوى مرتفع منها "التكاليف المادية المترتبة على إجراءات وآليات مكافحة الجريمة في أجهزة العدالة الجنائية " التي تعد من أكثر الآثار الاقتصادية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة الجرائم المرتكبة من قبل تليها " تكلفة الإبعاد لمرتكبي الجريمة من العمالة الوافدة" تليها تكاليف الدولة تجاه الجناة وتشمل غذاء المسجونين وكساءهم والأغطية والمفروشات، وخدمات المياه والإنارة وغيره تليها في الترتيب فقدان المبالغ التي تُصرَف على الدعارة والمخدرات والمقامرة، ذلك لأن الأموال التي توظف لهذه الأغراض كان من الممكن إنفاقها في أنشطة إنتاجية مفيدة للمجتمع تليها الخسائر الاقتصادية المرتبطة بشخصية المجني عليه إذا أصيب بعجز يستبعد نهائياً عن مجال القوى المنتجة ويحتاج لإنفاق مالي عليه تليها التكاليف المادية لضحايا الجريمة ممن تقع عليهم أو على ممتلكاتهم الأفعال الإجرامية من قبل العمالة الوافدة التي تؤدى بدورها إلى الفقدان المباشر للممتلكات بجانب تفاقم مشكله البطالة بين المواطنين بسبب منافسه العمالة الوافدة للقوى العاملة الوطنية" ويعزى الباحث تلك النتائج إلى أن الأوضاع الاقتصادية للأفراد والمجتمع تتأثر بالجريمة فتعاطي وتجارة المخدرات مثلا يؤدي إلى نقص في الكفاءة الإنتاجية للفرد وتدهورها وهو ما يسبب انخفاضا في الناتج القومي الإجمالي وفي المعروض من السلع والخدمات بالإضافة إلى تراجع الدخل المتاح للإنفاق على السلع والخدمات. ويمكن تفسير ذلك نظريا في ظل (نظرية الحرمان)، حيث لا يمكن للأفراد تجاهل المشاكل التي تسببها الضغوطات والتناقضات، ومن أجل ذلك قد يلجأ الأفراد في إيجاد حل أو تقليل لهذه الضغوطات بارتكاب السلوك الجرمي والميل نحو الانحراف من خلال إحباط الطموح ومن خلال عدم المساواة المادية اللذان يرتبطان بشكل كبير بين الركود الاقتصادي والدوافع التي

تؤدي إلى الجريمة، يمكن تفسير ذلك نظريا بأن الإحباط المكاني والتهميش الاقتصادي يؤدي إلى السلوك الجرمي كما أشار إليه كوهن (Cohen,1955) وذلك نتيجة للضغوط الاجتماعية الناتجة عن التفكك الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي المتباين، وذلك كون البطالة تؤدي إلى الفقر وبالتالي فإن فرص الفقراء محدودة وغالبًا لا يقيمون بشكل ودي علاقة مع النظام الاجتماعي. مما قد يدفع بهم إلى الإحباط بالسعي وراء مكانة اجتماعية مقبولة،ويرى كوهن أن الفقراء مع مرور الزمن يلجأون لخلق نسق قيمي مضاد لقيم الطبقات الأخرى. وهذا ما يتفق مع دراسة (الرامزي، 2014) التي توصلت إلى أن الاعتمادات المالية التي ترصدها العديد من الدول وبالأخص الدول النامية كالكويت لمكافحة الجريمة والحد من انتشارها، إنما تعتبر على حساب خدمات أخرى كالتعليم والصحة والبرامج الاجتماعية الواجب تقديمها للأفراد. وتتفق مع دراسة (الدوحاني، 2015) التي توصلت إلى أن البعد الاقتصادي للعمالة الوافدة يشكل استنزاف للموارد الاقتصادية نظير الأجور التي يتقاضونها وإلى التكلفة المالية غير المباشرة لهذه العمالة وتتفق مع دراسة (الموسرى، 1997) التي توصلت إلى أن هناك أثار اقتصادية سلبية تقع على المجتمع الكويتي جراء تزايد أعداد العمالة الوافدة، وتتفق النتائج مع دراسة (AlFares, 2015) التي توصلت إلى أن التطور الاقتصادي يؤثر على نسبة الجريمة أن مرتكبو الجرائم يعانون من ظروف اقتصادية سيئة تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم والخروج على القانون" ، وتلتقي مع نتائج دراسة (الزواهرة ، 2009) التي بينت وجود أثر لمتغير البطالة في السلوك الجرمي في المجتمع الأردني. ودراسة (العتيبي، 2005) التي بينت أن معدل نمو العمالة الأجنبية يرتفع إلى أضعاف معدل نمو العمالة الوطنية بمرات عديدة، كما ينتشر وجود العمالة الأجنبية في المملكة في كافة المهن المختلفة ودراسة (الجفناوي، 2008) التي بينت أن من الأسباب الرئيسية للجريمة هي البطالة.

ثالثا: الآثار الأمنية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين

أشارت النتائج إلى إن انتشار الجرائم المنظمة والجرائم الدولية التي تقوم بها العمالة الوافدة كانت من أعلى الآثار الأمنية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي

نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين "تليها انتشار ظاهرة الاختطاف والاغتصاب و التحرش الجنسي من قبل العمالة الوافدة تليها تغيير البعض لمناطق سكنهم، وعدم السير في أوقات متأخرة من الليل، وفي مناطق محددة، خوفاً من التعرض لارتكاب جرائم من قبل العمالة الوافدة" وتتفق هذه النتيجة إلى ما توصل له سذرلاند وكريسى من أن الجريمة المنظمة هي ارتباط لجماعة صغيرة من المجرمين لتنفيذ أنماط معينة من الجريمة فهي بناء مجتمعي مستمر من الأفراد الذين يستخدمون الإجرام والعنف والفساد لتحقيق المحافظة على القوة والثراء .وتتفق هذه النتائج مع النظريات الاجتماعية من حيث أن الجريمة يكون مصدرها الأحياء الفقيرة، وفضلا عن توافر العوامل التي تساعد لنشوء مثل المنظمات الإجرامية فان المنتمين إليها يعتقدون أن المجتمع ساهم بشكل أو بأخر في كونهم فقراء لذا فإنهم ينتقمون من المجتمع بتكوين هذه العصابات التي تقوم بارتكاب مختلف أنواع الجرائم، وتتفق هذه النتيجة نظريا أيضا إلى ما توصل إلية العالم ثورستن سيلين في (نظرية صراع الثقافات) والذي ذهب إلى أن من أسباب الانحراف والجريمة هو الصراع الدائر بين الثقافات في المجتمع، حيث أن كل جماعة لديها قيم وأعراف ومبادئ تختلف عن الجماعات الأخرى، هذا مما يؤدي إلى تصارع الثقافات ونشوب التعارض بين الجماعات،فاختلاف الثقافات بين المجتمع الكويتي ومجتمعات الوافدين تؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي. وتتفق النتيجة مع دراسة (العبدولى، 2014) التي بينت خطورة استخدام العمالة الوافدة حيث يترتب على زيادة أعدادها ارتفاع في المشكلات الأمنية في المجتمع ومع دراسة (الزهراني، 2006) التي بينت أن جرائم الوافدين تكلف الدولة التزامات مالية وإدارية كما ظهرت أنواع جديدة ودخيلة من الجرائم مثل غسيل الأموال والمخدرات ومع دراسة (الجفناوي، 2008) التي بينت أن الجانب النفسي هو جانب هام من جوانب الشخصية؛ لأنه يفسر الكثير من حالات ارتكاب العمالة الوافدة بدولة الكويت للجرائم، مثل الجرائم الجنسية، وذلك نظراً لأن معظم الوافدين من فئة العزاب الذكور، أو المتزوجين المغتربين عن أسرهم مما يولد مشاكل نفسية لدى البعض منهم تقود إلى الانحراف، وتتفق مع دراسة (المراشدة 2002) التي بينت أن هناك علاقة بين خصائص أماكن حدوث الجريمة وأنماط الجرائم وتوزيع السكان وتحديد أوقات حدوث الجريمة والمناطق الساخنة للجريمة.

خامسا: الآثار النفسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين

أشارت النتائج أن "الوصم المجتمعي للعمالة الوافدة، وخاصة الجنسيات التي لها نسبة عالية من الجرائم، مما يؤدي إلى مراقبتهم أكثر من غيرهم، وذلك قد يعود عليهم بتكاليف وخسائر اجتماعية واقتصادية" جاءت من أعلى الفقرات لمستوى الآثار النفسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين. تقترن الجريمة بهاجس الخوف الذي تحدثه لدى المواطنين، مما يهدد الاستقرار النفسي لدى الأشخاص" تليها سوء استخدام الهاتف والوسائل التكنولوجية، وما ينتجه من آثار نفسية سيئة، نتيجة المعاكسات غير الأخلاقية"ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن كثير من الجنسيات الوافدة بدولة الكويت توصم بأفعال إجرامية معينة وأشارت العديد من الدراسات السابقة إلى أن بعض الجنسيات هي الأعلى في بعض الجرائم وتنسب إليها. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العتيبى (2005) التي بينت أن الباكستانيين هم أكثر الوافدين ترويجا للمخدرات ثم الأفغانيين ثم السوريين تلاهم اليمنيين وتتفق مع دراسة الخليفة (2000) أن ظاهرة الجريمة تختلف باختلاف الجنسية وهذا الاختلاف يتأثر طرديا بظاهرة الجريمة في البلدان التي أتوا منها ، وتتفق مع دراسة الزومان (2000) أن أكثر الجنسيات ارتكاب للجرائم الباكستانية يليها الهندية. وتتفق مع دراسة الدوحاني (2015) انتشار بيع وترويج المشروبات الروحية والدعارة واغلبهم من الجنسية الإيرانية وتتفق مع دراسة (Brian & Stephan ,2010)، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الاجتماعية من حيث أنه لا يوجد فعل منحرف وآخر طبيعي وإنما يحدد الناس الذين هم في مواقع القوة والسلطة ما هو منحرف وما هو غير ذلك. عندما يوصم الشخص بأنه منحرف بعد انحراف أولي، فإنه سيقبل الوصمة، وهو ما سيقود إلى انحراف ثانوي.فتهويل الشر والذي يقوم المجتمع بلصقه بالشخص المرتكب واقعياً أو افتراضياً بشخص ما نتيجة قيامه بالسلوك المنحرف.

سادسا: الآثار السياسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين

أظهرت النتائج أن المستوى الكلي لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى الآثار السياسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين قد جاء متوسطاً، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديراتهم 3.523 ، وقد حصلت فقرة واحدة على تقديرات مرتفعة حسب مستوى الآثار السياسية المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين وحصلت باقي الفقرات على تقديرات متوسطة، حيث أوضحت النتائج أن هناك بعض الضغوطات السياسية من بعض حكومات العمالة الوافدة، حيث حصلت هذه الفقرة على أعلى التقديرات وبشكل مرتفع ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن دولة الكويت يقع على عاتقها بعض الاحراجات السياسية لاستيعاب أعداد هائلة من العمالة ومقدار الاعتماد عليها والنمط العام للتعامل معها من شروط عمل وأجور سكن والذي سوف يترتب عليه في المستقبل زيادة حجم العمالة الوافدة . وهذا يتفق مع دراسة(الدوحاني ،2015) التي بينت أن للعمالة الوافدة أثارا من حيث انعكاساتها الأمنية والنظامية والاجتماعية والسياسية على المجتمع الكويتي، وتتفق مع دراسة (الرامزي،2011) التي بينت أن للعمالة الوافدة بعض من الآثار والأبعاد السياسية منها الضغوطات التي تمارسها حكومات العمالة الوافدة على الكويت.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

نص هذا السؤال على: "ما الأسباب المؤدية لارتكاب الجريمة المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي"؟

أشارت النتائج إلى أن الأسباب المؤدية لارتكاب الجريمة المرتبطة بالعمالة الوافدة في المجتمع الكويتي هي " تعاطي المخدرات وترويجها بين أفراد العمالة الوافدة" وجاءت هذه النتيجة في المرتبة الأولى تلا ذلك " العوامل الاقتصادية للعمالة الوافدة (الفقر والبطالة وغيرها)" ،تلا ذلك شرب الخمور والإدمان عليها لدى العمالة الوافدة وتلا ذلك البيئة المحيطة للعمالة الوافدة (التفكك الأسري–الرفقة السيئة) وتلا ذلك الأمراض العقلية والنفسية التي يعاني منها أفراد العمالة الوافدة. ثم تلا هذا "ضعف تطبيق القانون بحق العمالة الوافدة المخالفة

ثم تلا هذا "دوافع عقائدية خاصة بالعمالة الوافدة (مذهبية أو طائفية)" ثم تلا ذلك " حب الانتقام كثقافة منتشرة بين أفراد العمالة الوافدة ويمكن أن يفسر ذلك أن تعاطي الوافدين للمخدرات يشير إلى فشل الفرد في مواجهة الواقع مما يؤدى به إلى التكيف السالب عن طريق تعاطي المخدرات وهو مايطلق عليه " الانحراف الانسحابى " عند " ميرتون " .وأيضا عندما يقوم الوافدون بترويج المخدرات فهذا يندرج إلى الحاجة إلى المال فغالبية العمال الوافدين أتوا من دول فقيرة تعانى من سوء الأحوال المعيشية وغالبيتهم لم يحققوا أهدافهم من الحصول على المال مما قد يدفعهم إلى ترويج المخدرات. وهذا يتفق أيضا مع نظرية " البناء الاجتماعي " لميرتون" حيث انه يرى أن اختلال التوازن بين الغايات والأهداف عندما ينعدم التوازن الضمني بينهما يؤدى بالفرد إلى السعي بين غايات أخرى بديلة يمكن أن نلحظ منها انحرافا كما يمكننا أن نوظف نظرية (الفرصة) لكلاورد واوهلن لتفسير سبب ارتكاب جرائم العمالة الوافدة في الكويت . والتي ترى أن الإجرام والانحراف يعود إلى انعدام التوازن والتماثل بين الطموحات في المجتمع الكويتي والفرص المتاحة للعمالة الوافدة خاصة في المجتمعات الفقيرة . لبلوغ الأهداف وتحقيق الغايات والطموحات. مما يسبب السلوك الإجرامي ومحاولة هروب الشخص من واقعه المرير أو المعقد بطرق منحرفة. فالشباب في الثقافات المختلفة للعمالة الوافدة توجد لديهم نفس الغايات والأهداف المحققة للنجاح ولكن مستوياتهم المادية والنفسية والاجتماعية لا تؤهلهم لتحقيق ما يرغبون فيه بطرق بديلة تشبع حاجاتهم ورغباتهم . وتشير هذه النظرية أيضا إلى أن الثقافات الفرعية المتصفة بالجنوح توجد وتتكون من اجل إيجاد بديل واقعي وعملي لما يمنحه المجتمع من فرص كما أن طبيعة أفراد المجتمع الكويتي، والتي تقوم على حسن النية وافتراض الخيرية في الآخرين، تساهم بشكل غير مباشر في وقوع الكثير منهم ضحايا للمتربصين من بعض الوافدين، حيث تتيح لهم الفرصة لذلك .وهذا يتفق مع دراسة(الطويرشي، 2010) و (الموسرى، 1997)، التي بينت أن كثير من جرائم العمالة الوافدة تعود إلى نظرية الفرصة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (العتيبى، 2005) و(الزومان ، 2000) التي بينت أن العمالة الوافدة تقوم بالاستعانة ببعض الأفراد من ضعاف النفوس في ترويج المخدرات وبيعها واستئجار الشقق واستعمالها كأوكار للترويج والبيع لهذه الآفة وتتفق

هذه النتيجة مع دراسة (الزواهرة، 2009) و(المراشدة 2002) (الجفناوي، 2008) التي بينت وجود أثر لمتغير الفقر والبطالة في السلوك الجرمي في المجتمع وتتفق ومع دراسة (الزهرانى، 2006) التي بينت أن المشاكل النفسية التي يقع فيها الوافدين تؤدى إلى الجريمة.

ثالثا: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

نص هذا السؤال على: "**ما أكثر أنماط الجريمة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة بدولة الكويت؟**".

أشارت النتائج أن هناك أنماط متعددة للجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة في المجتمع الكويتي والتي جاءت بمستوى انتشار مرتفع وأن من أهم أنماط الجرائم المرتكبة المرتبطة بالعمالة الوافدة وأكثرها انتشارا في المجتمع الكويتي حيث جاءت في الترتيب الأول تتمثل في " الجرائم المرتكبة ضد النظام العام (جرائم المخدرات والمسكرات والتطرف والإرهاب) ، أما في الترتيب الثاني و وبمستوى مرتفع فتمثلت في " الجرائم المرتكبة ضد الأموال (السرقة والنشل والنهب " ، وفي الترتيب الثالث وبمستوى مرتفع فتمثلت في " الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة (الزنا والاغتصاب والشذوذ والدعارة، هتك العرض)" وفي الترتيب الرابع وبمستوى مرتفع فتمثلت في " الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة (النصب والتزوير والاختلاس والرشوة)"، وفي الترتيب الخامس وبمستوى مرتفع فتمثلت في " الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم (الخطف والتهديد والقذف والشتم والتشهير) "، وفي الترتيب السادس وبمستوى مرتفع فتمثلت في " الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس (القتل والاعتداء وغيرها) " ويعزى الباحث ظهور هذه الأنماط بمستوى مرتفع إلى حاجة العمالة الوافدة إلى المال بجانب الفقر الذي يعيشون فيه بجانب أن هناك العديد من الأفراد من العمالة الوافدة لا يستطيعوا تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الحياة له ولأسرته؛ بسبب سوء الظروف التي يعاني منها الفرد مما قد يدفع بالفرد إلى ارتكاب السلوك الجرمي لسد حاجاته الضرورية بجانب أن بعض الجرائم المرتكبة المرتبطة بالعمالة الوافدة بدولة الكويت لا تعاقب عليها بعض البلدان الأصلية للوافدين مثل جرائم السكر والدعارة والشذوذ بجانب وجود علاقة ايجابية واضحة بين

البطالة خاصة عند الشباب من الذكور وبين النشاط الإجرامي، وتدني المستوى المهارى لدى العامل يؤدي إلى انخفاض دخله ويعمل صاحب العمل على فصله ويصبح بعدها عاطلا عن العمل، الأمر الذي يدفعه لارتكاب السلوك الجرمي واستخدام المخدرات وهذه النتائج تتفق مع دراسة (العتبى، 2005)، ودراسة (الديحاني، 2000) ودراسة (الزومان، 2000)، ودراسة (الطريف، 2010) التي أشارت إلى دور العمالة الوافدة على زيادة انتشار الجرائم، وتتفق مع دراسة (الطويرشى، 2010) ودراسة (الدعيج، 2001) التي أشارت إلى أن الحاجة إلى المال كانت السبب الأهم لدى العمالة الوافدة لارتكاب الجريمة ودراسة (الزواهرة ، 2009) التي أشارت وجود أثر لمتغير الفقر في السلوك الجرمي في المجتمع.

رابعا: مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع

ونص هذا السؤال على: **هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين " والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟**

أشارت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط **إجابات** أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين التي تعزى

الفروق حسب متغير العمل ولصالح أفراد عينة الدراسة من العاملين في المباحث الجنائية ويمكن تفسير ذلك أن المباحث الجنائية بالكويت مهامها إجراء البحث والتحريات اللازمة للكشف عن الجرائم وتعقب مرتكبيها وجمع كل ما يتعلق بها من معلومات وأدلة **الفروق حسب متغير الرتبة** ولصالح أفراد عينة الدراسة من الضباط ويعزى هذا أن الضباط في المباحث الجنائية أو الأمن العام أكثر احتكاكا من ضباط الصف بالوافدين وأكثر دراية بالجرائم التي يرتكبها الوافدون

الفروق حسب متغير العمر لصالح أفراد عينة الدراسة من الفئات العمرية (30–34) عام و (35 عام فأكثر) ويعزى ذلك أن تلك الفئات العمرية أكثر خبرة في التعامل مع قضايا وجرائم العمالة الوافدة

الفروق حسب متغير عدد سنوات الخبرة لصالح أفراد عينة الدراسة من فئات الخبرة المرتفعة (16-20) سنة ويعزى ذلك إلى عامل الخبرة ومرور الكثير من قضايا الوافدين وجرائمهم على ذوى الخبرات العالية.

أشارت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة للجرائم المرتكبة من قبل الوافدين التي تعزى (الفروق حسب متغير طبيعة العمل- الفروق حسب متغير المستوى التعليمي).

3.4 توصيات الدراسة

اعتماداً على النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

1- إنشاء المدن العمالية وذلك لضمان المستوى المعيشي للوافد وخاصة العمالة قليلة الأجر، وتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالأمن والمسكن وإلغاء نظام الكفيل وتحديد الاحتياجات الفعلية من الاختصاصات المطلوبة من العمالة الأجنبية.

2- تفعيل وتطبيق برامج توعية للعمالة الوافدة حول حقوقهم وواجباتهم القانونية والمادية المعيشية وخلافه. وحل كافة المشكلات المتعلقة بالجوانب القانونية والمالية والإنسانية للعمالة الوافدة

3- على القيادات الأمنية إشعار المواطنين والوافدين بتطبيق القانون بحزم وشدة خصوصاً مع الاحتقان الطائفي وتغليظ عقوبة الاعتداء على رجال الشرطة وتشديد العقوبة على الوافدين المتسللين للبلاد.

4- السماح للعمالة الوافدة بدولة الكويت باستقدام أسرهم والتساهل في الشروط المادية الموضوعة لذلك الغرض وهذا يقلل من وقوع الكثير من الجرائم وخاصة الجرائم الأخلاقية

5- توطين العمالة المحلية الكويتية في مختلف التخصصات وتشجيع القطاع الخاص في إحلال العمالة الوطنية الكويتية محل العمالة الوافدة

6- اطلاع العمالة الوافدة على منشورات باللغة التي يتحدثون بها تحتوى على حصر للسلوكيات التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد والقيم الكويتية يذكر فيها تحريم وتجريم صنع وتعاطي السكر واللواط والقات ولعب القمار والدعارة وخلافه

7- الاهتمام داخل المؤسسات التعليمية على تأصيل الهوية الكويتية العربية الإسلامية والاعتزاز باللغة العربية .

المراجع

أ- المراجع العربية

البداينة، ذياب والخريشا، رافع (2013). **نظريات علم الجريمة**- ايكرز، دونالاد، سيلرز، دار الفكر، عمان، الأردن

البداينة؛ ذياب (1999) **واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي** ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

بدران، محمود وعسكر أحمد (2003). **نماذج النظرية الاجتماعية في تفسير الظواهر الاجتماعية**، ط1، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية(ص-181).

بدوى، احمد زكى، (1980). **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** ، مكتبة لبنان ، بيروت

بهاء الدين، خليل (2014). **علم الاجتماع العائلي**، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

التويجري، أسماء عبدالله (2011). **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الجميلى، فتحية عبد الغنى، (2002). **الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

الجنفاوي، خالد مخلف (2008). **الجريمة في الكويت، الأسباب وطرق العلاج**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الجوهري، محمد (2007). **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

الحسن، إحسان محمد (2008). **علم اجتماع الجريمة**.(ط1). عمان: دار وائل للنشر.

خشاشنة، أيمن علي (2001). **آثار الجرائم الاقتصادية وعلاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي**، جامعة اليرموك.

الخليفة، عبد الله بن حسين (2001). **أثر اتجاهات الجريمة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الوافدين الأصلية، في سلوكهم الإجرامي في المجتمع**

السعودي، دراسة ميدانية، وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.

الدعيج، نايف بن مطلق (2001). **العمالة الوافدة المخالفة لنظام الإقامة وعلاقتها بالأمن**، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف للعلوم العربية، معهد الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، الرياض.

الدوحاني، عبد الحميد (2015). **تأثير العمالة الوافدة على تزايد معدلات الجريمة في المجتمع العُماني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.**

الدوسري، عبيد حويزي (2009) **أثر التطور التنموي على نوع الجريمة في محافظة وادي الدواسر بالمملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة.

ديتو، محمد (2006). **إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا** – الإسكوا، بيروت.

الديحاني، ماجد (2000) **العمالة الوافدة: دراسة تحليلية**، منشورات مجلس الأمة الكويتي، الكويت.

الرامزي، فاطمة(2014) **الجريمة في الكويت (معدلات الجريمة في الكويت خلال الفترة 2005 – 2009 م ، دراسات وبحوث)** ، مجلس الأمة، دولة الكويت.

الرحمانى ، منصور (2006). **علم الإجرام والسياسة الجنائية** ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، الجزائر

رمسيس، بهنام (2002). **الكفاح ضد الإجرام**، منشأة المعارف الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.

الزين، إبراهيم محمد (2007). **الآثار الاقتصادية الناتجة عن ظاهرة النشل**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مكة المكرم.

زريقات، مراد بن علي (2007). **العوامل الاجتماعية للانحراف**، الرياض ،السعودية.

الزهراني، خالد بن ناجم (2006). **أثر العمالة الوافدة على الأمن الجنائي**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الشرطية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الزواهرة، عمر عبد الله (2009). **أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة

الزومان ، عثمان بن عبد الله (1999). **أنماط الجريمة لدي العمالة الوافدة وعلاقتها بخصائصهم الديموغرافية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية**. رسالة ماجستير غير منشورة،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

سلامة، رمزي (2013). **التركيبة السكانية في دولة الكويت**، إدارة الدراسات والبحوث، مجلس الأمة.

السمري، عدلي محمود (2009). **علم الاجتماع الجنائي**.(ط1). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الشهراني، سعد محمد ناصر(1997). **العمالة الآسيوية النسوية وأثرها على انحراف الأحداث في المجتمع السعودي، دراسة ميدانية لأثر الاستعانة بالعمالة الآسيوية النسوية على بعض الأسر السعودية وبعض حالات الأحداث المتواجدين بدار الملاحظة بمدينة الرياض**. رسالة ماجستير غير منشورة . الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

الشوربجي، مجدي (2013). **البطالة وجرائم الاعتداء على الممتلكات في الدول النامية**، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، مصر.

الصالح، مصلح (2004). **الضبط الاجتماعي**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الصيفي، عبد الفتاح وأبو عامر محمد زكي (1998) **علم الإجرام والعقاب**، بدون دار نشر، الإسكندرية، مصر.

الطريف، غادة بنت عبد الرحمن (2010). **جرائم الخادمات بالمجتمع السعودي دراسة ميدانية على عينة من الأسر بمدينة الرياض**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ،27(53)، الرياض

الطويرشي، نعيم بن جزاء (2010). **العمالة الوافدة وعلاقتها بالجريمة من حيث أسبابها وأنواعها في المجتمع السعودي**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة، الكرك.

عبد الحميد، صلاح الدين (2006). **أساليب الإعداد الأمني لمواجهة الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة**، مجلة الفكر الشرطي، مج 14، ع ٤، شرطة الشارقة، الشارقة.

القهوجي، عبد القادر (2012). **علم الإجرام وعلم العقاب**، دار المطبوعات الجامعية، ط2، بيروت، لبنان.

عبد الله، نوري سعدون (2011). **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة**، مجلة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول،

عبد المولى، سيد شوربجي (1994). **تأثير الجريمة على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

العبدولي، علي عبد الله راشد (2014). **المشكلات الأمنية المترتبة على زيادة أعداد العمالة الوافدة من وجهة نظر العاملين في القيادة العامة لشرطة إمارة أبو ظبي**، الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة

العتيبي، محمد محسن بن حويد (2005). **دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات**، أطروحة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية.

عجوة، عاطف (2001). **البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، السعودية.

عسيري ، عبد الرحمن محمد (1982). **العمالة غير السعودية وآثارها الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية على مدينة الرياض**، بحث غير منشور. قسم الاجتماع. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

العكايلة، محمد سند(2006). **اضطرابات الوسط الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت ،لبنان

الغبرا، شفيق ناظم (2009). **العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربي**: مقاربة جديدة، دبي، مركز الخليج للبحوث.

الغطريفي، بدر سعود (2006). **التنمية البشرية والجريمة (دراسات وصفية تحليلية اعتمادا على مؤشرات التنمية والجريمة في سلطنة عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة مؤتة، الأردن

الغيث، ناصر أحمد (2010). **التركيبة السكانية: مشكلة اقتصادية بالمقام الأول**، الرؤية الاقتصادية، أبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة.

الغيلاني، عبد الله (2008). **التركيبة السكانية خلل يهدد الأمن القومي للخليج**، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، دبي– الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر، 2008.

الفالح، سليمان قاسم (2006). **مخاطر جرائم الاحتيال**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

قانون الجزاء الكويتي (1960). **قانون رقم 16** لسنة 1960، الكويت.

قانون العمل في القطاع الأهلي الكويتي (1964) **قانون رقم 38 لسنة 1964 المعدل بقانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي**، الكويت.

القريشي، غني ناصر حسين (2011). **علم الجريمة**.(ط1). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

وزارة العدل (2014). **الكتاب الإحصائي السنوي**، إدارة الإحصاء والبحوث، قسم النيابة العامة.

المراشدة، خلود (2002). **العمالة الوافدة والجريمة في الأردن، دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن.

المشهداني، علي حسين (2013). **العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي – التحديات والحلول**– مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق.

منصور، اسحق إبراهيم (1991). **موجز في علم الإجرام وعلم العقاب**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر.

ابن منظور، بشر (1997). **لسان العرب**، دار صادر، ج12 بيروت، لبنان.

النجار، باقر سلمان (2009). **الموارد البشرية والتنمية في الخليج العربي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

النصار، عبد الكريم (2011). **أساسيات علم الإجرام والعقاب**، منشورات جامعة جيهان الخاصة، اربيل، العراق.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية (**2014**). **إحصائيات العمالة الوافدة**، دولة الكويت.

الوريكات،عايد عواد (2012). **نظريات علم الجريمة**. (ط2). عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

وزارة الداخلية (2015). **بيانات إدارة الخدمات المالية والإدارية والصيانة**، الكويت، دولة الكويت.

اليوسف، خليفة يوسف (2002). الفساد الإداري والمالي : الأسباب والنتائج وطرق العلاج، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد (3)، العدد (2)، ص 177-202، جامعة الكويت، الكويت.

ب- المراجع الأجنبية:

Agnew, Robert & Cullen, Francis. (2003). **Criminological Theories: Past to Present Essential Readings.** 2[sec]ed. Roxbury publishing Company, Los Angeles, California.

AlFaris. Khamael, (2015),**The Historical Background of the relationship between Foreign Nationals and Crime: A Case Study of Irish Criminality in the UK**, Plymouth University ,England, UK.

Berry krisbere (1973) **Crime and Privilege Towand Anew criminology** "Englewood , clifs, N – J . Prentice Hall – 1973 . p20.

Bonnie, R., Coughlin, A., Jeefries, J., (2004) **Criminal law**, Second Edition, Foundation Press, New York 2004, p.17.

Bowling, Ben & Phillips, Corette. (2002). **Racism, Crime and Justice.** 1[st]ed. Pearson education limited, Harlow.

Brian I., &. Stephan, R., ,(2010**)," Crime and Immigration : Evidence From Larger Immigrant Waves in the UK**", Center for Economic Performance , London School of Economics, UK.

Broidy, L., (1997). Gender and crime: A general strain theory perspective**. Journal of Research in Crime and Delinquency**, 34 (3),PP 275-306.

Buonanno,. M., , Pinotti, s., & Paolo T., (2010)**," Do Immigrants Cause Crime?",** Journal of the European Economic Association, Italy .

Cipil, Fatih.(2013). **Youth Drug Use In Turkey: A Test of The General strain theory** . Unpublished A Dissertation , Virginia Commonwealth University . Proquest UMI Number 3563519.

Jaitman. Laura & Machin. Stephan , (2013), **Crime and Immigration : New Evidences from England and Wales",** IZA Journal of migration,2:19, London ,UK.

Hirschi, Travis (1969) **Causes of Delinquency, Berkley**: University of California Press.

Kobayashi, Brenda.(2007). **Testing General Strain Thoery : A Canadian A Nalyses of Children and Youth.** UnPublished thesis ,Guelph University : Canada. Proquest.

Lin, Wen- Hsu.(2011**). General Strain Theory and Juvenile Delinquency : A Cross – Culture Study**. Unpublished Dissertations University of South Florida. Proquest, UMI Number 3460273.

Miles, Thomas J. & Cox. Adam B.,(2014), "**Does Immigration Enforcement Reduce Crime? Evidence from "Secure Communities""**, Forthcoming Journal of Law & Economics, Columbia.

Robertson.(1987). **Social Theory and social Structure**. 1stEd. N.Y. Press.

Schnidder, Rafell (2000). **Economical Development and Crime.** Trends & Issues in Crime and Criminal Justice Australian Institute of Criminology.

Sellin , T (2005) **Culture , Conflict And Crime , In Traub** S, & C. Little,(eds), Theories of Deviance, Itasca, III: F.E Publishers, Inc.

Shaw, C.R. and H.D. Mckay (1942) , **Juvenile Delinquency and Urban Areas**, Chicago: University Of Chicago Press.

Siegel, Larry.J.(2003).**Criminology.** 8thEd. Wadsworth, Thomson learning: Canda.

Strugatz, Eliazabeth, L,(2001). **Gender, eslf- esteem, and Delinquency: Using The national Longitudinal Study Of Adolescent Health To Test and Extend Agnew's Strain Theory.** Unpublished Dissertation , North Carolina state University, Proquest: UMI Number 3012281.

Sutherland ,Edwin, & Cressy, Donald (1974) **Principal of Criminology,** 9Edition, J.B, Lippincot Company, New York.

Vold, George B. & Bernard, Thomas J&Snipes, Jeffrey B. (1998).**Theoretical Criminology.** 4[the]d. Oxford university press, New York.

الملاحق

الملحق (أ)

الاستبانة بصورتها النهائية

جامعة مؤتة

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع



بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يرغب الباحث بإجراء دراسة حول " الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة بدولة الكويت وأثرها على المجتمع الكويتي ". من وجهة نظر الجهات الأمنية بدولة الكويت وهي دراسة مقدمة استكمال لمتطلبات الحصول درجة الماجستير في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة/جامعة مؤتة. وتسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1-التعرف على أنماط الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة بدولة الكويت.

2-التعرف على أسباب ارتكاب الجرائم من قبل العمالة الوافدة بدولة الكويت.

3-التعرف على الآثار (الاجتماعية-الاقتصادية-الأمنية-الثقافية-النفسية-السياسية) الناتجة عن جرائم العمالة الوافدة على الفرد والمجتمع الكويتي.

وحرصا من الباحث على تحرى الدقة في الإجابة عن هذه الأسئلة خدمة للبحث العلمي والتطوير التربوي علما بان هذه المعلومات ستكون لأغراض الدراسة العلمية فقط ولن يطلع عليها احد غير الباحث.

يأمل الباحث التعاون في تعبئة هذه الاستبانة وإعادتها

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الطالب: محمد جاسم محمد عبد الله احمد العلي

أولا : المتغيرات الديموجرافية

1- العمر:

20 - 24	25 - 29	30 - 34	35 فأعلى

2- المستوى التعليمي:

ثانوي أو أقل	دبلوم	جامعي	دراسات عليا

3- مكان العمل :

أمن عام	مباحث جنائية

4-الرتبة العسكرية:

ضابط صف	ضابط

5-عدد سنوات الخبرة في العمل الحالي:

5 سنوات فأقل	6 - 10	11 - 15	16 - 20	21 فما فوق

6- طبيعة العمل:

إداري	ميداني

ثانيا : محاور الدراسة

المحور الأول: آثار الجرائم المرتكبة المترتبة من قبل العمالة الوافدة على الفرد والمجتمع بدولة الكويت .

حسب وجهة نظرك الخاصة، حدد رأيك تجاه الآثار المترتبة على الفرد والمجتمع الكويتي نتيجة ارتكاب الجرائم من قبل العمالة الوافدة بالكويت

يرجى وضع إشارة (√) أو (x) في المربع المناسب

رقم	الفقرات	الاستجابة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الآثار الاجتماعية						
1	نشر الدعارة، والصور الخليعة من قبل العمالة الوافدة في صفوف الأسر الكويتية التي يقيمون فيها، يسبب الشر والفساد والتحلل الأخلاقي والتفكك الأسري					
2	اختلال القيم عند بعض الأسر الكويتية نتيجة اختلاطها بجنسيات من العمالة الوافدة التي ترى أن ممارسة الجنس مباح بدون زواج					
2	تتعرض المربيات من العمالة الوافدة للانحرافات السلوكية نتيجة لطول الفترة التي تقضيها بعيداً عن بلدها وزوجها، وبالتالي ينعكس ذلك على الفرد والمجتمع الكويتي					
3	الجرائم المرتكبة من قبل العمالة الوافدة تشكل تهديداً للمجتمع الكويتي بإصابته بالتفكك الاجتماعي					
5	العمالة الوافدة داخل البيت من خدم يؤثرون على العادات والتقاليد والقيم خاصة فيما يتعلق بالشعائر الدينية والعلاقات وأنماط السلوك والملبس والمأكل					

رقم	الفقرات	الاستجابة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الآثار اقتصادية						
1	**تفاقم مشكله البطالة بين المواطنين بسبب منافسه العمالة الوافدة للقوى العاملة الوطنية**					
2	**إهدار المبالغ الضخمة من العملة الصعبة التي تحول إلى الخارج**					
3	**التكاليف المادية لضحايا الجريمة ممن تقع عليهم أو على ممتلكاتهم الأفعال الإجرامية من قبل العمالة الوافدة**					
4	**فقدان المبالغ التي تُصرَف على الدعارة والمخدرات والمقامرة، ذلك لأن الأموال التي توظف لهذه الأغراض كان من الممكن إنفاقها في أنشطة إنتاجية مفيدة للمجتمع**					
5	**تكاليف الدولة تجاه الجناة وتشمل غذاء المسجونين وكساءهم والأغطية والمفروشات، وخدمات المياه والإنارة وغيره**					
6	**تكلفة الإبعاد لمرتكبي الجريمة من العمالة الوافدة**					
7	**التكاليف المادية المترتبة على إجراءات وآليات مكافحة الجريمة في أجهزة العدالة الجنائية**					
8	**عرقلة جهود الدولة التي تبذلها في سبيل التنمية الاقتصادية (إنفاق أموال الدولة على الآثار المترتبة على الجرائم، علما بأن تنمية البلاد أولى بها)**					
9	**الخسائر الاقتصادية المرتبطة بشخصية المجني عليه إذا أصيب بعجز يستبعد نهائياً**					

رقم	الفقرات	الاستجابة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	عن مجال القوى المنتجة ويحتاج لإنفاق مالي عليه					
10	الخسائر الاقتصادية المرتبطة بشخصية الجاني لأنه يسقط من حساب القوى المنتجة نتيجة لقضاء فترة العقوبة أو إبعاده عن البلاد، فضلاً عن حرمان أسرته من ناتج عمله					
11	تأثر الحركة التجارية في بعض المناطق التي يكثر فيها جرائم العمالة الوافدة وحصول خسائر للتجار الذين سيفقدون زبائنهم.					
12	حرمان المتسوقين من الحصول على البضائع التي يحتاجونها في بعض المناطق التي يكثر فيها جرائم العمالة الوافدة					
13	الحد من ارتفاع معدلات نمو التجارة، والأنشطة الاقتصادية، مما يؤثر على مستوى الدخل القومي الإجمالي للمجتمع الكويتي					
14	خسائر البنوك نتيجة كثرة جرائم الحصول على تسهيلات ائتمانية من البنوك والتوقف عن سدادها والهروب خارج البلاد					
15	النفقات الوقائية التي ينفقها الأشخاص المعرضون للاعتداء، كدفع مرتبات للحراسة، أو أقساط للتأمين					

رقم	الفقرات	الاستجابة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
أثار أمنية						
4	انتشار الجرائم المنظمة والجرائم الدولية التي تقوم بها العمالة الوافدة					
3	انتشار ظاهرة الاختطاف والاغتصاب والتحرش الجنسي من قبل العمالة الوافدة					
2	تغيير البعض لمناطق سكنهم، وعدم السير في أوقات متأخرة من الليل، وفي مناطق محددة، خوفاً من التعرض لارتكاب جرائم من قبل العمالة الوافدة					
1	توجه اهتمام الدولة إلى الجانب الأمني، مما يؤثر على جوانب أخرى كالتعليم والصحة والبرامج الاجتماعية الواجب تقديمها للأفراد					

رقم الفقرة	الفقرات	الاستجابة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
أثار ثقافية						
1	انتشار بعض السلوكيات، التي تتعارض مع قيم المجتمع الكويتي المحافظ، وذلك نتيجة للاختلاط بالنماذج الإجرامية من العمالة الوافدة، ومحاولة تقليدها					
2	التأثير على الهوية الإسلامية والعربية للأفراد مثل شيوع المفردات والسلوكيات الدخيلة في اللغة والثقافة المحلية					
3	انتشار الخلافات الطائفية والعقائدية					
4	نشر ثقافة العنف في المجتمع الكويتي					

رقم الفقرة	الفقرات	الاستجابة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	أثار نفسية					
1	**تقترن الجريمة بهاجس الخوف الذي تحدثه لدى المواطنين، مما يهدد الاستقرار النفسي لدى الأشخاص**					
2	**حالة الرعب التي تصاحب انتشار جرائم الوافدين قد تؤدي إلى إخفاق أفراد المجتمع الكويتي بالقيام بوظائفهم المطلوبة**					
3	**يؤدي الخوف من الجريمة إلى سيادة الاتجاهات العدائية نحو العمالة الوافدة والذين لا يريدون شراً، مما يؤدي إلى خلخلة الترابط الاجتماعي**					
4	**سوء استخدام الهاتف والوسائل التكنولوجية، وما ينتجه من آثار نفسية سيئة، نتيجة المعاكسات غير الأخلاقية**					
5	**الوصم المجتمعي للعمالة الوافدة، وخاصة الجنسيات التي لها نسبة عالية من الجرائم، مما يؤدي إلى مراقبتهم أكثر من غيرهم، وذلك قد يعود عليهم بتكاليف وخسائر اجتماعية واقتصادية**					

رقم الفقرة	الفقرات	الاستجابة				
		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
أثار سياسية						
1	**التسبب في بعض الضغوطات السياسية من بعض حكومات العمالة الوافدة**					
2	**وجود بعض الضغوطات من بعض الدول الأجنبية بدعوى حماية مصالح رعاياها**					
3	**محاولة تدخل بعض حكومات الدول المصدرة للعمالة الوافدة في القوانين الصادرة من قبل الحكومة الكويتية بحق العمال المخالفين لقوانين العمل**					
4	**بعض قضايا التخابر ضد دولة الكويت يقوم بها أفراد يدخلون البلاد تحت ستار العمالة الوافدة**					

المحور الثاني: الأسباب المؤدية للجريمة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة بدولة الكويت.

حسب وجهة نظرك الخاصة، من حيث الأهمية رتب الأسباب التالية المؤدية للجريمة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة بدولة الكويت.

ملاحظة: يرجى ترتيب الأسباب باستخدام الأرقام 1 و 2 و3 و ....

الأسباب	الترتيب
دوافع عقائدية (مذهبية أو طائفية أو ...)	
العوامل الاقتصادية (الفقر والبطالة وغيرها)	
تعاطي المخدرات	
البيئة المحيطة (التفكك الأسري-الرفقة السيئة- ...)	
العوامل البيئية (المناخ ودرجات الحرارة)	
الأمراض العقلية والنفسية	
شرب الخمور	
دوافع سياسية	
ضعف تطبيق القانون	
أفلام العنف والقتل والانتقام	
الهروب من الواقع	
حب المغامرة	
حب السيطرة	
حب الانتقام	

إذا كان هناك أسباب أخرى لا تندرج تحت أي من الأسباب السابقة يرجى ذكرها

المحور الثالث: أنماط الجريمة المرتكبة من قبل العمالة الوافدة بدولة الكويت.

حسب وجهة نظرك الخاصة، حدد نسبة وقوع الجرائم المرتكبة التالية من قبل العمالة الوافدة بالكويت.

يرجى وضع إشارة (√) أو (x) في المربع المناسب

رقم	أنماط الجريمة	الاستجابة		
		مرتفعة	متوسطة	منخفضة
1	تقع الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس (القتل والاعتداء و......الخ) بنسبة			
2	الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة (الزنا والاغتصاب والشذوذ والدعارة و...... الخ) تقع بنسبة			
3	تقع الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص أو سمعتهم (الخطف والتهديد والقذف والشتم والتشهير و..... الخ) بنسبة			
4	تقع الجرائم المرتكبة ضد الأموال (السرقة والنهب و.... الخ) بنسبة			
5	تقع الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة (النصب والتزوير والاختلاس والرشوة و.....الخ) بنسبة			
6	جرائم التعدي على الأملاك العامة أو الخاصة تقع بنسبة			
7	جرائم التعدي على الأديان والشعائر الدينية تقع بنسبة			
8	جرائم الإخلال بحقوق الأمومة والأبوة وإهمال العائلة تقع بنسبة			
9	الجرائم المرتكبة ضد موظفي الدولة أو الإخلال بالعدالة (اهانة وتحقير وتضليل العدالة وشهادة الزور وانتحال و.....الخ)			
10	تقع الجرائم المرتكبة ضد النظام العام (المخدرات والسكر والمسكرات والإرهاب و... الخ) بنسبة			
11	تقع الجرائم المرتكبة ضد الاقتصاد الوطني (تهريب الأرصدة والأموال و... الخ) بنسبة			
12	تقع الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة الداخلي والخارجي بنسبة			

ملحق (ب)

أسماء السادة المحكمين

الرقم	الاسم	التخصص
1	د. صبري حسن الطراونة	قياس وتقويم/ جامعة مؤتة
2	د. رضوان محمود المجالي	علوم سياسية/ جامعة مؤتة
3	د. المعتصم بالله الخلايلة	علوم سياسية/ جامعة مؤتة
4	د. زياد محمود الشمايلة	علم جريمة/ جامعة مؤتة
5	د. مها النشمي	جامعة الكويت

المعلومات الشخصية

الاسم: محمد جاسم محمد العلي

التخصص: علم الجريمة

الكلية: العلوم الاجتماعية

السنة الدراسية: 2015م

العنوان: الكويت

خلوي: 096597560017